جامعة ابن خلدون – تيارت –
كليــة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات
شعبة علم المكتبات و المعلومات
ماستر تخصص: تكنولوجيا و هندسة المعلومات

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات

الموسومة ب:

حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على حركة التأليف: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات

من إعداد الطالب:
– بوسبعين جمال

تحت إشراف الأستاذة:
– سوالمي أسماء

لجنـــــــــــة المنـــــــــاقشـــــة:

عضو اللجنة	الرتبة	الصفة
أ.العياشي بدر الدين	استاذ مساعد أ	رئيسًا
د.سوالمي أسماء	أستاذ مساعد أ	مشرفًا و مقررًا
أ.د.دربيخ نبيل	استاذ التعليم العالي	مناقشًا

السنــة الجــامعيــة: 2024 / 2025

جامعة ابن خلدون – تيارت –
كليــة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات
شعبة علم المكتبات و المعلومات
ماستر تخصص: تكنولوجيا و هندسة المعلومات

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات

الموسومة ب:

حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على حركة التأليف: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات

من إعداد الطالب:
– بوسبعين جمال

تحت إشراف الأستاذة:
– سوالمي أسماء

لجنـــــــــــة المنـــــــــاقشـــــة:

عضو اللجنة	الرتبة	الصفة
أ.العياشي بدر الدين	استاذ مساعد أ	رئيسًا
د. سوالمي أسماء	أستاذ مساعد أ	مشرفًا و مقررًا
أ.د. دربيخ نبيل	استاذ التعليم العالي	مناقشًا

السنــة الجــامعيــة: 2024 /2025

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلا
أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلا يَظُنُّونَ

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية 78

شكـــــر وعرفـــان

نحمد الله حمدا كثيرا على توفيقنا لإنجاز هذا العمل ومن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله فنتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة: **سوالمي أسماء** التي أرشدتنا طيلة فترة إنجاز هذا العمل إلى لجنة المناقشة التي قبلت تقييم هذا العمل إلى جميع أساتذة علم المكتبات والمعلومات المحترمين كل بمقامه وجميل وسمه، الشكر الموصول إلى مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية على تعاونها والشكر أيضا إلى مدير المكتبة المركزية لجامعة ابن خلدون لمساعدته لنا.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح جدتي رحمها الله والتي ربتني أسكنها الله فسيح جنانه

إلى والداي الكريمين حفظهما الله ورعاهم

إلى زوجتي الكريمة و أولادي:

محمد، ريهام، لجين، رهف

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأحباب والأصدقاء وعلى رأسهم لعبش جمال

إلى كل موظفي المكتبة المركزية لجامعة ابن خلدون

وأخص بالذكر عواري محمد، بن المواز كريمة، بن الصغير محمد، بنوة خالد

بوسبعين جمال

قائمة الاختصارات :

1/ باللغة الأجنبية :

Abréviation	Langue Etrangère	Langue Arabe
CHM	Compiled HTML Help	تعليمات HTML المجمعة
DVD	Digital Video Disc	قرص الفيديو الرقمي
HTML	Hyper text Markup Language	لغة ترميز النص التشعبي
IBM	International Business Machines Corporation	شركة آلات الأعمال الدولية
OCR	Optical Character Recognition	التعرف الضوئي على الحروف
PDF	Portable Document Format	تنسيق المستندات المحمولة
ROM	Read Only Memory	قراءة الذاكرة فقط
RTF	Rich Text Format	تنسيق النص الغني
XML	xtensible Markup Language	لغة ترميز قابلة للتوسيع

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التوزيع الجغرافي لدور النشر	116
02	توزيع الجنس على رأس دور النشر	118
03	توزيع السن للناشر	119
04	المستوى التعليمي لدى الناشر	120
05	ميدان التخصص لدى الناشر	122
06	مقر دور النشر	124
07	تاريخ بداية النشاط	125
08	نوع المؤسسة	127
09	الموقع الإلكتروني	128
10	الموقع على شبكات التواصل الاجتماعي	129
11	الإحاطة القانونية بحق المؤلف	130
12	فعالية تطبيق قانون حق المؤلف في الجزائر	132
13	مساهمة قانون حق المؤلف في توفير الحماية للمؤلفين والناشرين للتشجيع على الإبداع	133
14	التحديات التي يواجهها الناشرون فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف في الجزائر	136
15	المعايير المعتمدة في دار النشر لقبول أو رفض الكتاب	138
16	تأثير قانون حق المؤلف على السياسة التعاقدية لدور النشر مع المؤلفين	139
17	تأثير سياسات النشر الحالية وحماية حق المؤلف على تشجيع المؤلفين لتقديم أعمال جديدة مبتكرة	141
18	تقييم مستوى الدعم المقدم لدور النشر من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات الثقافية في الجزائر	142
19	القيود والصعوبات التي تؤثر سلبا على حرية النشر في الجزائر	144
20	مستوى إقبال المؤلفين الجزائريين على النشر في دور النشر المحلية	145

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين الكتاب الورقي والإلكتروني	54
02	مقارنة بين النشر الإلكتروني والتقليدي	67
03	التوزيع الجغرافي لدور النشر	115
04	توزيع الجنس على رأس دور النشر	117
05	توزيع السن للناشر	118
06	المستوى التعليمي لدى الناشر	120
07	ميدان التخصص لدى الناشر	121
08	مقر دور النشر	123
09	تاريخ بداية النشاط	125
10	نوع المؤسسة	126
11	الموقع الإلكتروني	128
12	الموقع على شبكات التواصل الاجتماعي	129
13	الإحاطة القانونية بحق المؤلف	130
14	فعالية تطبيق قانون حق المؤلف في الجزائر	131
15	مساهمة قانون حق المؤلف في توفير الحماية للمؤلفين والناشرين للتشجيع على الإبداع	133
16	التحديات التي يواجهها الناشرون فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف في الجزائر	135
17	المعايير المعتمدة في دار النشر لقبول أو رفض الكتاب	137
18	تأثير قانون حق المؤلف على السياسة التعاقدية لدور النشر مع المؤلفين	139
19	تأثير سياسات النشر الحالية وحماية حق المؤلف على تشجيع المؤلفين لتقديم أعمال جديدة مبتكرة	140

20	تقييم مستوى الدعم المقدم لدور النشر من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات الثقافية في الجزائر	142
21	القيود والصعوبات التي تؤثر سلبا على حرية النشر في الجزائر	143
22	مستوى إقبال المؤلفين الجزائريين على النشر في دور النشر المحلية	145

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر	
إهداء	
قائمة الاختصارات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة	02
الإشكالية	03
التساؤلات الفرعية	03
الفرضيات	03
أهمية الدراسة	04
أهداف الدراسة	04
أسباب اختيار الموضوع	04
منهج الدراسة	05
مجتمع الدراسة	05
عينة الدراسة	06
مجالات الدراسة	06
أدوات جمع البيانات	07
الدراسات السابقة	08
مصطلحات الدراسة	10
الفصل الأول: الكتاب بين النشر التقليدي والإلكتروني	
المبحث الأول: الكتاب والنشر التقليدي	13
المطلب الأول: الكتاب المطبوع	13
الفرع الأول: ماهية الكتاب المطبوع	13

أولا: مفهوم الكتاب	13
1- تعريف الكتاب المطبوع	13
2- نبذة تاريخية عن تطور الكتاب المطبوع	15
3- أهمية الكتاب ومميزاته	15
4- أنواع الكتب	17
5- خصائص الكتاب الورقي	19
ثانيا: الحاجة إلى المطبوع	20
1- علاقة الكتاب بالمكتبة	20
2- علاقة الكتاب بالقارئ	21
3- مشاكل تداول وانتشار المطبوع	22
4- سوق الكتاب	23
5- مستقبل المطبوع في عصر الأنترنت	25
المطلب الثاني: النشر التقليدي للكتاب	27
الفرع الأول: ماهية النشر	27
أولا: مفهوم النشر	27
1- تعريف النشر	27
2- ظهور وتطور النشر	28
3- أنواع النشر	30
4- وظائف النشر	31
5- مراحل وطرق النشر	32
ثانيا: مفهوم الناشر	34
1- تعريف الناشر	34
2- الناشر وأثره في حركة النشر	35
3- العلاقة بين الناشر والمؤلف	36
4- العلاقة بين الناشر والقارئ	37
5- استخدام الناشرين للأنترنت	38
المبحث الثاني: الكتاب والنشر الإلكتروني	39

المطلب الأول: الكتاب الإلكتروني	39
الفرع الأول: ماهية الكتاب الإلكتروني	39
أولا: مفهوم الكتاب الإلكتروني	39
1- تعريف الكتاب الإلكتروني	39
2- نشأة وتطور الكتاب الإلكتروني	40
3- أنواع الكتب الإلكترونية	42
4- خصائص الكتاب الإلكتروني	43
5- مميزات وعيوب الكتاب الإلكتروني	44
ثانيا: آفاق ومستقبل الكتاب الإلكتروني	46
1- طرق الوصول إلى الكتاب الإلكتروني	46
2- متطلبات تشغيل الكتاب الإلكتروني	48
3- أجهزة قراءة الكتاب الإلكتروني	50
4- الكتاب الإلكتروني ومستقبل نشر المعلومات	52
5- مقارنة بين الكتاب الإلكتروني والكتاب الورقي	54
المطلب الثاني: النشر الإلكتروني للكتاب	55
الفرع الأول: ماهية النشر الإلكتروني	55
أولا: مفهوم النشر الإلكتروني	55
1- تعريف النشر الإلكتروني	55
2- مراحل تطور النشر الإلكتروني	56
3- أهمية النشر الإلكتروني	57
4- أشكال النشر الإلكتروني	58
5- مراحل النشر الإلكتروني	60
6- مميزات وعيوب النشر الإلكتروني	61
ثانيا: تقنيات النشر الإلكتروني	63
1- أدوات النشر الإلكتروني	63

2- المكونات الأساسية لنظام النشر الإلكتروني	64
3- نماذج لمشروعات نشر إلكتروني	65
4- مقارنة بين النشر الإلكتروني والتقليدي	67
5- حقوق الإنتاج والتوزيع للنشر الإلكتروني	67
الفصل الثاني: حق النشر وسياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر	
المبحث الأول: حق النشر في الجزائر	71
المطلب الأول: حق النشر وعقد النشر	71
الفرع الأول: حق النشر	72
1- المقصود بحق النشر	72
2- حق المؤلف في الاستنساخ	72
3- خصائص حق الاستنساخ	73
4- الاستثناءات الواردة على حق النشر	74
الفرع الثاني: عقد النشر	76
1- مفهوم عقد النشر	76
2- خصائص عقد النشر	77
3- أركان عقد النشر	79
الفرع الثالث: عقد التنازل	80
1- مفهوم عقد التنازل	80
2- خصائص عقد التنازل	81
3- آثار عقد التنازل	83
المطلب الثاني: النشر في الجزائر	85
الفرع الأول: واقع النشر في الجزائر	85
1- وضعية النشر في الجزائر	85
2- نشر الكتاب في الجزائر	87
3- مهنة النشر في الجزائر	88
الفرع الثاني: استراتيجيات ورهانات صناعة النشر في الجزائر	89

1-استراتيجيات تسيير صناعة النشر	89
2-تحديات ورهانات صناعة النشر	90
3- اقتصاديات النشر في الجزائر	91
المبحث الثاني: سياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر	92
المطلب الأول: سياسة الكتاب في الجزائر	92
الفرع الأول: أنشطة وسوق الكتاب	93
1- الكتاب وأنشطته	93
2- حوافز ودعم الكتاب	94
3- مشاكل الكتاب في الجزائر	96
الفرع الثاني: سياسة دعم الكتاب	97
1- تطوير الكتاب	97
2- توزيع الكتاب	98
3- تصدير واستيراد الكتاب	99
المطلب الثاني: الفاعلون في أنشطة الكتاب	100
الفرع الأول: المؤسسات ذات العلاقة	100
1- المكتبات العمومية ودورها في ترقية أنشطة الكتاب	100
2- التصريح لممارسة أنشطة الكتاب	101
3- الصندوق الخاص لترقية الكتاب	102
الفرع الثاني: المركز الوطني للكتاب	104
1- أهمية إنشاء المركز ومهامه	104
2-التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب	105
3-علامة الجودة لدور نشر الكتاب	106
الفصل الثالث: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات في الجزائر	
المبحث الأول: التعريف بمكان الدراسة	111
أولا: التعريف بدور النشر	111

1-دار هومة للنشر	111
2-دار بلقيس للنشر	112
3-دار الخلدونية للنشر	112
4-دار المثقف للنشر	112
5-دار دواة للنشر والتوزيع	113
6-دار الخليل القاسمي للنشر	113
7-الدار الجزائرية للكتاب	113
8-دار الموج الأخضر للنشر	114
9-دار المحبة للكتاب	114
10-دارجسور للنشر والتوزيع	114
11-دار الكاتب للنشر والتوزيع	115
ثانيا: تحليل عينة الدراسة	115
المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الاستبيان	117
أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الأول	117
ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: تصورات حول حقوق المؤلف وتطبيقها	130
ثالثا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: سياسات نشر الكتاب في الجزائر وتأثيرها على حركة التأليف	137
رابعا: عرض وتحليل بيانات المحور الرابع: آراء عامة واقتراحات	148
المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات المقابلة	152
المطلب الأول: التعريف بمكان الدراسة	152
أولا: التعريف بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية محمد الميلي لولاية تيارت	152
ثانيا: مهام المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	152
ثالثا: التعريف بالمكتبة الجامعية المركزية لجامعة ابن خلدون	153
رابعا: مهام المكتبة الجامعية المركزية	154
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المقابلة	155

أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الأول: سياسات النشر والقوانين المنظمة	156
ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: التحديات والصعوبات في النشر	158
ثالثا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: دعم حقوق المؤلف والنشر	160
رابعا: عرض وتحليل بيانات المحور الرابع: اقتناء الكتب والتعاون مع دور النشر والمكتبات	163
النتائج العامة للدراسة	167
النتائج على ضوء لفرضيات	169
اقتراحات	171
آفاق مستقبلية	173
خاتمة	174
البيبليوغرافية	177
الملاحق	193
الملخص	

مقدمة

مقدمة:

تشكل الثقافة والمعرفة ركيزتين أساسيتين في تقدم أي مجتمع وازدهاره. إن الوسيلة الرئيسية لنقل هذه الثقافة والمعرفة بين الأفراد والمجتمعات هي الكتب، التي تعد من أقدم أدوات التعبير عن الفكر الإنساني وتاريخه. ومنذ اختراع الطباعة، أصبحت عملية نشر الكتب تشكل جزءًا أساسيًا في الحركة الثقافية والفكرية على مستوى العالم، ومع ظهور تكنولوجيا الحاسب الالي ومعها شبكة الأنترنت أخذ نشر الكتاب مسارا آخر أصبح يشكل تهديدا لمدى بقاء المطبوع. وفي هذا السياق، أصبحت سياسات النشر وحقوق المؤلف من الموضوعات الحيوية التي تثير اهتمام الدول والمجتمعات في سعيها لحماية الإبداع الفكري وضمان حقوق من يساهمون في إثراء هذا المجال.

في الجزائر يشهد قطاع النشر تطورًا متسارعًا، ويواجه تحديات مرتبطة بالقوانين والتنظيمات التي تحكمه، مثل قانون حقوق المؤلف و تتجسد هذه التحديات في العلاقة بين دور النشر و المكتبات، حيث تؤثر السياسات المتعلقة بالكتاب على نوعية الإصدارات المتوفرة وحجمها، وكذلك على قدرة الكتاب للوصول إلى الجمهور. كما أن تنظيم النشر وحماية الحقوق الفكرية يعدان من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز أو تقليص حركة التأليف في البلاد، وسياسات النشر في الجزائر ترتكز على مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تنظيم السوق الأدبي وحماية حقوق المؤلفين. إلا أن هذه السياسات تتفاوت في تأثيرها على حركة التأليف وعلى نوعية الكتب المنتجة. فبينما تساهم بعض هذه السياسات في تطوير حركة النشر وتحفيز الكتاب على الاستمرار في الإبداع، فإن بعضها الآخر قد يشكل عائقًا أمام نشر الكتب المحلية ويحد من التنوع الثقافي، تعد دور النشر و المكتبات في الجزائر من المؤسسات المركزية في هذا السياق، حيث تلعب دورًا مهمًا في اقتناء و توزيع الكتب، كما أن تفاعلها مع السياسات القانونية يؤثر بشكل كبير في انتشار الكتاب وتأثيره في المجتمع.

مقدمة:

إشكالية الدراسة:

يعتبر حق النشر من الحقوق المالية للمؤلف التي يستأثر بها هذا الأخير ويمنح له الحق في استغلال إنتاجه الفكري بأي طريقة، تعود عليه في نهاية الأمر بالربح المالي وهو من بين المضامين التي تحدد الحقوق المالية للمؤلف إضافة الى حق ابلاغ الإنتاج الفكري للجمهور وحق التتبع ، ونشر الكتاب من الأنشطة الضرورية وهو بمثابة الركيزة الأساسية لترقية النشاطات الأخرى والتوسع ، وهنا يبرز دور الناشر فلا يكون اقتصار نشر الكتاب على البعدين الثقافي والاقتصادي حتى لا ينحرف إلى الجانب الربحي البحت بل يجب عليه أن يهتم بالبحث المستمر من أجل تكوين تراث قيم من الأعمال ذي قيمة ثقافية تجارية معا ، فالنشر هو عمل إبداعي بالدرجة الأولى وذلك من خلال اكتشاف مواهب جديدة تعطي الإضافة في ميدان التأليف ، ولكن على العموم فإن العديد من دور النشر إن لم نقل جلها تعتمد على المعايير التجارية من حيث المكسب. وتأكيدا على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي:

- **كيف يؤثر حق النشر وسياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر على حركة التأليف من وجهة نظر دور النشر والمكتبات؟**

التساؤلات الفرعية:

- ماهي السياسة المتبعة في الجزائر لنشر الكتاب من قبل دور النشر؟
- ما هو تأثير حق النشر على حركة التأليف في الجزائر؟
- إلى أي مدى تساهم المكتبات العمومية في دعم حركة التأليف والنشر في الجزائر؟
- كيف ينظر المؤلف الجزائري إلى عملية النشر وعلاقته مع دور النشر على ضوء القوانين المحددة لذلك؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم سياسة الدعم الحكومي الحالية في تطوير حركة النشر والتأليف في الجزائر.
- ضعف الوعي بحقوق النشر لدى المؤلفين والناشرين يؤدي إلى تراجع حركة التأليف في الجزائر.

- اعتماد دور النشر على سياسة نشر شفافة وعادلة يحفز المؤلف على الاستمرار في التأليف.
- تلعب المكتبات العمومية دورا محدودا في دعم حركة التأليف بسبب غياب التنسيق مع دور النشر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1- تبرز أهمية إصلاح وتطوير سياسات النشر من أجل بناء صناعة كتاب مزدهرة.

2- توضح أهمية حق النشر في تشجيع أو تقييد حركة التأليف والنشر في الجزائر

3- تتيح فهم التحديات التي يواجهها المؤلفون والناشرون على ضوء التطور التكنولوجي الحاصل.

4- تساعد في اقتراح بدائل أو حلول عملية لتجاوز العقبات التي تعيق حركة التأليف والنشر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- توضيح مدى فعالية حق النشر في النهوض بحركة التأليف.

2- تسليط الضوء على واقع التأليف في الجزائر وتأثيره على حركة النشر للكتاب .

3- الكشف عن الدعم المقدم للناشر والمؤلف للنهوض بعملية نشر الكتاب على ضوء القوانين المحددة لذلك في الجزائر.

4- مدى توافق التشريعات المنظمة لنشر ودعم الكتاب في الجزائر مع التحولات التي يشهدها.

5- دور المكتبات العمومية في النهوض بحركة التأليف من خلال التشجيع على نشر الكتاب من خلال إقامة المعارض والتظاهرات.

أسباب اختيار الموضوع:

إلى جانب ما تم ذكره حول الأهمية والأهداف المرجوة من خلال هذه الدراسة نجد أن هناك دوافع تجعلنا نختار البحث والكتابة في هذا الموضوع منها:

الأسباب الموضوعية:

- تناول جل الدراسات للحقوق الأدبية والمالية للمؤلف دون التركيز على حق النشر الذي يعد بمثابة الحق الاستئثاري بين المؤلف والناشر ودوره في عملية التأليف .

- معرفة سياسة الدعم التي توليها الجزائر للكتاب.
- التطرق للعلاقة بين الناشر والمؤلف ودورهما في النهوض بحركة التأليف في الجزائر.
- معرفة القوانين المنظمة والداعمة للعلاقة بين دور النشر والمؤلف على ضوء حق النشر بموجب العقد الملزم بينهما في الجزائر.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية والميول حول هذا الموضوع بدراسة ميدانية لمعرفة آفاق نشر الكتاب في الجزائر ومدى تأثيره على حركة التأليف.
- معرفة الطرق والأساليب لممارسة الأنشطة الخاصة بالكتاب من قبل دور النشر والمكتبات.

منهج الدراسة:

يسير أي بحث علمي وفق منهج معين حسب طبيعة الدراسة ، وفي دراستنا هاته وحسب طبيعة الموضوع ومقتضياته اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يعتمد على وصف الظاهرة كما هي موجودة في الواقع وهذا ما يتوافق مع دراستنا حول سياسة النشر في الجزائر إضافة الى تحليل النتائج من خلال المعطيات المأخوذة من عينات لدور النشر والمكتبات العمومية اعتبارا من النتائج المتوصل إليها.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الجهات الفاعلة والمعنية بموضوع نشر الكتاب في الجزائر، وعلى وجه الخصوص دور النشر والمكتبات، سواء كانت عمومية أو خاصة، والتي تمارس نشاطها داخل الجزائر. يشمل هذا المجتمع المؤسسات التي تُعنى بطباعة وتوزيع وترويج الكتب، بالإضافة إلى المكتبات التي تقوم باقتنائها وتوفيرها للجمهور، لما لها من دور في توجيه الطلب على الكتب وتشجيع حركة التأليف. ويمتد مجتمع الدراسة ليشمل أيضاً الناشرين العاملين في مجال الكتاب الأكاديمي على غرار الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية والثقافي والأدبي، وتركز الدراسة على تلك الجهات التي لها تأثير مباشر في تحديد سياسات النشر، وما إذا كانت هذه السياسات تشجّع التأليف والإنتاج الفكري أو تُعيقه. وقد تم اختيار عينة قصدية من هذا

مقدمة:

المجتمع تتضمن مجموعة من دور النشر النشطة ومكتبات عمومية وجامعية مركزية مختلفة، بهدف تحليل السياسات المتبعة وفهم أثرها على واقع حركة التأليف في الجزائر.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة مختارة من دور النشر والمكتبات العاملة في الجزائر، والتي تم اختيارها بشكل مقصود نظراً لمدى نشاطها وتأثيرها في مجال صناعة الكتاب. فمن بين أربعين (40) دور نشر المختارة ، تم توزيع الاستبيان عليها منها العمومية والخاصة بحيث تشمل التوزيع الجغرافي ، كانت هنالك إحدى عشر(11) تجاوبت من أصل أربعين(40) عدداً من دور النشر مثل: دار جسور، دار الخلدونية، دار الجزائرية، المعروفة بإنتاجها المنتظم في مجالات الأدب، الفكر، والعلوم الإنسانية ،وعدم تجاوب دور النشر العمومية. كما ضمّت العينة بعض المكتبات كالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية والمكتبة المركزية للجامعة والتي كانت لي مقابلة مباشرة مع مسؤوليها نظراً لدورهما الحيوي في توزيع واقتناء الكتب، ما يتيح فهماً أفضل لتوجهات الطلب والقراءة. وتمت مراعاة في اختيار العينة التنوع الجغرافي عبر إشراك مؤسسات من ولايات مختلفة مثل: الجزائر العاصمة، تلمسان، باتنة، لضمان تمثيل أوسع ، وذلك لتحليل الفروقات في السياسات والممارسات المتبعة. وقد مكّن هذا التنوع من توفير بيانات غنية تساعد في دراسة تأثير سياسات النشر على حركة التأليف في الجزائر من جوانب متعددة.

مجالات الدراسة:

إن معرفة سياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر وتنشيط حركة التأليف يتطلب منا ضرورة حصر الدراسة في مجالين:

المجال الجغرافي:

نظرا لكون الدراسة تتعلق بسياسة النشر في الجزائر فقد اختص مجالها الجغرافي على بعض دور النشر الموجودة في الجزائر منها الخاصة والعمومية إضافة إلى بعض المكتبات العمومية منها والجامعية.

المجال الزمني:

تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في فترة قدرت بحوالي أربعة أشهر(04) من تحديد موضوعها إلى صياغة نصفها الثاني.

أما الدراسة الميدانية فقد حددت من 2025/02/02 إلى غاية .2025/05/02.

أدوات جمع البيانات:

بالإضافة إلى المقابلة مع المكتبات العمومية والمكتبات الجامعية المركزية وفق المنهج المستخدم في الدراسة ، وفي دراستنا هذه تم الاعتماد أيضا على أداة الاستبيان لأنه إحدى الوسائل الفعالة في جمع البيانات الخاصة بدور النشر، كما يعد الأداة الملائمة للمنهج الوصفي ، إضافة إلى أنه يفي بالغرض للحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة من تحليل للنتائج المتوصل إليها.

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على خطة منهجية تمثلت في ما يلي:

مقدمة: والتي تضمنت الإطار المنهجي ويتكون من إشكالية الدراسة، التساؤلات الفرعية، فرضيات البحث ثم أهمية الدراسة بعدها أهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، ومجتمع الدراسة يليها عينة الدراسة فمجالاتها ، أدوات جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان والمقابلة، منهج الدراسة ، وختاما بالدراسات السابقة ومصطلحات الدراسة.

الفصل الأول: جاء بعنوان الكتاب بين النشر التقليدي والإلكتروني، اشتمل على مبحثين: المبحث الأول تناول الكتاب والنشر التقليدي، وقد قمنا بتقسيمه غلى مطلبين ، المطلب الأول تناول الكتاب المطبوع أما فيما يخص المطلب الثاني فتناول النشر التقليدي للكتاب لأننا ابتدأنا بالمطبوع كأولى الأوعية الفكرية المنتشرة بعد ظهور الطباعة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الكتاب والنشر الإلكتروني وقسم إلى مطلبين: المطلب الأول عالجنا فيه الكتاب الإلكتروني، أما المطلب الثاني تناولنا فيه النشر الإلكتروني للكتاب.

الفصل الثاني: جاء بعنوان حق النشر وسياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر وقسم أيضا إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه حق النشر في الجزائر وهي من مضامين الحقوق المالية للمؤلف وقسم إلى مطلبين: المطلب الأول تطرقنا فيه إلى حق النشر وعقد النشر وهي من العقود الملزمة للطرفين المؤلف والناشر، أما المطلب الثاني فتناول النشر في الجزائر.

أما فيما يخص المبحث الثاني فعالجنا فيه سياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر ، وقمنا بتقسيمه إلى مطلبين: المطلب الأول تناولنا فيه سياسة الكتاب في الجزائر، أما المطلب الثاني فعالجنا فيه الفاعلون في أنشطة الكتاب في الجزائر من خلال الهيئات والمؤسسات الراعية لأنشطة الكتاب.

الفصل الثالث: دراسة على عينة من دور النشر في الجزائر يحتوي هو الآخر على ثلاث مباحث: المبحث الأول خصصناه للتعريف بمكان الدراسة، أما بخصوص المبحث الثاني فكان مخصص لتحليل عرض بيانات الاستبيان، إنتهاءا بالمبحث الثالث الذي تناولنا فيه أسئلة المقابلة الخاصة بالمكتبات.

لنخرج في الأخير بخاتمة تتضمن حوصلة إلى ما قمنا بدراسته وتقديم مجموعة من النتائج المتوصل إليها وبعض الاقتراحات التي نراها ضرورية.

الدراسات السابقة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على أهم الدراسات التي لها صلة بالموضوع وخاصة الجوانب القانونية لدعم ومراقبة ونشر الكتاب في الجزائر.

1- دراسة بلال محمود عبد الله، حق المؤلف في القوانين العربية، 2018.[1]

يعرض هذا الكتاب موضوع حق المؤلف ، وكذا المصنف المحمي إضافة إلى نطاق حماية حق المؤلف من خلال المصنفات الأدبية والعلمية مع التطرق إلى الأعمال المستبعدة من الحماية القانونية، كما أنه يعالج نقطة جوهرية في موضوع بحثنا ألا وهو الحقوق المعنوية والمادية للمؤلف وخاصة في شقها حول الحق في نسخ المصنف ونشره أو حق النشر، وتم الاعتماد عليه في تعريف مفهوم حق النسخ.

2- دراسة مرزقلال إبراهيم، تسويق الكتاب في الوطن العربي من خلال شبكة الأنترنت: دراسة تحليلية تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين العرب، 2018.[2]

[1] . عبد الله، بلال محمود. حق المؤلف في القوانين العربية. لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ،2018.

[2] .مرزقلال، إبراهيم. تسويق الكتاب في الوطن العربي من خلال شبكة الأنترنت: دراسة تحليلية تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين العرب. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،2018.

تناولت هذه الدراسة مفهوم الكتاب والتطور التاريخي له بدءا من المخطوط إلى الإلكتروني بالإضافة إلى أنواع الكتب ومن جانب آخر تم التطرق إلى ماهية النشر، من المفهوم إلى ظهوره وتطوره إلى أنواع النشر الرئيسية وأيضا معالجة نقطة سوق الكتاب في الوطن العربي وكذا استخدام الناشرين لشبكة الأنترنت.

3- دراسة" تدريست فطه، حضور الناشرين الجزائريين على الأنترنت،2019.[1]

تناولت هذه الدراسة موضوع النشر والناشرون في البيئة الرقمية من خلال التطرق إلى مفهوم النشر ووظائفه ، ثم معالجة نقطة تكاليف الإنتاج النشر وتسعير الكتب .

أما في الفصل الثاني فتناولت هذه الأخيرة بيئة النشر في الجزائر من خلال النقاط التالية: أهم دور النشر، ومشاكل الكتاب في الجزائر وبعدها تناولت مفاهيم حول النشر الإلكتروني، تطوره وأهميته بالإضافة إلى التطرق للناشر الجزائري في البيئة الرقمية.

4- دراسة جنيح أمين ، استخدامات الأساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني: دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية.2020.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم الكتاب الإلكتروني وأسباب انتشاره إضافة إلى طرق نشر الكتب الإلكترونية، ثم تناولت الفرق بين الكتاب التقليدي والإلكتروني مرورا بمزايا وعيوب الكتاب الإلكتروني.

أما في المبحث الثاني فعالجت موضوع النشر الإلكتروني ومزايا وعيوب االنشر الإلكتروني ، وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود ميل متزايد لدى المبحوثين نحو استخدام الكتاب الإلكتروني بنسبة 92.7 % من مجموع أفراد العينة.

[1]. تدريست، فطه. حضور الناشرين الجزائريين على الأنترنت. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر 2، 2019

[2].جنيح، أمين. استخدامات الأساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني: دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .قسم الإتصال والعلاقات العامة، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة -3، 2020.

مصطلحات الدراسة:

حق النشر: أو حق الاستنساخ يعتبر من الحقوق المالية التي يتمتع بها المؤلف من أجل تحقيق عائد مالي، نتيجة لاستغلال إبداعه الفكري.[1]

الناشر: هو الشخص الحقيقي أو المعنوي الذي يستثمر أمواله في إنتاج الكتب ، بحيث يقوم بدفع المقابل المالي للمؤلف والمترجم والفنان والمحرر ويهدف من ذلك تحقيق الأرباح من خلال تسويق الكتاب.[2]

الكتاب المطبوع: عرفته منظمة اليونيسكو بأنه: مطبوع غير دوري يشمل على 49 صفحة على الأقل بخلاف صفحات الغلاف والعنوان.[3]

الكتاب الإلكتروني: هو كتاب أو مطبوع بشكل عام يوجد على دعامة إلكترونية، حيث يمكن توزيعه إلكترونيا عبر شبكة الأنترنت والبريد الإلكتروني أو النقل بأي طريقة من الوسائط التخزينية المختلفة بحيث يتم قراءته بواسطة أجهزة الكمبيوتر المختلفة.[4]

---

[1] .شريف، هنية. النظام القانوني لعقد النشر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة،2009. ص55.

[2] . بن عياش، حدة. إتجاهات النشر المرجعي في الجزائر من 1962 الى 1982: دراسة إحصائية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم علم المكتبات والتوثيق ، جامعة الجزائر،2009. ص98.

[3] . عوض النوايسة، غالب .مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الكتب المرجعية.ط2. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015. ص47.

[4] . عوض النوايسة، غالب. المرجع نفسه. ص91.

مقدمة:

التأليف: المقصود به أن يعكف المؤلف على جمع كتابته بنفسه ومراجعتها وتنقيحها وفي الأخير إخراجها للناس بحيث تكون متداولة ، وكانت حركة التأليف هي المصدر الأول للمخطوطات بحيث يمكن لهذه الأخيرة أن تعرف على أنها كتاب لم يتم طبعه بعد ، أي مازال بخط المؤلف.[1]

المكتبات العمومية: هي مؤسسات عمومية جزائرية تابعة لوزارة الثقافة تهدف إلى خدمة جميع فئات المجتمع باختلاف شرائحه، للاستفادة من التراث الثقافي المتاح باعتبارها مؤسسات ثقافية وتعليمية.[2]

[1] . قليل، رحيمة. حركة التأليف في الجزائر أواخر العهد العثماني.مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .قسم العلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور– الجلفة، 2021. ص57.

[2] . شلواش، قمر كرم. خطوات تطبيق معايير الجودة في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية للشرق الجزائري: مساهمة في صياغة استراتيجية وطنية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2024. ص20.

الفصل الأول:

الكتاب بين النشر التقليدي والإلكتروني

للكتاب أهمية كبيرة فهو بمثابة وعاء للثقافة والفكر، ودعامة للمعارف الإنسانية وفيض للتجارب البشرية وهو الرفيق الدائم والصاحب الذي لا نمل من رفقته حتى قيل وخير جليس في الأنام كتاب.

وقد لعب المطبوع دورا حاسما في تقدم النشاط الإنساني باعتباره أول وسيلة اتصال معرفي منذ القدم ومع توالي الحضارات ، ومع بزوغ فجر الحضارة الإسلامية من خلال ازدهار حركة التأليف والنشر التي صاحبت الاهتمام الكبير بالمكتبات حيث باتت هذه الأخيرة مزار الكثيرين من علماء ذلك العصر وأصبح للكتاب دور أساسي في حفظ ونشر المعرفة بل وأصبح أقوى أداة للتعبير عن الأفكار ونقلها للآخرين.

المبحث الأول: الكتاب والنشر التقليدي

لقد عرفت الأمم السابقة القيمة الثقافية والحضارية للكتاب لما له من فائدة معرفية وعلمية، بحيث أصبح منتجا ثقافيا وسلعة ذات قيمة معنوية دلالية يشترك فيها كل من المؤلف والقارئ إضافة الى الحلقة التي تربط بينهما وهو الناشر.

المطلب الأول: الكتاب المطبوع

يعتبر الكتاب أداة لممارسة القراءة خلافا عن تاريخه وتطوره عبر العصور من الكتابة على الصخور والألواح الطينية ولفائف البردي وصولا إلى الورق، الذي كان ولا يزال من أفضل المواد المستعملة لنقل وتداول المعلومات ورغم كل ذلك فهو اليوم وسط منافسة شديدة مع وسائل التكنولوجيا الحديثة ألا وهي شبكة الأنترنت وما قابلها من ظهور الكتاب الإلكتروني أو الرقمي.

الفرع الأول: ماهية الكتاب المطبوع

أولا: مفهوم الكتاب

1- تعريف الكتاب المطبوع:

أوردت العديد من المراجع والموسوعات الكثير من الألفاظ والمعاني المختلفة لكلمة الكتاب يمكن ذكرها على النحو التالي:

الكتاب لغة:

- الكتاب: معروف، والجمع كتُبٌ وكتُبٌ، كتَبَ الشَّيء يكتُبُهُ كتبا وكتْبًا وكتابَةً وكتَبَهُ: خطَّهُ
- الكتاب اسم لما كُتِبَ مَجْمُوعاً.[1]

الكتاب اصطلاحا:

يعرفه المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات على أنه:

- مجموعة من الأوراق مجلدة من حافة واحدة بين غطاء يحميها تمثل مجلدا، وخاصة المواد المكتوبة أو المطبوعة في هذا الشكل.
- يتكون الكتاب من غلاف ومجموعة من الصفحات الملتصقة ومثبتة معا لأجزاء مختلفة منه.[2]
- عرف الكتاب في مؤتمر اليونيسكو الذي عقد في 1964 بانه المطبوع غي الدوري الذي لا يقل عدد صفحاته عن 49 صفحة باستثناء ورقتي الغلاف.[3]
- عبارة عن صحائف مكتوبة أو مطبوعة مصنوعة من الورق أو مادة أخرى ، ومثبتة مع بعضها من جهة واحدة حتى يسهل فتحها. وقد يكون الكتاب مغلفا بطريقة تحفظه سليما.[4]
- يعرفه بول أوتليه Paul Otlet في عمل له صدر عام 1934 بأنه:" دعامة من مادة وحجم معين ، قد يكون طية، أو لفة معينة ، تنقل عليه رموز تمثل محصولا فكريا معينا".[5]

ومن خلال ما تم ذكره سابقا يمكن القول أن الكتاب: عبارة عن منتوج فكري مادي يحوي مجموعة من الأوراق لا تقل عن 49 صفحة باستثناء ورقتي الغلاف مغلفة بطريقة تحفظه من التلف تمثل مجلدا أو أجزاء أخرى.

---

[1] . ابن منظور .معجم لسان العرب. بيروت: دار صادر، [د .ت]. مج 14. ص17-18.

[2] Accart.Jean-Philippe, Réthy.Marie-Pierre. Le métier de documentaliste. Electre: cercle de la librairie, Paris, 2008. P64..

[3] .الشامي، أحمد؛ السيد، حسب الله. المعجم الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات .الرياض: دار المريخ للنشر،1988 .ص168.

[4] . الموسوعة العربية العالمية.ط2. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.مج 12.ص190

[5] عوض النوايسة, غالب. المرجع السابق. ص47.

2-نبذة تاريخية عن تطور الكتاب المطبوع :

شهد الكتاب تطورا بدءا بظهور الطباعة ولقد مر بمراحل عدة نذكر منها:

أ-عصر النهضة:

في نهاية القرن15 اخترع الألمان الطباعة ، ثم صدروها للخارج ومن نتائجها ظهور عدد كبير من عمال الطباعة تمركزوا في كامل أوربا وبالتالي تحددت اهم أماكن تسويق وتجارة الكتب وتلتها تطور صناعة الكتاب.

أما في القرن18 ظهر نوع جديد متمثل في ميكنة الآلة الطابعة وإدخال الحبر الأوتوماتيكي ، وفي القرن19 صدرت اليوميات والمجلات وكذا القصص وظهرت دور نشر ذائعة الصيت مثل: Flammarion . Hachette.[1]

ب- العصر الحديث:

بدأت صناعة الكتب تأخذ شكلا آخر وتنتشر بشكل كبير ومع ازدياد تضخم الإنتاج الفكري وتعدد أوعية المعلومات، أخذت هذه الأخيرة تواجه مشكلة هامة وهي تقادم المعلومات بالكتب ونتيجة لظهور فئة أخرى أسرع في تناول المعلومات الحديثة وهي الدوريات، ظلت مشكلة تقادم المعلومات بالكتب تلازمها لفترة طويلة وفي هذه الأثناء ظهر توجه آخر في استغلال إمكانيات الحاسبات الآلية وتكنولوجيا المعلومات والحفظ الرقمي في إنتاج الكتب فيما أصبح يعرف بالكتاب الإلكتروني أو الرقمي.[2]

3- أهمية الكتاب ومميزاته:

يساهم المطبوع في خلق المعارف ونشرها زيادة على المحافظة عليها من الضياع والإندثار فهذه الأخيرة المنشورة على الكتب ، بمثابة جوهر للبحث العلمي وأداة لنقل الأفكار فرغم التقدم التكنولوجي وظهور أوعية جديدة للمعلومات إلاّ أن الكتاب يبقى من أهم أدوات التواصل، والدلالة على رُقي المجتمعات المتقدمة زيادة على قيمته الحضارية كمصدر رئيسي للطلبة والباحثين للتعرف على مختلف مجالات تخصصاتهم البحثية.

---

[1] . بن عياش ، حدة. المرجع السابق. ص102.

[2]. زايدي، حسنية. المطالعة بالمكتبات العمومية : المبادرات السياسية والتعامل المهني المكتبات العمومية بالجزائر نموذجا أدرار-بجاية- بسكرة- تلمسان -عنابة- مستغانم. مذكر ة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران- 1 أحمد بن بلة، 2017. ص177.

والكتب بكافة أنواعها تشترك في العناصر التالية:

- التغطية الموضوعية في حيز كبير من المعلومات المدونة.
- يوزع في عدة آلاف من النسخ حتى تصل المعلومات إلى المستفيد من هذا الكتاب.
- صدوره على شكل ثابت محدد، فأي إضافة تتطلب تعديل وإعادة طبعه بتكاليف جديدة.[1]
- الكتب عند طبعها ونشرها تكلف مبالغ مالية باهضة، ومحتوياتها تعتبر قديمة نظرا للوقت المستغرق بين الطباعة والنشر الذي يحدد غالبا بعدة أشهر.
- تؤدي الكشافات وقوائم المحتويات إلى التعرف على وجود ومكان معالجة معلومة معينة في ثنايا الكتاب، لكن عند استخدام هذا الأخير في شكله المطبوع ليس من الممكن التكشيف عن مصطلح معين ترد فيه الحروف في ترتيب معين أو محاور لمصطلح معين.[2]

3-1- مميزاته:

يمتاز الكتاب عن غيره من مصار المعلومات التقليدية بعدة مميزات من الناحية المادية نذكر منها:

- إمكانية تصفحه والتجول بين صفحاته دون قيد.
- قدرته على ضم معلومات مختلفة من كل أصقاع العالم دون وجود حدود زمانية أو مكانية.
- دائما في متناول اليد ولا يحتاج إلى أجهزة لقراءته مثل الكتاب الإلكتروني أو الوسائط المتعددة الأخرى.
- الكتاب له جماله وروعته ويمكن قراءته بشكل مستمر بدون إجهاد أو تعب عكس قراءة البيانات أو المعلومات على الشاشة.[3]

---

[1] .يعيش، فاطمة الزهراء. اثر استخدام شبكة الأنترنت على الكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير- دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2011.ص 58.

[2] .عوض النوايسة، غالب. المرجع السابق. ص50.

[3] . المرجع نفسه. ص50.

4- أنواع الكتب:

تنقسم الكتب إلى عدة أنواع رئيسية نذكر منها:

4-1-الكتب الدراسية Textbooks:

وترتبط هذه الكتب بالمقررات الدراسية، بحيث تقدم معلوماتها بالأسلوب والمستوى المناسب للدارسين وفق المقررات المخصصة لهم، بحيث تضم هذه الأخيرة الحقائق الأساسية والنظريات التي استقرت في مجالاتها والهدف الأساسي من الكتب الدراسية تعليمي بالدرجة الأولى.

4-2- الكتب أحادية الموضوع Monographs:

وهي الكتب التي تخصص لمعالجة قضية أو موضوع واحد معين من خلال الدراسة المنهجية الشاملة، وهي تشبه الموسوعة المتخصصة في تغطية مختلف جوانب الموضوع، إلا أنها تختلف عنها في طريقة الترتيب وأسلوب عرض المعلومات. ويمكن للكتاب أحادي الموضوع أن يكون من تأليف شخص واحد أو أكثر ، وعادة يركز على المعلومات الحديثة في المجال ولا يهتم بالناحية التاريخية للموضوع.[1]

4-3- الكتب التجميعية Collective Woks:

بحيث تجمع هذه الكتب عدة بحوث أو دراسات أو مقالات سبق نشرها لمؤلف واحد أو لعدة مؤلفين في موضوع معين، وقد بدأت هذه الكتب تنافس الكتب أحادية الموضوع في الفترة الأخيرة وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبالرغم من كونها تجميعية إلا أنها لا تغطي الموضوع تغطية شاملة متكاملة ، وأحيانا كثيرة تظهر هذه الكتب في مجالات أو موضوعات جديدة متطورة وفي كتب تكريم العلماء ورجالات الفكر والثقافة.

[1] . قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي،إيمان. مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، [د.ط]. عمان: دار اليازوردي، 2011.ص90.

4-4-الكتب الرسمية Official Books:

هي كتب تصدر عن مؤسسة أو دائرة أو هيئة حكومية، وتضم معلومات تتعلق مباشرة بنشاطاتها المختلفة. وتشتمل على التقارير الإدارية والإحصاءات وتقارير اللجان والبعثات والبحوث والقوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات والخطط وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.[1]

4-5- كتب المقدمات Introductory Books:

تعد هذه الكتب ضمن الكتب الدراسية وتهدف إلى إرساء أسس ومبادئ موضوع معين بشكل منهجي متكامل، كتمهيد لما يصدر بعد ذلك من أعمال أكثر تقدما وأكثر تفصيلا، وتمتاز هذه الأخيرة بمميزات عديدة منها:

- لا يستفيد منها الطلبة وإنما يفيد منها المهتمون بالجوانب التطبيقية لبعض المجالات كالهندسة أو الصيدلة، إضافة إلى الباحثون المتخصصون في مجالاتهم.
- لا تغطي مجال اهتمامها تغطية شاملة وتفصيلية.[2]

4-6- الكتب المرجعية References Books:

وتشمل الكتب التي لا تقرأ من أولها إلى آخرها مرة واحدة، ولكن يرجع إليها عند الحاجة للحصول على معلومة معينة، بحيث تمتاز بالشمولية والإيجاز والتنظيم بحيث تعطي الفرصة للقارئ الوصول إلى المعلومة المطلوبة بسرعة كبيرة وتشتمل على:

- الموسوعات بكافة أنواعها وأشكالها.
- القواميس والمعاجم اللغوية والموضوعية.
- معاجم التراجم والسير والأعلام.
- الأدلة بكافة أشكالها وأنواعها.
- الأعمال البيبليوغرافية .
- الأطالس والخرائط والكرة الأرضية.

---

[1] .قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان. مصادر المعلومات: من عصر المخطوطات إلى عصر الأنترنت.ط1.عمان: در الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000. ص.ص.68-69

[2] . عوض النوايسة، غالب. المرجع السابق. ص54.

- كتب الحقائق والموجزات الإرشادية.[1]

4-7-الكتب المقدسة Holly Books:

وتشمل الكتب الدينية المقدسة لدى الديانات المختلفة ومن أمثلتها:

- القرآن الكريم.
- التوراة.
- الإنجيل وغيرها.[2]

5- خصائص الكتاب الورقي:

يعتبر الكتاب ذلك الكيان الذي صنع من ورق وكتب بالحبر وفي العصر الحديث يكتب بالآلة، وهو يتميز عن الكتاب الإلكتروني بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- تمنع المؤسسات إعارة بعض الكتب أو الإدارة نظرا لندرتها، أو لقيمتها العلمية.
- قد يتعرض الكتاب الورقي للإتلاف إما لكثرة استعماله أو لنوعية الورق، أو لعوامل التخزين.
- لا يمكن التغيير في معلوماته إلا بإعادة طبعه من جديد.
- إمكانية تحويل الكتاب الورقي إلى كتاب إلكتروني عبر طريقتين: المسح الضوئي أو التصوير الضوئي.[3]

ولا يزال المطبوع مصدرا رئيسيا للمعلومة ولهذه المكانة نظمت اليونيسكو مؤتمرا تحت اسم المجلس العالمي للكتب ، حيث تقول الفقرة الثانية من إعلان لندن حول مجتمع قارئ:" إننا نعتقد بان الكتب مازالت تحتفظ بتفوقها كأوعية لنقل المعرفة والتربية والقيم الثقافية في المجتمع الإنساني بالرغم من ظهور وسائل بحثية حديثة في غاية التطور."[4]

---

[1] . قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان. المرجع السابق. ص91.

[2]. المرجع نفسه، ص92.

[3] .سرير عبد الله، فوزية." مصادر البحث الأكاديمي المعاصر ما بين الكتاب الورقي والكتاب الإلكتروني " في مجلة التواصلية، ع 12، [د .ت]، [د. م]، ص105.

[4] . المرجع نفسه. ص 106.

ثانيا:- الحاجة إلى المطبوع

رغم التقدم الحاصل في مصادر المعلومات من خلال توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة الداعمة من قبل شبكة الأنترنت، إلا أن الاحتياج إلى الكتاب يزداد يوما بعد يوم لما له من أهمية في المجتمع الإنساني وهو من أهم المصادر التي يستقي منها الفرد المعلومات وهو المنبع الدائم للمعرفة.

ويمكن تصنيف الحاجة إلى الكتاب على وجه التحديد والمعرفة والثقافة عموما إلى ما يلي:

- عنصر أساسي في حياة ونشاط الإنسان من خلال اكتساب الفرد للمعلومات من خلال المطالعة.
- هناك وسائل متعددة استخدمها الإنسان في حل المشاكل والصعاب مثل: الأسرة- الجامعة- المكتبة- المجتمع- المدرسة، حيث يحتل الكتاب مكانة كبيرة في الوسط المدرسي.
- المصدر الأول الذي يستعمله المربون والتلاميذ للحصول على المعرفة.
- يساهم في إثراء رصيده اللغوي وتنمية مهاراتهم القرائية من خلال تنوع المواضيع والمعلومات التي يحتويها.
- يلعب دورا كبيرا في تعميم العملية التعليمية والتربوية.
- الاحتكاك بالكتاب والمطالعة يساعد الفرد على حل مشاكله اليومية.
- يساعد في إنجاز البحوث العلمية التي تساهم في تقدم الوطن وازدهاره.[1]

1- علاقة الكتاب بالمكتبة:

يرتبط وجود المكتبة بمجموعة مصادر المعلومات بأنواعها المختلفة، الورقية منها كالكتب، الدوريات، الصحف، والكتب الإلكترونية. فقيام المكتبة بوظيفتها نحو القراء والباحثين في كفاية ونجاح، يعتمد بالضرورة على الكتاب لما بين المكتبة والكتاب من ارتباط وثيق يتجلى في النقاط التالية:[2]

[1] . زايدي، حسنية. المرجع السابق. ص178.

[2] . المرجع نفسه. ص179.

- تغيير وتعديل قواعد السلوك لدى قرائها.
- تساعد على تكوين فلسفة صحيحة للمكتبة والكتاب.
- الاهتمام بأوجه النشاطات الثقافية المختلفة والنقاشات التي تدعو إلى الاهتمام بالكتاب.
- إعادة تنظيم المعارف الإنسانية من خلال المكتبة باعتبارها بيئة حاضنة للثقافة والمعارف من خلال نشر التواصل والتفاهم بين القراء.
- المكتبة هي قلب المجتمع من خلال علاقتها بالكتاب تتجلى في إثراء بيئة التثقيف وكمصدر للتعليم.
- تقديم الدعم الفكري والثقافي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع.
- دور المكتبيين في المكتبة بمثابة حجر الزاوية وهو العامل الأساسي في تنشيط المطالعة بين جميع فئات المستفيدين فلا يقتصر على تزويد القراء بالعلم والمعرفة والمعلومات والحقائق فقط، بل تدريبهم على كيفية الحصول على المعلومات من مصادر المعلومات المتوافرة بالمكتبة.
- ما تزال المواد المطبوعة تمثل اللبنة الأساسية في مقتنيات المكتبة ولا يمكن الاستغناء عنها مهما بلغت في تطورها من التقدم والتجديد.

2- علاقة الكتاب بالقارئ:

الكتاب بمثابة خير جليس وأفضل أنيس باعتباره سيد وسائل المعرفة على مر العصور لأنه أداة للمعرفة والثقافة والتوجيه، لهذا يجب أن تكون العلاقة بين الكتاب والقارئ وفق الآليات التالية:

- ترسيخ تقاليد حب المطالعة وارتياد المكتبات العمومية لفائدة القارئ.
- تأسيس علاقة تفاعل إيجابي في مستوى الناشئة بهدف تربية الأجيال.
- الأخذ بتطلعات القراء واهتماماتهم وإشراكهم في اختيار العناوين التي تكون الرصيد الوثائقي لدى المكتبات.
- تغيير مسار التفكير لدى القارئ من خلال القراءة والتي بدورها تغير في السلوك العملي، بحيث تعتبر الفكرة وليدة التجربة والتجربة إنتاج العمل.[1]

[1] . المرجع نفسه. ص180.

3- مشاكل تداول وانتشار المطبوع:

يعتبر المطبوع الورقي بمثابة حلقة الوصل بين المؤلف وجمهور المستفيدين وحتى يصل هذا الأخير إلى القارئ يتلقى عديد المشاكل أثناء تداوله وانتشاره ويمكن توضيحها فيما يلي:

3-1- أمية القراءة والكتابة:

وهي بمثابة أكبر معضلة تعيق تداول الكتاب بحيث نجد أن جل الفئات الناطقة بالعربية لم تفلح معهم جهود محو الأمية وقوانين التعليم الإلزامية بالرغم من الطموحات التي تحذو هذه المجتمعات في عصر المعلومات والانسحاب من مرافق العلم والدراسة إلى الحياة العملية بالحد الأدنى من المعرفة، وهذا ما نجده في الدول النامية على وجه الخصوص، على عكس بعض الدول المتطورة التي قامت بتحرير مجتمعاتها من القراءة على المطبوع إلى القراءة على شاشة الكمبيوتر والوسائط المتعددة الأخرى.[1]

3-2- إستباحة حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والناشرين:

وتتم وفق استغلال الفرصة من قبل فئة تمتهن اقتناص الفرصة من خلال اصطياد العنوان الذي يلقى رواجا من بين عناوين عديدة رائدة ويقومون بتصويره، وطبعه غير مكترثين بحقوق المؤلف وحرمة الناشر ويعرضونه في الأسواق بأثمان زهيدة نظير تحررهم من أعباء

التي يتحملها الناشر اتجاه المؤلف، ويتم بيعها مبررين ذلك بالحاجة إلى تحصيل العلم خاصة في مجال الكتب الجامعية والأجنبية، التي تلقى رواجا كبيرا في أوساط القراء كونه في مرحلة البحث العلمي.

3-3- إرتفاع أسعار الكتب:

عرفت السنوات الأخيرة ارتفاع في أسعار المواد المطبوعة خاصة الكتب، مما أثر على شرائها من قبل القراء، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الخام التي تدخل في إنتاج الكتب وبيعها.

[1] . يعيش، فاطمة الزهراء. المرجع السابق. ص85.

3-4- ضعف الضبط البيبليوغرافي:

هو أهم عنصر لحصر ووصف الإنتاج الفكري المنشور مما يعجز القارئ الوصول إليه خاصة المتعلقة بمطبوعات الناشرين وتكمن أهمية الضبط البيبليوغرافي في حصر كل ما نشر من الإنتاج الفكري على نطاق الدولة في سنة معينة وبصفة جارية مع الإشارة إلى ثمن الكتاب ومحلات بيعه وتوزيعه.

3-5- العلاقات السياسية بين الدول:

حيث تؤدي الرقابة الخارجية بين الدول إلى صعوبة وصول الكتاب ، خاصة الجمارك التي تعامل الكتب كسلعة استهلاكية من خلال فرض الضرائب التي تتسبب في أغلب الحالات بتأخر وصول الكتب.[1]

4- سوق الكتاب:

للكتاب سوقين هما الأفراد والمؤسسات المعلوماتية، حيث لابد لأي ناشر أو موزع التعرف على خصائص كل منهما، ومدى إسهامات كل منهما في توزيع منتجاته أي صناعة النشر. لان الدراية بخصائص السوق تعطي تصورا واضحا بين ما ينشر من جهة واحتياجات السوق من جهة ثانية ويمكن شرح الآليتين فيما يلي:

أ- الأفراد:

ينقسم الأفراد من حيث سوق الكتاب إلى ثلاث فئات ويقابل كل فئة منهم نوع معين من الكتب وهي:

1- **مشترو كتب الثقافة العامة:** ونعني بهم فئة الذين يتوفرون على شراء الكتب غير الوظيفية، بحيث يتم شرائها لغاية تحصيل الثقافة أو الترفيه.

2- **تلاميذ المدارس:** يعتبر تلاميذ المدارس في مختلف المراحل الدراسية قبل الجامعة سوقا رائجة لنوع معين من الكتب وهناك صنفان من الكتب المدرسية:

- الكتب المقررة من قبل الهيئة التعليمية.

[1] . المرجع نفسه. ص86.

- الكتب المساعدة أو ما تسمى بالكتب الخارجية أو المساعدة.

3- طلبة الجامعات: ويعتبر من أهم سوق الكتاب وذلك نتيجة:

- زيادة عدد الجامعات في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية.
- الزيادة المضطردة في عدد طلبة الجامعات.
- زيادة عدد الكتب الجامعية المقررة للطلبة.
- دعم الكتاب الجامعي خاصة لدى الدول النامية.[1]

ب- مؤسسات المعلومات:

من البديهي أن تضطلع مؤسسات المعلومات بوظيفة توفير الكتاب وهي بمثابة سوق رائجة، بحيث تتجلى وظيفتها في اقتناء وتنظيم وتيسير الإفادة من مصادر المعلومات، وهناك عدة مؤسسات المعلومات تساهم في توفير الكتاب كل في اختصاصها نذكر منها:

- **المكتبة الوطنية:** وهي المكتبة الأم في الدولة ويناط بها اقتناء كل ما ينشر داخل البلد من مصادر المعلومات عن طريق الإيداع القانوني.
- **المكتبة العامة:** وقد وصفت على أنها جامعة لكل فئات المجتمع بحيث توفر مصادر المعلومات لشريحة واسعة من المجتمع.
- **المكتبة المدرسية:** وهي تنشأ خصيصا داخل المدارس بكل أطوارها.
- **المكتبة الجامعية:** بحيث تخدم فئة معينة تنتمي إلى الوسط الجامعي " طلبة، عمال، أساتذة، باحثين....."
- **المكتبة المتخصصة:** تكون عادة داخل الوزارات والإدارات ومراكز البحوث والمؤسسات والهيئات المختلفة بالدولة.
- **مراكز المعلومات:** هي حلقة الوصل بين المكتبة التقليدية وبنوك المعلومات.

[1] . مرزقلال، إبراهيم. تسويق الكتاب في الوطن العربي من خلال شبكة الأنترنت: دراسة تحليلية تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين العرب. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علم المكتبات، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2، 2018. ص146.

- **بنك المعلومات:** هو امتداد للمكتبة المتخصصة بحيث يتعامل عادة مع شكل واحد من أشكال مصادر المعلومات وفي مجال واحد.[1]
- **قاعدة المعلومات:** عبارة عن مجموعة بنوك معلومات ولكن نطاق المجال الموضوعي أوسع.
- **شبكات المعلومات:** مجموعة قواعد معلومات أو مجموعة بنوك معلومات مختلفة مكانيا ولكن تربط فيما بينها وسائل اتصال.
- **ملفات البيانات الآلية:** كالأقراص الليزرية وغيرها.[2]

5- مستقبل المطبوع في عصر الأنترنت:

لقد كان لظهور شبكة الأنترنت والثورة الإلكترونية التي صاحبتها في مجال تخزين، توزيع وبيع الكتب إلكترونيا ودخولها ميدان النشر بما أصبح يسمى بالنشر الإلكتروني، أصبح بمثابة تهديد للكتاب المطبوع ما بين الزوال أو البقاء في أوساط البحث العلمي أو التماشي مع بعض وفي ظل هذه المفارقات يمكن استعراض آراء مختلفة نذكر منها:

أولا- المبشرون بزوال الكتاب الورقي:

هناك العديد من الأصوات التي تندد بتحول المكتبات عن استعمال الورق، ويعتبر **لانكستر** أحد أبرز الأسماء التي تنادي عن قضية اللاورقية حيث صدر في كتابه سنة1978 تحت عنوان" نحو نظم لا ورقية للمعلومات"، حيث تم وضع تصور تحل التقنيات الحديثة محل المطبوعات بحيث تم توزيع محتوى المكتبة من المعلومات على ثلاثة أنواع:

1- الوثائق ذات الاهتمام الجاري تكون في ملفات رقمية تحت الطلب.

2- تخزن الوثائق ذات الاهتمام الجاري ، ولكن بدرجة اقل في ملفات رقمية.[3]

---

[1] . مرزقلال، إبراهيم.المرجع نفسه. ص147.

[2] . المرجع نفسه. ص148.

[3] . يعيش، فاطمة الزهراء. المرجع السابق. ص88.

3- المعلومات الأقل أهمية في استعمالها تخزن في المصغرات وبذلك لا يبقى مكان للشكل الورقي بين مجموعاتها ، حيث أصبح يهون عن المدافعين عن الكتاب الورقي قصر حياة الكتاب وظهور مكتبات لا ورقية.

ثانيا- المساندون للكتاب واستمراريته:

في مقابل الموجة القوية التي تؤكد على زوال الكتاب والتهيؤ للعصر الإلكتروني، فإنه مازال هناك من يؤمن بالدور المتميز للكتاب واستمراريته، حيث يرون أن التغير التكنولوجي ليس منافسا بشكل أساسي للكتاب المطبوع منتقدين وسائل تخزين واسترجاع المعلومات التي تتطلب أجهزة قارئة يستحيل بدونها تحقيق التلاقي بين المستفيد ومحتوى الوعاء، فالأوعية الإلكترونية من كتب ودوريات المخزنة في الحاسوب، لا يمكن للمستفيد النفاذ إليها دون توفر الحاسوب وشبكة الاتصالات. ولهذا فالكتاب لن يفقد أهميته رغم وجود وسائل حديثة لنقل المعلومات، بل ربما تصبح هذه الوسائط نفسها من تشجع على الإحتفاظ بالكتاب حيث تبرر سهولة الاطلاع عليه وقراءته، فضلا عن أهم عنصر وهو الراحة التي يحققها النص المطبوع للمستفيد من خلال قراءة كتبهم ومجلاتهم في البيت وأثناء الرحلات وفي أماكن عملهم.[1]

ثالثا: دعاة الاستفادة من الكتاب الورقي والإلكتروني

هو الاتجاه الحذر والأقرب إلى الواقعية بالرغم من أن بعض دعاته يصلون إلى النتيجة التي تؤيد زوال الكتاب الورقي. وقد بني هذا الاتجاه على الدعائم التالية:

- التغيرات التي شهدتها نظم حفظ المعلومات والبيانات نتيجة للتقنيات الجديدة.
- استجابة المكتبات ومراكز المعلومات للتطورات الجديدة.
- المسايرة الإيجابية بين التقنيات القديمة وتحسنها مع التقنيات الجديدة بدون أية مشاكل تذكر.
- الحقبة الورقية لم تنته كما أنها لم تكن راكدة.

[1].المرجع نفسه. ص90.

إضافة إلى ذلك لا يمكن الحكم على الكتاب الورقي بالزوال ، فلا يزال يلقى رواجا في الدول الأكثر استخداما للأنترنت إضافة الى إقامة المعارض السنوية للإصدارات الجديدة ، كما أن ظهور الكتاب الإلكتروني لا توجد به حماية لحقوق المؤلف ويسهل سرقته.[1]

المطلب الثاني: النشر التقليدي للكتاب

لقد كانت أولى البدايات لعملية النشر ممثلة في اختراع الكتابة التي تعتبر من أعظم الاختراعات في تاريخ البشرية، بحيث أصبح بإمكان الإنسان تسجيل الأفكار والمعلومات والمعرفة ليتم نقلها للأجيال القادمة وتلتها اختراع أدوات الكتابة ثم ظهور الطباعة التي ساهمت في تطوير عملية النشر وانتشارها.

الفرع الأول: ماهية النشر

أولا:-مفهوم النشر

1-تعريف النشر:

للنشر تعاريف متعددة في الكثير من المعاجم ودوائر المعارف المختلفة نذكر من بينها:

1-1-النشر لغة:

- تشتق كلمة النشر من: نشر- انتشر- نشراً- انتشاراً وكلها تعني الإعلان والتوزيع والإيداع.[2]
- يعرف الزمخشري النشر بأنه: نشر الثوب، ونشر الثياب والكتب، وضعت منتشرةُ ونشر الشيء فانتشر ، فانتشروا في الأرض : أي تفرقوا، ونشر الخبر أذاعه، وانتشر الخبر بين الناس ، وله نشر طيب، وهو ما انتشر من رائحته.[3]

1-2-إصطلاحا:

- هو عملية إعداد وتصنيع وتسويق الكتب والمجلات أو أي مطبوعات أخرى.....

---

[1]. المرجع نفسه. ص91.

[2] ,ابن منظور. معجم لسان العرب. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر ،مج 14. ص275.

[3] .عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية .ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009 .ص15.

- أما نشر الكتب فهي صناعة صغيرة نسبيا، ولكنها ذات أهمية بالغة في الحياة التعليمية والثقافية للجميع.[1]
- يعرف النشر بأنه: العمل الذي يقوم الناشر، بإصداره وعرضه للبيع كتابا أو مطبوعا أنتج عن طريق نوع من أنواع وسائل الطبع سواء الاستنساخ أو إعادة التصوير.
- كما يعرف على أنه مجموع العمليات التي يمر بها المطبوع بدءا من المخطوط حتى يصل إلى يد القارئ.[2]

ومن خلال ما تم ذكره يمكن تعريف النشر على أنه عبارة عن مختلف العمليات والتقنيات التي يقوم بها الناشر من أجل إيصال المخطوط سواء عبارة عن كتاب أو مقالة من المؤلف إلى المستفيد بمختلف الدعائم سواء التقليدية منها أو الرقمية.

2- ظهور وتطور النشر:

يعود الفضل في انتشار عملية النشر بالدرجة الأولى إلى اختراع الكتابة ، حيث هيأت للإنسان إمكانية تسجيل الأفكار والمعلومات والمعارف لكي تتناقلها الأجيال ثم تلتها المراحل التالية:

- اختراع أدوات الكتابة وخاصة الورق على يد الصينيين والتي كانت إسهاماتهم سببا في تطور الكتابة وازدهارها.
- نشرت الكتب قديما في بلاد اليونان على شكل مخطوطات معدة للبيع ، كما أن النشر كان عملا منظما في الإمبراطورية الرومانية وفي العصور الوسطى حيث تركزت عملية إصدار المخطوطات بيد الرهبان.

[1] .الموسوعة العربية العالمية .ط2.الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،1999.مج 25. ص350.

[2] .عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية. المرجع السابق.ص16.

- ظهور الطباعة حيث كان لها الفضل في ظهور عملية النشر وانتشارها من خلال اختراع الطباعة بالحروف المتحركة على يد الألماني **غوتنبرغ** في أواسط القرن الخامس عشر(ق 15) بحيث أصبح بالإمكان إصدار كمية كبيرة من المواد المطبوعة من كتب ونشريات....الخ.[1]

وقد مهدت لظهور جيل آخر والمتمثل في:

- لعبت حركة الوراقين دورا أساسيا في نشر المخطوط العربي الإسلامي، ويعود انتشار الطباعة بسرعة بسبب الخلافات الدينية التي تلت عصر الإصلاح الدين.
- أما على المستوى العربي فتعد مصر ولبنان رائدتان في مجال النشر، حيث كان لحركة الوراقين الدور البارز في تطوير حركة صناعة الكتاب العربي الإسلامي والمخطوط وانتشاره في اقصى البلاد العربية والإسلامية.[2]
- أما في الجزائر ومع بزوغ فجر جديد لانتقال المعرفة وذيوع العلم وانتشار الطباعة ، كانت المطبعة الثعالبية هي أول مطبعة ساهمت في طبع التراث العربي الإسلامي ونشره .

وخلال الحقبة الاستعمارية قام المستعمر الفرنسي بجلب مطبعة الى الجزائر وقام بنشر الكثير من الجرائد ، كان أولها جريدة **المبشر** التي تلتها المجلات والدوريات والكتب وذلك خدمة لأغراض استعمارية.[3]

3- أنواع النشر:

تنقسم الكتب من حيث نشرها إلى ثلاثة أنواع، لكل نوع منها يختص بكتب معينة وهي:

أ-كتب تجارية:

يعدها الناشرون لعموم القراء وتشمل: القصص، وكتب الأطفال المصورة، وكتب السير الشخصية، وكتب الأحداث الجارية، كتب التاريخ والأدب والثقافة العامة وكتب علم النفس، والأدلة

[1] .مرزقلال ، إبراهيم. إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم علم المكتبات ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010. ص72.

[2] مرزقلال ، إبراهيم. تسويق الكتاب في الوطن العربي من خلال شبكة الأنترنت: دراسة تحليلية تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين العرب. المرجع السابق. ص117.

[3] .مرزقلال ، إبراهيم. استراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين. المرجع السابق. ص72.

السياحية، وكتب الطهي وكتب " اصنع بنفسك" ويتم تسويقها وتوزيعها عن طريق المكتبات أو أقسام بيع الكتب أو عبر نوادي الكتاب.

ب-الكتب التعليمية:

يطلق عليها مسمى النشر المبرمج بحيث يشرف على طبعها ناشرون متخصصون وتتمثل في الكتب التعليمية المدرجة ضمن المقررات التعليمية لدى طلاب المدارس والجامعات، حيث يتم توظيف مدرسين ومثقفين لإعداد وتأليف الكتب المدرسية من قبل الناشرين بحيث يحرصون على إصدار طبعات حديثة من الكتب المدرسية ويبيعون بعضها إلى المدارس مباشرة ، كما يتم البيع عن طريق مكتبات الكليات والجامعات بحيث تحقق هذه الخبرة أكبر قدر من الأرباح لشغف المدرسين والطلاب لشرائها وبالتالي يستخدم معظم الناشرين أرباح الكتب التعليمية للإنفاق على طبع ونشر الكتب التجارية.

ت-كتب المراجع:

أو ما يسمى بالنشر المرجعي وتشمل الموسوعات والمعاجم والحوليات وما يماثلها من الكتب، التي تحوي معلومات عن مجموعة موضوعات متعددة الأغراض، ولهذا يتعاقد معظم ناشري كتب المراجع مع متخصصين للعمل كمؤلفين، أو مستشارين في مختلف فروع المعارف.

ونظرا للتكلفة الباهظة لكتب المراجع وخاصة إذا كانت تحوي العديد من المجلدات، وتحقق مبيعات ضخمة خاصة إذا بيعت للمكتبات العامة التي يتردد عليها عموم أفراد المجتمع إضافة إلى التي تباع للأفراد والأسر للاستفادة منها، بحيث يعتمد معظم الناشرين على مندوبين منهم لترويج وبيع الكتب في مختلف أرجاء الوطن كما يتيحون لعملائهم فرصة السداد لقيمة المراجع بنظام التقسيط.[1]

[1]. الموسوعة العربية العالمية .ط 1. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999. مج 25. ص351.

4-وظائف النشر:

للنشر وظائف كثيرة في جميع المجالات والمستويات أهمها:

- **المجال الاقتصادي:** يعد النشر بمثابة النشاط الاقتصادي كغيره من الأنشطة الاقتصادية، بحيث يجب على أي شخص أو مؤسسة عند القيام بعملية النشر توفير سيولة نقدية ورأس مال ،فأي مؤسسة نشر لها رأس مال تستطيع فرض نفسها في السوق والمقاومة خاصة في ظل قوانين النقد والقرض والتمويل المالي للدولة عن طريق مؤسسات النشر بحيث يدر الكثير من المال لخزينة الدولة.[1]

وهذا ما اعتمدته الجزائر من خلال دعم الكتاب وتسويقه وفق ألية إنشاء المؤسسة الوطنية للكتاب أو ما أصبح يعرف بالمركز الوطني للكتاب.

- **المجال الاجتماعي:** باعتبار المجتمع اللبنة الأساسية لتكوين جيل واعي يحب القراءة فقد قامت عديد الدول العربية بمجهودات من أجل القضاء على الأمية وزرع التعليم والمعرفة عن طريق النشر وكثرة الأوعية الفكرية من أجل غرس ثقافة القراءة، والجزائر كواحدة من هذه الدول أعطت كل الأولوية من أجل النهوض بالقراءة في أوساط كل فئات المجتمع، وقد نجحت في ذلك بدءا من مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال توفير مختلف الآليات والقوانين لدعمها كدعم نشر الكتاب وإيصاله الى القارئ سواء في المناطق القريبة أو النائية مثلها مثل باقي الدول.[2]
- **المجال الثقافي:** يعتبر النشر بمثابة حلقة ربط بين المؤلف والقارئ، إذ يربط بين ما يتم عرضه من قبل المؤلفين ورغبات وميول القراء من أجل إبراز الأفكار والآراء الصادرة عن كتّاب ومؤلفين للتعبير عن بيئة ثقافية تقدم على شكل منتوج فكري، الغاية منه إيصاله إلى

[1] . مرزقلال ، إبراهيم. تسويق الكتاب في الوطن من خلال شبكة الأنترنت : دراسة تحليلية تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين العرب. المرجع السابق. ص119.

[2] . تدريست، فطة. حضور الناشرين الجزائريين على الأنترنت. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر 2، 2019. ص32.

جمهور القراء لتلبية حاجياتهم الثقافية ، وكخدمة للثقافة بمفهومها الشامل لكل الفئات المجتمعية.[1]

5-مراحل وطرق النشر:

أ-مراحل النشر:

يعتبر النشر بمثابة وظيفة لتوصيل الإنتاج الفكري من المؤلف إلى القارئ أو المستفيد ، فإنه يعتمد على عدة حلقات يتم فيها انتقال المخطوط إلى كتاب بإحدى الدعائم، يروج في السوق وتتمثل هذه الأخيرة في الحلقات التالية:

1- **الحلقة الأولى:** والمتمثلة في حلقة التأليف من خلال وضع الأفكار والمعلومات في قالب للفهم والاستيعاب، ويدخل في التأليف كل ضروب الإبداع الفكري كالتجميع والتحرير والتحقيق والترجمة والشرح والتعليق.

2- **الحلقة الثانية:** وهي حلقة التصنيع وتتم عن طريق الطباعة من قبل الناشر الذي يقوم بهذه الحلقة أساسا باعتباره مسؤولا على عملية النسخ.

3- **الحلقة الثالثة:** وهي حلقة التوزيع أو التسويق، أي توصيل المطبوع أو المنتج الفكري إلى المستفيد والتوزيع في حد ذاته ليس نشرا ولكنه خاتمة حلقاته ،إذ به تكتمل ويتحقق النشر ويطلق على هذه الحلقة إسم " تجارة الكتب". فبوجود الأطراف الثلاث: المؤلف، الطابع، الموزع والتي قد لا توجد علاقة مباشرة بينهم فلا بد من وجود طرف رابع يجمع بينهم ويدير عملية النشر بكاملها ويتحمل أعباءها ألا وهو الناشر.[2]

4- **الحلقة الرابعة:** في هذه المرحلة يتحصل الناشر على الكتاب من المؤلف ويؤجره على مادته العلمية ويدفع به إلى المصمم، إن كان الكتاب بحاجة إلى تصميمات ورسومات ويؤجره هو الآخر على عمله، ثم يدفع بالعمل إلى المطبعة لطبع النسخ المتفق عليها،

---

[1] . مرزقلال ، إبراهيم .استراتيجة التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين. المرجع السابق. ص74.

[2] . نيمور، عبد القادر" نشر وتوزيع الكتاب في الجزائر: بين متطلبات الواقع وتحديات المستقبل "في مجلة إشارة لعلوم المعلومات، علم الأرشيف وعلم المكتبات ، ع 02 ، 2015 ،مج 02. ص53.

بحيث تصبح النسخ ملكا له يدفعها إلى قنوات التسويق المختلفة: شركات التوزيع ، مكتبات البيع، نوادي الكتب، المعارض، الاشتراكات، ويحصل بموجبها الناشر على ثمن النسخ التي يبيعها لهم بعد ترك هامش الربح المتفق لهم.[1]

ب-طرق النشر:

تتم عملية نشر الكتاب عبر ثلاث طرق أساسية وهي

1- **عن طريق المؤلف نفسه:** في هذه الحالة يكون المؤلف هو صاحب المبادرة والمادة العلمية ،بحيث يعرض كتابه على الناشر وخاصة إذا كان حديث العهد في ميدان التأليف وليس له ناشر، ويعتمد في هذه الطريقة على الإقناع الشخصي والمقابلة الشخصية.

2- **عن طريق الناشر نفسه:** نظرا لحاجة المؤلف لناشر ينشر له كتابه، فالناشر هو الآخر بحاجة إلى كتب ينشرها ومؤلفين ينشر لهم، ولهذا يسعى الناشر إلى المؤلف لإقناعه مع إعطائه نسب أعلى، وطباعة المصنف بأكثر جودة وأوسع رقعة للتوزيع.

3- **التكليف:** في هذه الحالة الناشر هو الذي يأخذ زمام المبادرة، بحيث يقوم بتكليف المؤلف بالكتابة أو الترجمة أو تحقيق كتاب محدد بمواصفات يضعها الناشر نفسه، وهكذا يحافظ الناشر على مكانته في سوق الكتاب.

وكخلاصة لحديثنا يمكن القول أن اكتمال النشر يتم بتوفر حلقة التسويق من خلال الدعاية والإعلان والترويج وقد يقوم بها الناشر قبل أن يقدم على طبع الكتاب.[2]

[1] . المرجع نفسه. ص54.

[2] .نيمور، عبد القادر" إدارة المخاطر في مجال النشر : نشر الكتاب في الجزائر" مجلة إشارة لعلوم المعلومات ، علم الأرشيف وعلم المكتبات ،ع 04،2015. ص98.

ثانيا: مفهوم الناشر

1-تعريف الناشر:

- تعرفه موسوعة علوم المكتبات والمعلومات بأنه: شخص أو مؤسسة توفر أحيانا رأس المال اللازم، ومعونة في التحرير لتحويل نص ما إلى مصدر معلومات منشور، ثم تسويق ذلك المصدر.[1]
- أما المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات فيعرفه على أنه:" الشخص أو المؤسسة أو الهيئة المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الوثيقة إلى الجمهور".[2]
- الناشر هو الشخص أو الجماعة الذين يباشرون مهمة نشر كتاب ما ، وهو المسؤول عن الحصول من المؤلف أو المؤلفين على النص الأصلي وعن القيام بالتحرير، كما أنه يشرف على طبع وتجليد الكتاب حتى يتم توزيعه على الجمهور.[3]
- ويعرف الناشر بأنه: حلقة وصل بين من ينتج المعرفة وبين من يستهلكها، وهو الذي يوظف جهده ووقته وماله، وبذلك يحصل على الكتاب من المؤلف أو المترجم أو المحقق، طبقا لإتفاق يبرم بينهما، ثم يدفع بالكتاب إلى الطابع لإجراء عملية الطباعة ويسترد النسخ المتفق على طبعها من المطبعة، ويدفع بها إلى منافذ التسويق المختلفة، ويسترد أمواله وما تدره من أرباح عن طريق باعة الكتب.[4]

ومن خلال ما تم ذكره يمكن استخلاص تعريف الناشر على أنه: بمثابة حلقة وصل بين المؤلف والمستفيد من خلال التكفل بطبع الكتاب والتكفل بكل الأعباء المالية المترتبة واسترداد حقوقه من خلال بيع النسخ للمكتبات أو المستفيدين مباشرة طبقا لموجب عقد مبرم بينه وبين المؤلف يسمى عقد النشر ويمكن أن يكون الناشر هو المطبعي في نفس الوقت.

---

[2] .عبد المعطى ،ياسر يوسف؛ لشر، تريسا. موسوعة علوم المكتبات والمعلومات. ط 1.القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018. ص352.

[2] . الشامي، أحمد محمد؛ السيد، حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ للنشر،1988. ص919.

[3] . الموسوعة العربية العالمية. ط2. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999. مج 25. ص351.

[4] .علي الشهربلي، إنعام؛ أبو رقيقة، إسماعيل محمد. صناعة المعلومات: نظريات وتحديات- تقنيات وتطبيقات. ط1 . عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2013. ص263.

ب-دار النشر:

يطلق اسم دار النشر على الجهة التي تؤدي معظم هذا العمل ، وهي إما بناية ضخمة تضم المئات من الموظفين ، أو مجرد غرفة واحدة فيها شخص واحد ينجز العمل بأكمله. [1]

2- الناشر وأثره في حركة النشر:

باعتبار الناشر كهيئة أو شخص يقوم بتسيير عملية النشر من خلال إصدار الكتب ، فهو يمثل حلقة الوصل بين المؤلف والموزع والقارئ من خلال تمويل هذه العملية ماليا بدفع كل أتعاب الفاعلين في هذه الصناعة. يتحمل كل مخاطر النشر بحيث هناك ثلاث وظائف رئيسية يؤديها الناشر والمتمثلة فيما يلي:

2-1-التحرير:

وهي بمثابة عملية التدقيق والتنقيح للنص مراجعته من قبل المحرر، بحيث يجب أن يكون ملما بالمصطلحات التي تتناسب مع الموضوع المعالج ويقوم بتصحيح الأخطاء النحوية اللغوية، وأن لا يمس بالهوية الوطنية أو الأخلاق العامة.[2]

2-2-الإنتاج:

وهي الصناعة المادية للوعاء الفكري بحيث يتم تحويل المخطوط إلى كتاب من خلال تصميمه وصناعته على يد الطابع، بمساهمة شخص نادرا ما يتم ذكره وهو المصمم باعتباره حلقة أساسية في عملية النشر. ويجب على الناشر أن يكون ذو خبرة لحماية نفسه من الطابعين الغير أمناء ويستطيع أن يجني أكبر نسبة من الفائدة في تعامله معهم.

2-3- البيع:

باستخدام عديد الطرق لبيع الكتب التي يتبعها الناشر، وتكون وفق طبيعة العميل الذي سيتولى دفع فاتورة الشراء، وعادة يتم تخصيص ميزانية أولى للترويج حوالي 10% من دخل البيع الموقع من الطبعة الأولى، ويكمن تأثير الناشر فيما يلي:

---

[1] . الموسوعة العربية العالمية. المرجع السابق. ص351.

[2] . لعرايش، فاطمة الزهراء؛ عوار، عفيف" استراتيجيات ورهانات اقتصاديات النشر في الجزائر" في مجلة الحوار الثقافي، ع 02، 2024، الجزائر، مج 13. ص149.

- لا يمكن للمؤلف أن يوصل رسالته الفكرية إلى آلاف القراء فغالبا تفشل كل محاولاته، لذا يمثل الناشر السبيل الوحيد أمامه لامتلاك هذا الأخير علاقات عديدة وواسعة مع المكتبات والموزعين، إضافة أن لديه مستشارين ومحررين ، مصممين وفنانين ومراجعين يساهمون في عملية نشر الكتاب.
- الناشر هو الذي يختار العناوين والموضوعات ويحدد متى تصدر ونسبة النسخ المطبوعة وعدد الطبعات، وفقا لاحتياجات القراء لأنه يحتك بهم ويعرف ميولهم وأذواقهم من خلال المكتبات التي يتعامل معها.
- يكون الناشر على دراية كافية بسوق الكتاب، من خلال تحليل أوضاع السوق واستراتيجيات المنافسين، مع امتلاكه خبرة في الدعاية وتسويق الكتب إما بشكل تقليدي أو عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الويب.[1]

3-العلاقة بين الناشر والمؤلف:

تبدأ العلاقة بين المؤلف والناشر من بداية تقديم المؤلف عمله إلى الناشر، بحيث يقوم هذا الأخير بمباشرة عملية النشر وفق المراحل المحددة وهي:

- قيام المؤلف أو المترجم بتقديم كتابه غلى الناشر مباشرة.[2]
- قيام الناشر بتكليف المؤلف أو المترجم أو المحقق بإعداد كتاب محدد الموضوع والمواصفات.
- اتصال الناشر بمجموعة من المؤلفين بطلب النشر لهم.
- ورود أصول كتب أو مقترحات كتب بواسطة البريد للناشر أو بواسطة بعض المؤلفين الذين سبق لهم النشر، ثم يبدأ بعملية الفحص للتأكد من صلاحية الكتاب للنشر وإمكانية تسويقه وبيعه.

[1] . المرجع نفسه. ص150.

[2] .بوزارة، أحلام. الأنترنت والتجارة الإلكترونية: حالة تسويق واستيراد الكتاب في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علم المكتبات ، جامعة وهران 2، 2019. ص207.

- قيام إدارة النشر وهم خبراء متخصصون لدى الناشر بفحص الكتاب، كل حسب تخصصه وإبداء الرأي بالقبول أو الرفض، أو القبول بعد إجراء بعض التعديلات سواء بالإضافة أو الحذف. وتبقى عملية النشر مبنية على قرار الناشر لعدة أسباب نذكر منها:
- قد تكون كتب صالحة للنشر وترفض لأسباب فنية معقدة في الطباعة.
- كتب تحتاج إلى إنفاق أموال كثيرة وتأخذ وقتا كبيرا في استرجاع التكلفة.
- أن يكون كتاب في غير تخصص دار النشر، أو أن عدد النسخ التي توزع من هذا الكتاب قليلة جدا، أو السوق مكتظ بالموضوعات نفسها التي يعالجها الكتاب.....[1]

وكلها عقبات تحدث بين المؤلف والناشر بحيث يجب أن تكون هناك قواعد تنظم العلاقة بينهما ومحدد بها حقوق والتزامات كل طرف، وأن يعمل الطرفان على الارتقاء بصناعة النشر.

4-العلاقة بين الناشر والقارئ:

بظهور وسائل التكنولوجيا وتغير نمط الاتصالات بفعل شبكة الأنترنت، تغير أسلوب بث المعرفة بحيث أصبح يستخدم ما يسمى بكتاب الأنترنت **Internet Book** وأصبحت إمكانية اكتشاف المصادر والحصول عليها من أي مكتبة متاحة إلكترونيا. وتتم عملية الحصول على معلومات الكتب كما يلي:

- يطلب من زائر الموقع ملء استمارة معلومات تتضمن عنوان البريد الإلكتروني والبلد الذي ينتمي إليه ووضعه الحالي(طالب، مؤسسة، جامعة،.....) وغيرها من المعلومات الشخصية قبل السماح له من الاستفادة مما توفره تلك المواقع المخصصة للناشرين.
- ثم توفر معلومات ملخصة عن الكتاب الذي يبث منها أو مجرد قائمة محتوياتها، معطية الخيار للمستفيد في كيفية الحصول على نسخة منه مقابل ثمن أو قيمة الشراء، وهي بذلك تمثل نمطا من الإعلان والدعاية للكتب والمجلات المنشورة وغيرها.[2]

[1] . بوزارة، أحلام ,المرجع نفسه. ص207.

[2] . المرجع نفسه. ص172.

5-استخدام الناشرين للأنترنت:

كانت المواقع الأولى للناشرين مزدحمة بإعلانات عن الكتب وغير تفاعلية مما تشعر العميل أو الزبون بالملل لكثرة القوائم الموجودة بها ومع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي أصبح الأمر سهلا والمواقع أصبحت أكثر تفاعلية من ذي قبل، والناشرون اليوم يجب أن يدركوا أهمية إنشاء مواقع لهم على الشبكة وتقديم خدمات نوعية لأنها تدخل في صلب عملية بيع الكتاب والترويج له، وأصبح شيء جوهري وليس مجرد ترف ولهذا نجد:[1]

- **ارتفاع مبيعات الأنترنت من الكتب:** تعد الكتب من أكثر المنتجات مبيعا بشكل قانوني على الأنترنت إلى جانب الأقراص المدمجة والملابس ورحلات الطيران وغيرها ولهذا فقد وفرت شبكة الأنترنت مزايا ضخمة للناشرين، فجميع إصداراتهم تعرض دائما الأنترنت من خلال مواقع بيع الكتب على الشبكة، سواء كانت هذه الكتب من إنتاجهم أو من إنتاج أشخاص آخرين وبالتالي لم يعد هناك كتب يقال نفذت طباعتها ، والأنترنت تقدم للناشرين أيضا قائمة طويلة من أساليب البيع التقليدي، فحتى بعد أن تتوقف المكتبات العادية عن عرض الكتب التي مضى عليها بعض الوقت ، نجد أن هذه الكتب تظل متاحة على الأنترنت ، وهذا يمكن أن يحقق عددا كبيرا من المبيعات الإضافية.

ولكن رغم كل هذه المزايا التي تقدمها الأنترنت إلا أن هناك مشاكل تعترض الناشر يجب البحث عن حلول لها وهي:

- ✓ إشكالية الدفع المالي.
- ✓ التخفيظات " وقتها، ولمن، ومتى،.....الخ"
- ✓ العملاء" آليات التصفح والإبحار في الأنترنت".[2]

[1] .مرزقلال ، إبراهيم . تسويق الكتاب في الوطن العربي م خلال شبكة الأنترنت: دراسة تحليلية تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين العرب. المرجع السابق. ص163.

[2] . المرجع نفسه. ص164.

المبحث الثاني: الكتاب والنشر الإلكتروني

نعيش الان فيما أصبح يسمى بمجتمع المعلومات وهي المرحلة التي اتسمت بالتوغل التقني الرقمي والاتجاه نحو رقمنة كل ما يحيط بنا من خلال انتشار الواسع للأجهزة الحاسوبية، والكتاب كوعاء معلوماتي كان له النصيب الأوفر من الاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية من خلال ظهور نمط جديد أصبح يعرف بالكتاب الإلكتروني.

المطلب الأول: الكتاب الإلكتروني

إن المتتبع لتطور أشكال أوعية المعلومات منذ القدم وحتى الآن، يجد نفسه أمام شكل جديد وتقنية حديثة للكتاب بعد ما الفناه بشكله المطبوع أصبح الآن بما يعرف بالكتاب الإلكتروني، والذي جاء مواكبا للتطورات السريعة والمتلاحقة في مجالي تقنية المعلومات وتقنية الطباعة.

الفرع الأول: ماهية الكتاب الإلكتروني

أولا:. مفهوم الكتاب الإلكتروني

1-تعريف الكتاب الإلكتروني:

تعددت التعاريف المتعلقة بالكتاب الإلكتروني نذكر منها:

- يعرفه قاموس المكتبات والمعلومات **ODLIS** بأنه إصدارة رقمية من الكتاب التقليدي صمم لُيُقرأ على الحاسبات الشخصية أو الأجهزة القارئة للكتب الإلكترونية.[1]
- الكتاب الإلكتروني هو وسيط معلوماتي رقمي يتم إنتاجه عن طريق إدماج المحتوى النصي للكتاب من جانب ، وتطبيقات البيئة الرقمية الحاسوبية على الجانب الآخر ، وذلك لإنتاج الكتاب في شكل إلكتروني.[2]
- الكتاب الإلكتروني، أو كتيب ، أو أي مطبوع بشكل عام يوجد على هيئة إلكترونية ويمكن توزيعه الكترونيا عن طريق الأنترنت ، والبريد الإلكتروني والنقل المباشر للملفات، أو النقل

[1] . سيد، أحمد فايز أحمد. الكتاب الإلكتروني إنتاجه ونشره. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010. ص61.

[2] .داوود، رامي محمد عبود. الكتب الإلكترونية: النشأة والتطور- الخصائص والإمكانات-الإستخدام والإفادة. ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2009. ص36.

على أي من الوسائط التخزينية المختلفة، ويتم قراءة هذه الكتب على الشاشات الخاصة بأجهزة الكمبيوتر المختلفة.[1]

- يعرف قاموس أكسفورد الموجز للغة الإنجليزية الكتاب الإلكتروني على أنه:" نسخة إلكترونية للكتاب المطبوع والتي يمكن قراءتها عن طريق الحاسبات الشخصية أو الكمبيوترات المصممة لقراءة هذا النوع من المصادر الإلكترونية."[2]
- يعرف بأنه مجموعة من برامج مصممة لعرض النتاج الفكري إلكترونيا يكون وصفه من زاوية طريقة الإنتاج أما من ناحية الاستخدام فيعرف بأنه كتاب يعرض محتوى الكتب التقليدية بشكل إلكتروني.[3]

ومن خلال ما تم عرضه يمكن استنتاج التعريف التالي: بأن الكتاب الإلكتروني في مجمله تحويل الكتب الورقية إلى إلكترونية يسهل تداولها عبر وسائط تكنولوجية حديثة وتيسير الوصول إليها.

2-نشأة وتطور الكتاب الإلكتروني:

كان من أبرز المستجدات التي أنتجتها التقنية الحديثة في القرن (20) العشرين ظهور الحاسب الآلي الذي فرض تغييرات علمية ومعرفية كثيرة في جميع أنحاء المعمورة حتى أصبحت بصمته واضحة المعالم في جميع الميادين لتشكيل أداة قوية لحفظ المعلومات ومعالجتها ونقلها.

وأخذ الكتاب الإلكتروني طريقه في الدخول إلى الفضاء الرقمي ومر بمراحل عديدة من أهمها:

---

[1] . جنيح، أمين. استخدامات الأساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني – دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .قسم الاتصال والعلاقات العامة ، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 ، 2020. ص106.

[2] . لي ، ستوارت؛ بويل ، فرانسيس؛ تر.الشايع، عبد الله بن محمد. تنمية مجموعة المصادر الإلكترونية– دليل عملي . د ط. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009. ص112.

[3] . اعبيد، نبيلة؛ رحال، سليمان " استخدام الكتاب الإلكتروني من طرف الطلبة: دراسة ميدانية مع طلبة السنة الثانية ماستر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة المسيلة" في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، 2021، مج 11. ص977.

- **المرحلة الأولى:**

شهدت هذه المرحلة ظهور الحاسبات الشخصية وبالتالي تمت طباعة ونشر الكتب التقليدية عليه، وذلك من خلال التخزين على الجهاز نفسه (القرص الصلب) أو على شكل أقراص مدمجة ، وهذه الطريقة ظلت مشابهة للكتاب الورقي سوى استخدام الشاشة في مطالعته ، وقد كانت بمثابة خطوة نحو التحول من المطبوع إلى الرقمي.[1]

- **المرحلة الثانية:**

تزامنت هده المرحلة مع ظهور شبكة الأنترنت ، حيث أتاحت هذه الأخيرة إمكانية الدخول إلى مواقع نشر للكتب الإلكترونية المختلفة ، وقراءتها فوريا أو تحميلها على الحاسوب الشخصي وتخزينها ، مع إمكانية الرجوع إليها في أي وقت وعند الحاجة إليها.[2]

- **المرحلة الثالثة:**

ابتكار تقنيات رقمية أكثر كفاءة ، وفاعلية من الحاسوب الشخصي، واصغر حجما، وذات إمكانية فائقة في التخزين والدخول إلى المواقع الإلكترونية، والبحث في الأنترنت عن الكتب والمعلومات ، وتقديمها للمستفيد بحيث تضم هذه الأخيرة أنواع عديدة من تلك الكتب الإلكترونية والقواميس والمعاجم منها على سبيل المثال القرآن الناطق الإلكتروني.[3]

[1] . عوض النوايسة، غالب. مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات. ط2.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015. ص96.

[2] .فلحي ، محمد. النشر الإلكتروني: الطباعة والصحافة الإلكترونية والوسائط المتعددة. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2015. ص152.

[3] . الدباس، ريا أحمد. المكتبات والنشر الإلكتروني. ط1. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،2011. ص174.

3-أنواع الكتب الإلكترونية:

يمكن تقسيم الكتب الإلكترونية إلى عدة أقسام منها:

أ-الكتب الإلكترونية النصية:

وهي الكتب التي تحتوي على النص الكامل المطبوع للكتاب ويستطيع المستفيد أن يسترجع الكتاب من خلال كل كلمة من كلمات النص المخزنة آليا، ويمتاز هذا النوع من الكتب بسهولة البحث عن طريق كلمات المؤلف دون العودة إلى رؤوس الموضوعات.[1]

ب- الكتب الإلكترونية النصية المصورة:

وهذا النوع يختلف عن النوع الأول في طريقة البحث فلا يمكن لأي باحث أن يبحث عن طريق نص الكتاب ولكن يجب أن يعتمد على رؤوس الموضوعات أوعن طريق عناوين فصول الكتاب.[2]

ت- الكتب الإلكترونية المتعددة الوسائط:

هذا النوع من الكتب ليس مقتصرا على النصوص فقط، وإنما يضاف إليها الصوت والصورة وغيرها من الوسائط المتعددة، وهذا النوع من الكتب يكثر في الكتب التعليمية.[3]

ويقسم دونالد " **Donald**" الكتب الإلكترونية إلى الأنواع التالية:

- **كتب الإنزال** " **Downloadable e-books** ": حيث يمكن إنزال محتوى الكتاب من الأنترنت إلى الحاسب الالي الشخصي للمستفيد دون الحاجة إلى أجهزة القراءة المتخصصة.

---

[1]. محمد المبارك ، حسن الفاتح حسين" دور الكتاب الإلكتروني في تدريس المقررات الجامعية بالجامعات السودانية: دراسة ميدانية بكليات جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم بومد مدني- السودان – 2022" في المجلة العربية للتربية النوعية، ع 25، 2022، السودان، مج 07. ص91.

[2] . صبحي عبد الغفور، وصال" استخدام الكتاب الإلكتروني في العملية التعليمية : دراسة مسحية لأعضاء هيئة التدريس في معهد الإدارة/ الرصافة للعام الدراسي 2014/2013" في مجلة كلية التربية الأساسية، ع 89، 2015، الرصافة، مج 21. 817 ص.

[3]. عوض النوايسة، غالب . مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات. المرجع السابق. ص123.

- **كتب القارئات المتخصصة " Dedicated E-book Reader "**: حيث يتم إنزال- تحميل- الكتب لأجهزة قراءة خاصة ذات شاشات عالية الجودة والدقة، وإمكانات خاصة في القراءة.[1]
- **كتب الطباعة حسب الطلب " Printing on Demand Books"**: وفيها تحفظ محتويات الكتب في نظم متصلة بطابعات عالية الجودة وفائقة السرعة. وعند طلب المستفيد لعنوان معين يتم طباعته وتجليده، ويمكن تصنيف تلك الفئة ضمن النشر بمساعدة النظم الإلكترونية.[2]
- **الكتب المتاحة عبر شبكة الويب " Web- Accessible"**: وهي الكتب المتاحة على الويب للمستفيدين لإمكانية تحميله مجانا في أي وقت.[3]

4-خصائص الكتاب الإلكتروني:

للكتاب الإلكتروني خصائص عديدة نذكر منها:

- سهولة استعماله إذ يتم الحصول عليه بصفة سريعة وفي وقت وجيز دونما التنقل إلى المكتبات ودور النشر للحصول على نسخة منه.
- إمكانية ترجمته إلى اللغات التي يحتاجها الطالب بصفة آلية وسريعة تقلل الجهد والتعب، دون الرجوع إلى القواميس والمعاجم المتخصصة.[4]
- إمكانية تحويل صفحات الكتاب إلى ملفات إلكترونية أو صفحات ويب.[5]
- يسهل نشر إصدارات جديدة محدثة المحتوى، كما يمكن للمستخدم حمل كتب كثيرة في هاتفه المحمول وتكوين مكتبته الشخصية بسهولة.

---

[1] .جنيح، أمين. استخدامات الأساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني- دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية . المرجع السابق. ص125.

[2].عوض النوايسة، غالب . مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات. المرجع السابق. ص123.

[3] . سيد، أحمد فايز أحمد. الكتاب الإلكتروني إنتاجه ونشره. المرجع السابق.ص83.

[4] . حسني، أمينة " الكتاب الإلكتروني ودوره في التحصيل العلمي المعرفي عند طلبة الجامعات" في مجلة العربية، ع 01، 2020، الجزائر، مج 07. ص435.

[5]. عليان ، ربحي مصطفى، فاضل السامرائي، إيمان. المصادر الإلكترونية للمعلومات. عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، 2014. ص62.

- يحتوي على وسائل متعددة مثل الصور ولقطات الفيديو والرسوم المتحركة والمؤثرات الصوتية المتنوعة وغيرها.
- إمكانية ربطه بالمراجع العلمية التي تؤخذ منها الاقتباسات حيث يمكن فتح المرجع الأصلي ومشاهدة الاقتباس كما كتبه المؤلف لكتابه.
- استخدام الأفلام والتعليق أثناء عرض الكتاب.[1]
- سهولة الاتصال به عن بعد للحصول على المعلومات.[2]

5- مميزات وعيوب الكتاب الإلكتروني:

أ- مميزاته:

للكتاب الإلكتروني مميزات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- سهولة الوصول إلى مضمون الكتاب الإلكتروني عبر الحاسوب الشخصي أو الهاتف المحمول ، ومن ثم قراءة محتوياته بسهولة ويسر.
- إمكانية عرض الكتاب الإلكتروني باستخدام جهاز عرض البيانات وسهولة شرح المعلومة في قاعات الدراسة.[3]
- قلة كلفة المنشور إلكترونيا عن المطبوع الذي يحتاج إلى نفقات الطباعة والتوزيع والشحن.
- اختصار الوقت فالمستخدم لا يحتاج إلى أن يبحث عن كتاب معين في المكتبات، ولا يحتاج إلى مراسلة باحث معين بل يمكن أن يتم ذلك في دقائق عبر شبكة الأنترنت.
- توفير الحيز المكاني فالكتب الإلكترونية لا تحتل حيزا مكانيا في المؤسسة أو البيت.[4]

---

[1] . النجيب الشاطبي، علاء. تطوير الكتاب الإلكتروني لتعليم مهارة الكلام بوسيلة فلبوك Flipbook في معهد بيت المعمور لتحفيظ القرآن مالانج. مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير. قسم تعليم اللغة العربية ، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية ، 2024. ص16.

[2] . المرجع نفسه. ص17.

[3] . عبد الكريم محمد حسن، حنان " التكييف الفقهي لحقوق الابتكار في الكتاب الإلكتروني" في مجلة الزهراء ، ع 32، 2022، مصر. ص838.

[4] . البدوي بلة، الصديق عبد الصادق " اتجاهات طلاب الدراسات العليا نحو استخدام الكتاب الإلكتروني – دراسة ميدانية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا بجامعة البطانة، السودان 2021" في مجلة افاق للعلوم ، ع 04، 2022، السودان، مج 07. ص163.

- السعة حيث يشتمل الكتاب الإلكتروني على كم هائل من المعلومات والوسائط المتعددة المختلفة (نص مكتوب، رسومات، صور ثابتة ومتحركة، فيديوهات).
- التنوع بحيث يوفر الكتاب الإلكتروني بيئة تعلم إلكترونية غنية بالعديد من مصادرالتعلم ، تشتمل على عروض لوسائط متعددة ومتباينة يجد فيها كل متعلم ما يريده، ويختار منها المناسب له.[1]
- يمكن بيع عدد لا نهائي من الكتاب الإلكتروني بدون نفاذ الكمية.
- سهولة الترجمة ، إذ تتيح بعض المواقع إمكانية ترجمة الكتب الإلكترونية إلى لغات مختلفة ، فيكون الكتاب متاحا بعدة لغات غير التي تم تأليفه بها.[2]
- توزيع وانتشار سهل عبر المواقع الإلكترونية بما أنه لن يكون له وجود مادي ملموس بسبب طبيعته الرقمية.
- تحديث وتعديل مباشر وسهل للطبعات الجديدة فبإمكان المستخدم للكتاب الإلكتروني التحديث لنسخته من الموقع مباشرة دون الحاجة إلى شراء الطبعات الجديدة.[3]

ب-عيوبه:

بالرغم من مزاياه فإن للكتاب الإلكتروني عيوب نوجزها فيما يلي:

- التعطل والتقادم السريع للقارئات ، نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع يجعل من شراء تلك الأجهزة بالغ الخطورة.
- قلة عدد العناوين من الكتب المتاحة إلكترونيا.
- ارتفاع أسعار الكتب الإلكترونية مقارنة بنظيرتها المطبوعة.[4]

---

[1] . ريسناواتي ، حسنية. تطوير كتاب تعليم اللغة العربية على شكل الكتاب الإلكتروني – بالتطبيق على مدرسة روضة الطلبة الثانوية الإسلامية كديري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم تعليم اللغة العربية، جامعة مولانا ملك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، 2012. ص33.

[2] . النجيب الشاطبي، علاء. تطوير الكتاب الإلكتروني لتعليم مهارة الكلام بوسيلة فلبوك Flipbook في معهد بيت المعمور لتحفيظ القرآن مالانج. المرجع السابق. ص17.

[3] . قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان ،ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان . مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. عمان: دار اليازوردي ، 2011. ص368.

[4] . يعيش، فاطمة الزهراء. أثر استخدام شبكة الأنترنت على الكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الإجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة. المرجع السابق. ص185.

- التجاوزات على حقوق الملكية الفكرية للعديد من الكتب الإلكترونية فبالإمكان نسخه عدة مرات من دون إذن إذا لم يكن محميا.
- ضعف البنية التحتية لكثير من المكتبات والمؤسسات المعنية باقتناء الكتب الإلكترونية في مجال الاتصالات والأجهزة والبرمجيات لتوفير الكتب المنشورة إلكترونيا إن وجدت.[1]
- الترخيص في الأغلب أن المورد لا يدرك ما هي احتياجات المكتبة ولا يكون الترخيص ملائما.
- عدم القدرة على طباعة بعض الكتب التي تعمل على أجهزة قراءة معينة.[2]

ثانيا: آفاق ومستقبل الكتاب الإلكتروني

1-طرق الوصول إلى الكتاب الإلكتروني:

إن كيفية دخول واستخدام للمصادر ذات الاشتراك مثل الكتب الإلكترونية الذي يعد الأمر فيها غاية في التعقيد ولهذا هناك طرق لقراءة الكتب الإلكتروني وهي :

أ- الاتصال المباشر عن طريق الشبكة العالمية Online via the web:

بحيث تعد قراءة الكتب الإلكترونية من خلال متصفحات الشبكة العالمية تتناسب مع التوجه العام للإتاحة المباشرة للمعلومات في الوقت الراهن ، وهي تتيح تسهيلات للمستفيد مثل توفير الروابط لبعض المصادر الإضافية ، والبحث المتناظر بين النصوص.[3]

ب-تنزيل الكتب الإلكترونية إلى الحاسب الشخصي Download to PC:

وهذه الطريقة تتطلب من المستفيد تنزيل الكتب الإلكترونية من إحدى الجهات التي تتيح مثل هذه المصادر ومن ثم التفاعل معها واستخدامها من خلال أحد البرامج المصممة لهذا الغرض، ومن أمثلة هذه التطبيقات البرامج التي تنتجها كل من شركة ميرا "ميكروسوفت" وشركة "

---

[1] . قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان ،ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان . مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. المرجع السابق. ص370.

[2] . عوض النوايسة، غالب . مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات. المرجع السابق. ص134.

[3] . جنيح، أمين. استخدامات الاساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني- دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية . المرجع السابق. ص148.

آبل" أدوب، وتدل جل الدراسات والأبحاث أن مستوى هذه الطريقة في استخدام الكتب الإلكترونية يضاهي مستوى استخدام الشبكة العالمية لهذا الغرض.[1]

ت-تنزيل الكتب الإلكترونية إلى أجهزة الكمبيوتر الكفية- Download to hand held Readers:

اصبحت أجهزة الكمبيوتر الكفية سواء كانت من نوع Pds أو Palm pilots كأحد الطرق المتاحة في الوقت الراهن لاستخدام الكتب الإلكترونية وقراءتها. بحيث كانت هذه الأجهزة تستخدم لأغراض تسجيل المذكرات والمواعيد ومؤخرا أصبحت تتيح للمستفيدين قراءة الكتب الإلكترونية مع استخدام أحد البرامج المصممة لهذا الغرض مثل برنامج ميكروسوفت لقراءة الكتب الإلكترونية.[2]

ث-التنزيل إلى الأجهزة المخصصة أصلا لقراءة الكتب الإلكترونية Download to ebook-Specific Devices:

توجد في السوق حاليا أجهزة معينة مصممة خصيصا لقراءة الكتب الإلكترونية حصريا، ومن اهم الشركات التي تعمل في هذا المجال هي Gemstar التي تملك سلسلة أجهزة Roketbook لقراءة الكتب الإلكترونية لما لها من فوائد بحيث أنها خفيفة وقابلة للتنقل، وتوفر مساحات كبيرة لتخزين المعلومات ، إضافة أنها تمتلك شاشات كبيرة وواجهات أفضل لقراءة الكتب.[3]

ج-الطباعة/ النشر عند الطلب Print of demand:

رغم أن الكتاب الإلكتروني يعد في الأساس مصدرا رقميا، إلا أن هناك بعض القراء مازالوا يرغبون في الحصول على نسخ مطبوعة للكتاب للقراءة والاستخدام. مما جعل الكثير من

---

[1] . يعيش، فاطمة الزهراء. أثر استخدام شبكة الأنترنت على اكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة . المرجع السابق. ص179.

[2] . عليان ، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان. المصادر الإلكترونية للمعلومات. المرجع السابق. ص78.

[3] . يعيش، فاطمة الزهراء. أثر استخدام شبكة الأنترنت على اكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة .المرجع السابق. ص180.

الشركات المختصة في هذا المجال تقدم للمستفيد الفرصة لاختيار كتاب الكتروني، إضافة إلى نسخة مطبوعة ترسل له بعد شراء الكتاب وهذا مايطلق عليه الطباعة عند الطلب ومن أبرز الشركات المتخصصة في هذا المجال نذكر: « Instbooks, ODMS, Spront , Netlibrary »[1].

2-متطلبات تشغيل الكتاب الإلكتروني:

أولا- البرمجيات Software:

هناك برمجيات مخصصة لقراءة الكتب الإلكترونية منها ما هو معروف ومنتشر بكثرة ومنها ما هو مخصص إما لصيغة معينة أو جهاز معين ومن هذه البرمجيات المتصفحات سواء كانت فاير فوكس Fire Fox أو أنترنت إكسبلورر internet explorer لقراءة الكتب بصيغة مثلا:[2]

1-نظام PDF:

وهو نوع من الملفات يفتح بواسطة برنامج (Adobe Acrobat) المصنع من شركة أدوبي، وهذا النوع من الملفات له صفات غير موجودة في الأنواع الأخرى من ملفات الكتب الإلكترونية ، ومنها إمكانية تشفير النص بحيث لا يستطيع أحد نسخه كما هو مكتوب ، وكذلك إمكانية إضافة توقيع أو شهادة رقمية من مؤلف الكتاب.[3]

2-نظام TXT ونظام RTF:

ويعني استخدام الصور الرقمية لصفحات كتاب ممسوحة بواسطة الماسح الضوئي، وغالبا ما يكون هذا النوع من الحجم الكبير ، نظرا لأن حجم الصورة يكون في أغلب الأوقات أكبر من

---

[1] . لي ، ستوارت؛ بويل ،فرانسيس، تر.الشايع، عبد الله بن محمد. تنمية مجموعة المصادر الإلكترونية- دليل عملي. د ط . الرياض: مكبة الملك فهد الوطنية، 2009. ص118.

[2] . عليان ، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان. المصادر الإلكترونية للمعلومات. المرجع السابق. ص68.

[3] . حسين محمود ، ساهرة " التقنيات الحديثة للكتاب الإلكتروني" في مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، ع 18، 2024، العراق، مج 5. ص149.

صفحة واحدة، ولهذه الطريقة عيب واحد وهو عدم تمكن المستخدم من نسخ الكلمات في هذا النظام ، إلا عند استخدام برنامج تحويل الصور إلى كلمات.

3-نظام CHM:

وهذا النسق من ابسط أنواع الكتب الإلكترونية نظرا لسهولة إنشائها ، ويمكن عمل ذلك بواسطة برنامجي Notepad و Wordpad في نظام مايكروسوفت ويندوز، حيث لا يمكن إنشاء كتاب متقدم في البرنامج الأول عكس البرنامج الثاني التي يمكن عمل كتاب مخصص لأنه يدعم تغيير نوع الخط حجمه، لونه، لون خلفيته.....ألخ.[1]

5-نظام HTML:

وهو النسق المستعمل في برمجة صفحات الويب، ويستعمل أحيانا لصنع كتب إلكترونية خاصة تلك المعروضة للتصفح والطباعة على شبكة الأنترنت، وهذا النوع من الكتب الإلكترونية عادة ما يتكون من أكثر من صفحة من المعلومات.[2]

6-نظام DjVu:

اشتهر بقدرته الكبيرة على تقليل حجم الكتب الممسوحة بالماسح الضوئي والتي خزنت على هيئة صور.[3]

تم اختيار هذا النسق ليكون نوع الملفات المستخدم في مشروع المليون كتاب الذي أطلقته شركة أرشيف الإنترنت **Internet Archive**.[4]

ثانيا- الأجهزة المادية Hardware:

على الرغم من إمكانية قراءة الكتب الإلكترونية على الحاسوب الشخصي أو من خلال الحاسوب المحمول، إلا أن شراء جهاز مخصص لقرءاة الكتب الإلكترونية يكون افضل وأكثر

[1] . حسين محمود ، ساهرة. المرجع نفسه. ص149.

[2] . المرجع نفسه. ص150.

[3] . عليان ، ربحي مصطفى ؛ فاضل السامرائي، إيمان. المصادر الإلكترونية للمعلومات. المرجع السابق. ص68.

[4] . حسين محمود، ساهرة .المرجع السابق. ص150.

ملائمة بحيث هناك سمة فارقة في أجهزة القراءة المتاحة حاليا ، أن النص أو الكتاب الإلكتروني الذي يتم شراءه لقراءته على جهاز معين لا يمكن أن يقرأ على جهاز آخر مثل:

نص كتاب وضع في شكل محدد على جهاز " روكيت بوك " لا يمكن أن يقرأ على أجهزة " السوفت بوك".[1]

3-أجهزة قراءة الكتاب الإلكتروني:

هي أجهزة مخصصة لغرض محدد وهو قراءة الكتب الإلكترونية، هذه الأجهزة تتميز عن غيرها من ناحية حجم الشاشة وعمر البطارية ووزن الجهاز ومنه يمكن عرض بعض الأجهزة المخصصة لذلك:

3-1-جهاز Soft Book Reader:

يتميز هذا الجهاز بصغر حجمه وخفة وزنه وتجهيزه للاتصال بالأنترنت ليسمح بعرض الكتب والوثائق والمجلات ويستوعب هذا الجهاز ما يزيد عن (3000) صفحة ويتم فيه عرض الكتاب بصورة متتالية كل صفحة على حدى كما يمكن إتاحة قراءة النص بأنواع متعددة من الخطوط مع تحديد الصفحات وتضليل النصوص، كما يتميز بشاشة ذات خلفية رمادية لوضوح الكتابة.[2]

3-2- جهاز Rocket Book:

جهاز صغير الحجم بحجم الورقة ليسهل حمله في راحة اليد ويخزن ما يزيد عن (5000) صفحة من النصوص والصور ونظرا لخفة وزنه يمكن التنقل به في الأماكن المختلفة كما يمتاز استخدامه في الاتصال المباشر لاستلام النسخ الإلكترونية من الكتب ويوفر ميزات أخرى أهمها إضافة العناوين المفضلة والتعليق.[3]

---

[1]. عليان ، ربحي مصطفى ؛ فاضل السامرائي، إيمان. المصادر الإلكترونية للمعلومات. المرجع السابق. ص69.

[2] . صبحي عبد الغفور، وصال" استخدام الكتاب الإلكتروني في العملية التعليمية : دراسة مسحية لأعضاء هيئة التدريس في معهد الإدارة/ الرصافة للعام الدراسي 2014/2013" في مجلة كلية التربية الأساسية، ع 89، 2015، الرصافة، مج 21. ص818.

[3] . يعيش، فاطمة الزهراء. أثر استخدام شبكة الأنترنت على اكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة . المرجع السابق. ص176.

3-3-جهاز Librius Millenium E-book:

توفر شاشة العرض لهذا الجهاز أضواء خلفية تمكن المتصفح من قراءة النص حتى في الأماكن متوسطة أو منعدمة الإنارة ، توجد في هذا الجهاز بطارية قابلة للشحن وتعمل لمدة لا تقل عن 18 ساعة ويتميز هذا الجهاز برخص سعره وخفة وزنه.[1]

ويتصل بمكتبة إلكترونية تحتوي على أكثر من (150000) عنوان لكتاب في جميع فروع المعرفة.[2]

3-4-قارئ إلياد Iliad ER- 100:

يعتبر قارئ (**iliad**) من شركة (**IREX**) واحد من اشهر اجهزة قراءة الكتب الإلكترونية المطروحة في السوق، الجهاز تصميمه الخارجي أنيق جدا، من مميزاته: يمكنك من القراءة وفي نفس الوقت تسجيل الملاحظات على الكتب، يمكن الإتصال لاسلكيا بالأنترنت وكذلك الإتصال بحاسوبك الشخصي، يدعم الهيئات التالية(MP3, PDF, TXT, HTML)، بالإضافة إلى سرعة المعالج 400 ميجا، والذاكرة 84 ميجا.[3]

3-5- جهاز Summer Wool lunch book:

يعتبر هذا الجهاز الأول من نوعه في قراءة الكتب الرقمية، تم تصميمه لفائدة طلبة المدارس ويستخدم في الوحدات والمراكز التعليمية كما يمتاز باستخدامه لنظم تشغيل تناسب قراءة الكتب لأعوام عديدة.[4]

---

[1] .فتحي، عباس "الكتاب الورقي والكتاب الرقمي: دراسة مقارنة " في مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ،ع 02، الجزائر، مج14. ص374.

[2] . يعيش، فاطمة الزهراء. المرجع السابق. ص176.

[3] . جنيح، أمين. استخدامات الاساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني– دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية . المرجع السابق. ص182.

[4] . فتحي، عباس "الكتاب الورقي والكتاب الرقمي: دراسة مقارنة ". المرجع السابق. ص374.

3-6- جهاز أمازون كيندل Amazon Kindle:

هو نظام من برامج وأجهزة لاب 126 التابعة لموقع **AMAZON.com** لقراءة الكتب الإلكترونية وغيرها من الوسائط الرقمية تدعمه أربعة أجهزة تعرف باسم " الصفحة الإلكترونية كيندل" " كيندل 2" " و " كيندل 3" والتي أطلقت عليه "كيندل فور (4) أيفون".

تستخدم أجهزة كيندل تقنية الحبر الإلكتروني لعرض الصفحة الإلكترونية ، ولتنزيل المحتوى عبر شبكة لا سلكية خاصة تدعى: أمازون ديسبرنت باستخدام شبكة" سبرنت " " sprint" أجهزة كيندل يمكن استخدامه بدون جهاز كمبيوتر بحيث توفر حرية الوصول إلى شبكة الأنترنت.[1]

4- الكتاب الإلكتروني ومستقبل نشر المعلومات:

تتفق أهداف نشر الكتاب الإلكتروني مع أهداف نشر الكتاب المطبوع لكنها ترتقي بعض الشيء بمستقبل نشر المعلومات من حيث:

- سرعة توزيع الكتاب الإلكتروني بمجرد كتابته وبرمجته إلكترونيا يتم نشره وتوزيعه فورا ليصل إلى القراء في أقصر مدة زمنية.
- سهولة تصحيح الأخطاء لحظة اكتشافها بالكتاب الإلكتروني وتزويد القراء بها في اللحظة نفسها، عكس الكتاب المطبوع لن يتم تصحيح الخطأ إلا بصدور طبعة جديدة.
- سرعة تحديث معلومات الكتاب الإلكتروني وتزويد القراء بها في نفس اللحظة.
- تفاعلية نشر المعلومات إلكترونيا، حيث أنه يمكن إيجاد تفاعل بين المؤلفين والمتخصصين والقراء حول موضوعات الكتاب الإلكتروني.[2]
- أن الكتب الإلكترونية لن تحل محل الكتب الورقية عموما.
- ستبقى الكتب الورقية بالرغم من وجود كتب لن تصدر إلا إلكترونيا.[3]

---

[1] . جنيح، أمين. استخدامات الاساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني- دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية .المرجع السابق. ص153.

[2] .اسماعيل، الغريب زاهر. التعليم الإلكتروني من التطبيق إلى الاحتراف والجودة. ط 1.القاهرة: عالم الكتب ، 2009. ص482.

[3] .قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان. مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. المرجع السابق. ص377.

- إن استخدام الكتب الرقمية الأكاديمية سوف يزداد من خلال إقبال الطلاب الذين يعملون على إنجاز بحوثهم، نظرا لسهولة الوصول إلى المعلومات المناسبة بأقل جهد وسرعة عكس البحث في الكتب المطبوعة.[1]
- يشجع التوزيع الإلكتروني على تجميع المؤلف لقاعدة معلومات حول الكتاب من حيث آراء القراء ونسبة توزيع الكتاب والمقارنة بين مناطق شراء الكتاب.[2]

[1] . فتحي، عباس "الكتاب الورقي والكتاب الرقمي: دراسة مقارنة ". المرجع السابق. ص375.

[2] . اسماعيل، الغريب زاهر. التعليم الإلكتروني من التطبيق إلى الاحتراف والجودة. المرجع السابق. ص483.

5-مقارنة بين الكتاب الإلكتروني والكتاب الورقي:

الكتاب الورقي	الكتاب الإلكتروني
• يعد استخدام الكمبيوتر في إعداد النص بمثابة مرحلة انتقالية، وقد لا يستخدم خلال عملية الطبع. • يختزن النص على ذاكرة الحاسب بصفة مؤقتة، وذلك لحين الإنتهاء من مراحل إنتاجه.[1] • المنتج النهائي مطبوع ومجلد. • عملية إنجاز نسخة واحدة من الكتاب في الشكل الورقي تكلف وقت وجهدا كبيرين. • الورق هو الوسيط الوحيد دائما لكتابة النص.[2] • صعوبة تحديث النص، حيث يتطلب الأمر إعادة الطباعة. • عملية القراءة لا تتطلب تجهيزات خاصة. • تتم عملية التوزيع بالطرق التقليدية كالبريد، أو عبر متاجر الكتب والمعارض. • الكتاب المطبوع لابد وأن ينتقل المستفيد إليه.[3]	• إعداد النص يعتمد كليا على البيئة الرقمية، فالرقمنة هي الوسيلة الوحيدة لتجهيز النص في شكله النهائي للكتاب الإلكتروني. • يختزن النص ويتاح على ذاكرة الحاسب الالي بصفة دائمة، حتى بعد الانتهاء من إنتاجه. • المنتج النهائي يكون في شكل رقمي إلكتروني. • سهولة عملية النسخ للكتب الإلكترونية ومقتصدة في الوقت، كما يمكن الإطلاع على نفس النسخة من طرف عدد غير معروف من المستفيدين عن طريق الشبكات المختلفة. • تتم عملية حفظ النص الرقمي في أقراص مليزرة وأقراص ضوئية وغيرها.[4] • المرونة والسرعة في تحديث النص. • عملية القراءة تتطلب أجهزة وبرمجيات معينة. • عملية التوزيع تتم في الغالب عن بعد عبر الأنترنت. • الكتاب الإلكتروني هو الذي ينتقل الى المستفيد أينما كان.

الجدول رقم 01: يوضح المقارنة بين الكتاب الورقي والإلكتروني

[1] . اللحام، مصطفى علي. المدخل إلى علم المكتبات ومصادر المعلومات . ط1. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016. ص213.

[2] . فتحي، عباس "الكتاب الورقي والكتاب الرقمي: دراسة مقارنة ". المرجع السابق. ص376.

[3] . داوود، رامي محمد عبود .الكتب الإلكترونية : النشأة والتطور- الخصائص والإمكانات- الاستخدام والإفادة.ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2009. ص116.

المطلب الثاني: النشر الإلكتروني للكتاب

لقد كان لتطور الحاسبات الآلية بدءا من خمسينيات القرن الماضي، إضافة الى ظهور شبكة الأنترنت التي ساهمت في عملية النشر لمختلف مصادر المعلومات وقد اقتصرت في بادئ الأمر على الدوريات الإلكترونية بعدها سار على نهجها الناشرون للكتب لتكون بذلك نقلة نوعية في مجال النشر الإلكتروني للكتب بحيث أصبح يصل إلى شرائح كثيرة في الوقت نفسه.

الفرع الأول: ماهية النشر الإلكتروني

أولا:-مفهوم النشر الإلكتروني

1-تعريف النشر الإلكتروني:

للنشر الإلكتروني تعريفات كثيرة نذكر منها:

- تعرفه موسوعة علم المكتبات والمعلومات بأنه:" عملية تجهيز المعلومات للنشر بشكل إلكتروني من خلال الأنترنت أو خدمة اخرى على الخط المباشر، وتتضمن نشر نطاق واسع من المصادر كالمجلات والدوريات والكتب وقواعد البيانات بالشكل الإلكتروني.[1]

- ورد في قاموس **Webster** الإلكتروني أن النشر الإلكتروني هو:" ذلك النوع من النشر الذي يتم فيه توزيع المعلومات عبر شبكات الحاسب الآلي أو تحميل المعلومات على أحد الأشكال او الوسائط التي يتم تشغيلها من خلال جهاز الحاسب الآلي."[2]

[1] . عبد المعطى، ياسر يوسف ؛ لشر، تريسا. موسوعة علوم المكتبات والمعلومات .القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018. ط1.ص.ص 146-147.

[2] . عليان ، ربحي مصطفى . تنمية مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية .ط 1.عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع ، 2013. ص40.

– ويعرف بانه:" استخدام الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة والتوزيع للبيانات والمعلومات ، وتسخيرها للمستفيدين بتوزيعها على وسائط إلكترونية كالأقراص المرنة أو المدمجة من خلال الشبكات الإلكترونية كالأنترنت.....[1]

– يعرف الدكتور (احمد بدر) النشر الإلكتروني في كتابه: " علم المكتبات والمعلومات" بأنه عملية تخزين رقمي للمعلومات وبثها وعرضها رقميا عبر شبكات الاتصال، وقد تكون هذه المعلومات على شكل نصوص أو صور أو رسومات ، ويتم معالجتها آليا."[2]

وكخلاصة لما تم ذكره سابقا يمكن تعريف النشر الإلكتروني بأنه عملية إتاحة الإنتاج الفكري من كتب ومجلات ودوريات بشكل إلكتروني عبر متخلف الشبكات ومنها الأنترنت ، بأي شكل سواء على الوسائط المتعددة أو بواسطة قواعد البيانات.

2–مراحل تطور النشر الإلكتروني:

لقد مر النشر الإلكتروني بالمراحل التالية وهي:

- **المرحلة الأولى:** بدأت في الستينيات من القرن العشرين باستخدام التجهيزات الإلكترونية في إنتاج الكشافات والمستخلصات المطبوعة على الورق.[3]
- **المرحلة الثانية:** مرحلة التوزيع الإلكتروني لأوعية المعلومات.[4]

---

[1] . غرارمي ، وهيبة سعيدي؛ أعراب، عبد الحميد. تكنولوجيا المعلومات في المكتبات. ط 1. الجزائر: قسم علم المكتبات والتوثيق، 2008. ص248.

[2] . الحويج ، عبد المجيد محمد " النشر الورقي والنشر الإلكتروني في عصر تكنولوجيا المعلومات" في مجلة رواق الحكمة، ع 14، 2023، س5. ص295.

[3] . زروالي، عماد. النشر العلمي عبر المنصات الذكية والوسائط الرقمية واقع وآفاق: دراسة ميدانية لعينة من الجامعات الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات. جامعة باتنة1– الحاج لخضر، 2024. ص39.

[4] . عليان ، ربحي مصطفى. إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم .ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2019. ص54.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة النظم الإلكترونية التي تعمل على الخط المباشر ، وكان ذلك في فترة السبعينيات من القرن العشرين ، حيث أتاحت نشر دورية إلكترونية بشكل مكتمل على الخط المباشر.[1]
- **المرحلة الرابعة:** في الثمانينات تحولت بوتقة تقنية إنتاج الوثائق من ورشة الطباعة الفنية إلى النشر داخل الهيئات وإلى برامج النشر الجاهزة فوق المكتب(النشر المكتبي) ، ولقد تم استعمال تقنيتين هما: الحاسب الشخصي وطابعة الليزر وهنا انتشر استخدام الأقراص المضغوطة، والوسائط المتعددة عامة.

وتعتبر الشبكة العالمية" الأنترنت" المرحلة المفصلية في مجال النشر الإلكتروني، إذ أصبحنا اليوم نشهد الانتشار الكبير للمراجع الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها.[2]

3- أهمية النشر الإلكتروني:

يمكن إيجاز أهمية النشر الإلكتروني في النقاط التالية:

- إتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع والاستفادة من الكم الهائل من المعلومات بيسر وسهولة دون تعقيدات أو قيود إدارية ومالية.
- توفير الوقت ويتمثل ذلك في تسريع الوصول إلى المعلومات خلال عمليات البحث عن طريق الشبكة.
- وضع الإنتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية.[3]
- الإتصال العلمي وتوفير مفهوم تقني جديد له .
- تسريع عمليات البحث العلمي في ظل السباق التقني بين الدول المتقدمة

---

[1] . عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية.ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2010. ص36.

[2] . زروالي، عماد. النشر العلمي عبر المنصات الذكية والوسائط الرقمية واقع وآفاق: دراسة ميدانية لعينة من الجامعات الجزائرية. المرجع السابق. ص39.

[3] .مقدم، أمال؛ حني، هاجرة" النشر الإلكتروني للدوريات العلمية بجامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي" . جامعة الجلفة. أعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، 13/ 14 نوفمبر 2014. ص300.

- توفير النشر التجاري الأكاديمي بمعناه الشائع ، أي أن مستخدمي الأنترنت على مستوى العالم اغلبهم أكاديميون.[1]
- تعميق فرص التجارة الإلكترونية عبر إنشاء آلاف المواقع العنكبوتية Web sites على الأنترنت وعلى التوازي مع المطبوعات والإعلانات التي يتم نشرها وبثها بالطرق التقليدية.[2]

4-أشكال النشر الإلكتروني:

هناك العديد من الاشكال التي تستخدم في النشر الإلكتروني ومنها نذكر مايلي:

4-1- الاتصال المباشر On Line:

من حيث الارتباط ببنوك وقواعد المعلومات وتكون هذه القواعد بيبليوغرافية وهي الأكثر استخداما، وقواعد المعلومات ذات النص الكامل (Full Text) ، وتعد هذه القواعد مؤسسات أكاديمية وتجارية ودولية وجمعيات علمية ومكتبات وطنية.[3]

4-2-الأقراص المرنة والاقراص المليزرة(Compact Disk, CD Rom):

يمتاز النشر عن طريق الأقراص بأنه أقل تكلفة، ولا يحتاج الى اتصال على الشبكة، كما انها تمتاز بصغر حجمها وكبر سعته وسهولة استخدامه حيث لا يتطلب سوى جهاز حاسوب شخصي وهي تباع في المكتبات والمعارض مثلها مثل الكتاب، وغالبا ما ينشر على هذه الاقراص المواد المرجعية والمعاجم والموسوعات والقصص المتحركة للأطفال، إلى جانب استيعابها النصوص المكتوبة والصور الثابتة والمتحركة ولقطات الفيديو.[4]

---

[1] . تدريست، فطه. حضور الناشرين الجزائريين على الأنترنت. المرجع السابق. ص84.

[2]. مرزقلال، إبراهيم .استراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين. المرجع السابق. ص85.

[3] . عليان ، ربحي مصطفى . تنمية مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية .المرجع السابق. ص68.

[4] . عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية. المرجع السابق. ص49.

4-3-الشرائح الرقمية الخاصة على شكل ذاكرة للقراءة فقط تعرف باسم(ROM):

وهذه تتطلب أجهزة حاسوب خاصة عالية التقنية يتم تخزين محتوى المصنفات على شرائح رقمية على شكل ذاكرة تعرض على هذه الأجهزة حتى يتسنى الاطلاع عليها أو الاستفادة منها، ويكثر استخدامها في نشر القواميس الناطقة والمترجمة منها.[1]

4-4-الأقراص الرقمية متعددة الأغراض DVD :

تمتلك الاقراص الرقمية القدرة على تخزين كميات هائلة من المعلومات التي يمكن الوصول إليها بسهولة وسرعة ، وسعة هذه الأقراص ليست كبيرة في الاختزان والميزة الوحيدة لها ولكنها الأوسع انتشارا وتداولا. فهي تخزن بين 2 و 4.5ميغا بايت، أي ما يزيد عن ستة أقراص ليزرية مدمجة، أو ما يزيد عن 200 قرص مرن، ومن مميزاتها ايضا السرعة الفائقة في تخزين المعلومات بشكل رقمي يسرع عملية قراءتها ، وهناك نوعان من الأقراص:

- أقراص DVD الفيديوية والتي تشتغل بواسطة مشغلات DVD Player.
- أقراص CD ROMوالتي تعمل مع الحاسوب الشخصي.[2]

4-5-شبكة الأنترنت:

تعتبر الأنترنت من أهم النماذج والادوات الفاعلة في النشر الإلكتروني ، وذلك بالنظر إلى الإمتداد الجغرافي للشبكة المعلوماتية وسرعة الوصول إليها بالإضافة إلى حجم المتصلين والمستفيدين من هذه الشبكة، وهو الأمر الذي يسمح بانتشار واسع للمنشورات الإلكترونية المتاحة من خلال هذه الشبكة.[3]

---

[1] . عليان ، ربحي مصطفى. إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم .المرجع السابق. ص69.

[2] . يعيش، فاطمة الزهراء. أثر استخدام شبكة الأنترنت على اكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة .المرجع السابق. ص150.

[3] . مرزقلال، إبراهيم .استراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين. المرجع السابق. ص83.

5-مراحل النشر الإلكتروني:

5-1- اقتناء المحتوى: ولا يشترط أن يكون معد الوثيقة الإلكترونية صاحب محتواها ، وفصل عملية اقتناء المحتوى عن عملية إعداد الوثيقة توجه ينمو بمعدل مطرد، حيث يمثل المحتوى أهم مقومات النشر الإلكتروني التي تشمل بجانبه عمليات المعالجة الآلية للمحتوى وتوزيعه من خلال شبكة الأنترنت أو الوسائط المتعددة.[1]

5-2- إعداد الوثيقة الإلكترونية: وتشمل عمليات إدخالها وتدقيقها هجائيا ونحويا، وتنظيمها داخليا مع تزويدها بحلقات التشعب النصي (Hypertext) ، والتشعب الوسائطي (Hypermedia) ، بما في ذلك الروابط النصية للوثيقة مع النصوص خارجها.[2]

5-3- عمليات ما بعد الإعداد: وتشمل العمليات التالية:

- عمليات الفهرسة الالية لاستخراج الكلمات المفتاحية التي تفصح عن مضمون الوثيقة.[3]
- عمليات الاستخلاص التي تنتقي عددا من الجمل لتعبر عن مضمون الوثيقة الكلي.
- عمليات تنقيح الوثيقة من المعلومات الخاطئة.
- تأمين الوثيقة من أجل المحافظة على سريتها، وعدم تشويه مضمونها.
- إعادة الصياغة.[4]

5-4-عمليات دعم المستخدم:

يمكن إيجازها في العمليات التالية:

- قراءة النص أوتوماتيكيا باستخدام آلية تحويل النص المكتوب لمقابلة المنطوق.

---

[1]. بوحميدة، محمد صالح أمحمد؛ إبراهيم فرحات، ثناء؛ محمد رمضان، مها " المجلات العلمية بالجامعات الليبية- دراسة تحليلية لمراحل نشرها إلكترونيا" في مجلة بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ع 140، 2024، القاهرة، س 5. ص313.

[2] . عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية. المرجع السابق. ص53.

[3] . عليان ، ربحي مصطفى. إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم .المرجع السابق. ص72.

[4] . عليان ، ربحي مصطفى . تنمية مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية .المرجع السابق. ص73.

- البحث في الوثيقة من خلال البحث النصي عن كلمة أو أكثر داخل النص أو من خلال البحث الموضوعي بدلالة مدخل موضوعي معين.
- تحليل مضمون الوثيقة آليا من أجل استخلاص مفاهيمها، والكشف عن بنيتها الداخلية.
- مقارنة النصوص آليا لتحديد الفقرات المتطابقة أو المتشابهة.[1]

6-مميزات وعيوب النشر الإلكتروني:

أ- مميزاته:

- توفير تكلفة استخدام الورق، ونفقات الطباعة، حيث يمكن إدخال كميات هائلة من المعلومات في شريحة صغيرة مثل قرص الليزر (CD).[2]
- السرعة في عمليات البحث العلمي، ويعني ذلك إمكانية الحصول على المعلومة بسهولة من جهة ونقلها إلى مكان آخر بيسر من جهة ثانية.
- سهولة تحديث المعلومات وإجراء المراجعة والتعديلات والإضافات إلكترونيا.
- الحرية المطلقة في نشر الناشر ما يريده من تعبير عن رأيه بكل صراحة.[3]
- متابعة الزبائن بعد شراء الكتاب الإلكتروني من قبل الناشر بإرسال الرسائل إليهم عبر البريد الإلكتروني.
- إمكانية نشر وبيع أجزاء من الكتب حسب حاجة القراء.
- يتيح النشر الإلكتروني للباحثين والمؤلفين نشر إنتاجهم مباشرة من مواقعهم على شبكة الأنترنت دون الحاجة إلى مطابع أو ناشرين أو موزعين.[4]
- إمكانية التعرف على معاني الكلمات والمصطلحات من خلال الروابط المتصلة بالقواميس والمعاجم.

---

[4] . بوحميدة، محمد صالح أمحمد؛ إبراهيم فرحات، ثناء؛ محمد رمضان، مها " المجلات العلمية بالجامعات الليبية- دراسة تحليلية لمراحل نشرها إلكترونيا" .المرجع السابق. ص314.

[2] . عليان، ربحي مصطفى. البيئة الإلكترونية. ط2. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015. ص181.

[3] . الصرايره، خالد عبده. النشر الإلكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات. ط1. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008. ص42.

[4].المدادحة، أحمد نافع . النشر الإلكتروني وحماية المعلومات. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2011. ص35.

- سهولة استخدام المحتوى الإلكتروني في التعليم والتدريب في المدارس والجامعات ومراكز التدريب حيث يتيح لهم تناول مادة المحتوى بصورة أسهل وأيسر في التحضير.[1]
- استخدام الوسائط المتعددة، حيث تتوفر إمكانية تقديم المحتوى في صورة برنامج تفاعلي بالصوت والصورة والرسوم المتحركة والفيديو.[2]

ب-عيوبه:

- عدم احترام الخصوصية وفقدان سرية المعلومات.
- إشكالية الحماية للملكية الفكرية حيث يصعب عملية حماية الحقوق الفكرية للبحوث العلمية والإنتاج الفكري بصفة عامة.[3]

- القرصنة هي مصدر قلق للناشرين حيث بمجرد أن يتحصل مستعمل على نسخة إلكترونية يقوم بنسخها، ويتحصل باقي المستعملين على نسخ مجانية مما يسبب خسائر مالية للناشر.
- ارتفاع أسعار المنشورات الإلكترونية قد يكون عائقا لانتشار الكتاب الإلكتروني.[4]

- مشكلة اللغة بدورها تعيق النشر الإلكتروني إذ أن نسبة كبيرة من قواعد المعلومات على الخط المباشر تكون بلغة لا يتقنها الباحث أو المستعمل مما يزيد الأمر تعقيدا.

---

[1] . محدب، رزيقة" النشر الإلكتروني عبر الشبكة العنكبوتية ودورها في تنمية البحث العلمي لدى طلاب قسم علم النفس المقبلين على التخرج- دراسة ميدانية بجامعة تيزي وزو وجامعة ورقلة (الجزائر) في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع 27،2016، الجزائر، ص170.

[2] . ساحي، علي؛ كتفي، سميرة؛ قرة، عائشة" النشر العلمي الإلكتروني والارتقاء بجودة التعليم العالي في الجزائر – دراسة مسحية لعينة من أساتذة جامعة سطيف 2 نموذجا" في مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 01، 2022، مج 09. ص411.

[3] . فاروق محمد عبد القادر، إيمان" معوقات النشر الإلكتروني في مجال البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والباحثين: دراسة ميدانية" في مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع 11، 2023، مج 17. ص36.

[4] .بن نافلة ، يوسف" النشر الإلكتروني وأهميته في تحقيق البحوث العلمية والتعليمية" في مجلة أدبيات ، ع 01، ، 2019، الجزائر، مج 01. ص71.

- ارتفاع تكلفة اقتناء الأجهزة اللازمة للاستفادة من خدمات النشر الإلكتروني كالحواسيب ومختلف الوسائط الإلكترونية الحديثة إضافة إلى رسوم الاشتراك في الأنترنت وسائر شبكات المعلومات الأخرى.[1]
- قد تكون تقنيات النشر الإلكتروني صعبة لدى الكثيرين وتتطلب خبرة.
- الجهد المبذول في تصفح المادة الإلكترونية هو أكثر من ذلك المبذول في تصفح المادة التقليدية.
- الاتصالات والكهرباء مما يعني تأثير النشر الإلكتروني بضعف أي من هذه الإمكانيات .[2]
- إشكالية أرشفة النصوص الإلكترونية خاصة القديمة منها.
- صعوبة التحقق من صحة البيانات البيبليوغرافية لبعض الأعمال المنشورة، قصد التخفي او الهروب لأن العمل نفسه مقتبس وذلك خشية من المساءلة الفكرية.[3]

ثانيا: تقنيات النشر الإلكتروني

1-أدوات النشر الإلكتروني:

توجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال النشر الإلكتروني نذكر منها:

1-1-لغة HTML: وهي التي تستخدم المادة لتصميم صفحات الويب ، وتتكون هذه اللغة من تعليمات مكتوبة بصيغة(ASCII) ، ويتم عن طريق هذه التعليمات وصف طريقة عرض النصوص والرسوم والوسائط الإعلامية الأخرى، كما يمكن تزويد صفحات الويب بنقاط توصيل (Hyper Links) وتتميز هذه اللغة بأنها لا تعتمد على نظام تشغيل معين أو جهاز معين.[4]

---

[1]. خليفة، عبد القادر "النشر الإلكتروني للمجلات والدوريات العلمية ودوره في ترقية الجامعة والبحث العلمي" . أعمال الملتقى الوطني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي ، 05-06 مارس 2014. ص58.

[2] . فيرم، الطيب؛ النعاس، بورابح؛ قيرع، الطيب "النشر الإلكتروني وأثره في تطوير البحث العلمي". جامعة الجلفة. أعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والإتجاهات الحديثة) ، 13/ 14 نوفمبر 2014. ص356.

[3]. خينش ، دليلة " صعوبات النشر الإلكتروني الجامعي: المنصة الجزائرية للمجلات العلمية أنموذجا" في مجلة دفاتر المخبر، ع 01، 2021، الجزائر، مج 16. ص175.

[4] . عليان ، ربحي مصطفى . تنمية مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية . المرجع السابق. ص76.

1-2-لغة PostScript: تعتمد هذه اللغة على مجموعة من التعليمات المكتوبة بصيغة (ASCII) والتي تصف للطابعة الرسوم المصممة بواسطة جهاز الكمبيوتر، تختلف لغة (PostScript) عن لغة (HTML) إنها تصف تنسيق الصفحة بشكل دقيق، كما تصف الشكل الذي يطبع به الحروف من حيث النوع والحجم والأسلوب.[1]

1-3-تنسيق المستند المحمولPDF: هو نظام مستند إلكتروني يسمح بإنشاء مستندات منسقة تتضمن النص والرسومات وتخطيط عناصر الصفحة مع ارتباطات النص التشعبي إلى مواقع أخرى داخل المستند. يمكن حفظ اي ملف يمكن إرساله إلى طابعة كملف PDF وعرضه باستخدام برنامج Adobe Acrobat يتم إنشاء ملفات PDF بشكل شائع معالجة برامج تطبيقات نصوص أو باستخدام سطح المكتب مثل مايكروسوفت وورد.[2]

1-4-لغة XML: هي طريقة لوصف البيانات وهيكلتها على الأنترنت بحيث يمكن لبرامج مثل قواعد البيانات الاستفادة من هذه البيانات والبحث فيها والحصول منها على المعلومات. تتميز لغة XML بمجموعة من المميزات منها:

-له دعم لنظام الحروف الدولي، يسمح تقريبا لأي معلومات بأي لغة إنسانية مكتوبة.

-القدرة على تمثيل تراكيب بيانات علم الحاسبات.

-صيغته الإنسانية والمقروءة بشكل آني.[3]

2-المكونات الأساسية لنظام النشر الإلكتروني:

2-1-أجهزة الحاسوب المستخدمة في النشر الإلكتروني: وتتمثل أساسا مجموعة البرامج التي يتم تحميلها على أجهزة الحاسوب بأنواعها سواء على جهاز آبل أو أجهزة حاسوب

[1] . عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية. المرجع السابق. ص57.

[2] . صابي، فاطمة . دور انشر الإلكتروني في تطوير الأداء الصحافي في الصحافة الإلكترونية الجزائرية- دراسة ميدانية للقائمين بالاتصال في المواقع الإلكترونية للصحف الجزائرية(الوطن، الخبر، الشروق اليومي، الشعب). مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علوم الإعلام ، جامعة الجزائر 3، 2020. ص54-55.

[3] . عليان ، ربحي مصطفى. إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم .المرجع السابق. ص82- 83.

IBM والأجهزة المتوافقة معها لعدة أسباب منها: قوة التباين العالية لدى شاشاتها إضافة إلى سهولة تشغيل النظام بالنسبة للمستفيد فيما يخص أجهزة آبل مقارنة بنظيرتها IBM.[1]

2-2-شاشة العرض المرئيThe Monto : تعد الشاشة المكون الثاني في نظام النشر الإلكتروني، ومن الممكن استخدام شاشة ملونة أو عادية، وقد صنعت شاشات خاصة تستطيع إمداد المستخدم برؤية واضحة خاصة إذا تم استخدام عرض الصفحة الكاملة.[2]

2-3-آلات المسح الضوئي Scanner: توضع آلات المسح الضوئي عامة كجزء إضافي، على الرغم من ذلك فإن بعض الشركات مثل Canon تعد آلة المسح جزءا مكملا للنظام.[3]

2-4-برنامج معالجة النصوص: تكمن ميزة نظم التعرف البصري على الحروف (OCR) في التوفير الهائل للعمالة، من خلال جمع الملفات وقيام جهاز المسح الضوئي بالمهمة بسرعة كبيرة.[4]

2-5-الطابعات Printers: كان لظهور أول طابعة سنة 1984 بمثابة قفزة نوعية في صناعة الكمبيوتر نظرا للأهمية البالغة من حيث إنتاج ملفات ذات قوة وضوح عالية وبنطاق عريض من أشكال الحروف وهي على أنواع عديدة طبقا لجودة وضوح الصورة.[5]

3-نماذج لمشروعات نشر إلكتروني:

3-1-مشروع توليبTULIP : وهو نموذج للنشر الإلكتروني قامت على إعداده مؤسسة Elsevier Science في الفترة من عام 1991-1995 وقد تم إتاحة 84 دورية في شكل إلكتروني على شبكة الأنترنت بمجموع أعداد بلغ 2784 مقالا أي أن نصيب العدد الواحد من المقالات 26.6 مقالا تقريبا ، وكان الهدف من وراءه قياس مدى فعالية تبادل البيانات وإرسال المعلومات

[1] . عليان، ربحي مصطفى. البيئة الإلكترونية. المرجع السابق. ص175.

[2] . الصرايرة، خالد عبده.النشر الإلكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات. المرجع السابق.ص26.

[3]. عليان ، ربحي مصطفى. إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم .المرجع السابق. ص63.

[4] . المرجع نفسه. ص64.

[5]. عليان ، ربحي مصطفى . تنمية مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية . المرجع السابق. ص65.

عبر شبكات الجامعات والأنترنت إلى الطلاب على اختلاف جامعاتهم وفي منازلهم ، لدراسة اتجاهات الطلاب إزاء هذا النوع من النشر.[1]

3-2-مشروع جوتنبرغ Gutebberg: يمثل هذا المشروع إحدى المحاولات الفردية للنشر الإلكتروني الذي بدأه **مايكل هارت** عام 1972 في محاولة لتحميل عدد من الكتب التي تمثل علامة بارزة في الإنتاج الفكري العالمي وخاصة مع التركيز على الأمريكي منه وأعطيت له هذه التسمية دلالة ترتبط ببدايات الطباعة، حيث بلغ عدد الكتب المتاحة حتى عام 1999 في شهر يناير 1596كتابا ويتوقع أن يزيد العدد إلى نحو 10000 عنوان.[2]

3-3-مشروع دليل مصادر المعلومات الإلكترونية: منذ عام 1991 قامت مؤسسة المكتبات البحثية Association of Research Libraries (ARL) بمتابعة النمو المتزايد لمصادر المعلومات الإلكترونية من خلال إصدار دليل يجمع كل الدوريات والنشرات في التخصصات الأكاديمية المختلفة والمتاحة على الشبكات الأكاديمية والتجارية في شكل قوائم

بحيث ينشر على شكل طبعات حتى صدر الطبعة الثامنة عام 1998 ليضم هذا الأخير أكثر من 6000 عنوان قاعدة بيانات وأكثر من 4000 مؤتمر إلكتروني في الطبعة الإلكترونية من الدليل.[3]

[1] . عليان، ربحي مصطفى. البيئة الإلكترونية. المرجع السابق. ص 212 .

[2] . عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية. المرجع السابق. ص66.

[3]. عليان ، ربحي مصطفى؛ السامرائي، إيمان. النشر الإلكتروني .ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2010. ص90.

4-مقارنة بين النشر الإلكتروني والنشر التقليدي:

النشر التقليدي	النشر الإلكتروني
• يصعب عملية التجميع في الوثائق التقليدية، وهو مستحيل في الشكل الصوتي. • استحالة الإنتاج السريع في الوثائق التقليدية، حيث تحتاج إلى وقت طويل. • عدم القدرة على الإضافة والحذف لأن ذلك يشوه مظهرها.[1] • صعوبة نشر الوثيقة بسبب الإجراءات الطويلة التي تمر بها، وهذا قد يكون ميزة وعيب في الوقت نفسه. • عدم القدرة على استخدام البيانات والتعديل فيها ، يعطي الوثيقة ثقة تامة وضبط، بحيث تضمن سلامتها من العبث. • تثبيت لكامل حقوق الملكية الفكرية من ناحية الإبداع وضمان حقوق المؤلف.[2]	• إمكانية تجميع الوثيقة بأشكال متعددة صوتية، نصية، وصورة. • إمكانية الإنتاج السريع والعالي لكم كير من الوثائق. • تظل الوثيقة الأصلية على جودتها ومن الممكن أن نضيف تحسين وتعديل عليها. • إمكانية التوزيع السريع للوثيقة بشكل سريع وفي أي مكان. • إمكانية التعديل والتجديد وإعادة استخدام البيانات، قد يطرح مشكلة في درجة الثقة والضبط. • صعوبة تحديد وتطبيق الحقوق الملكية الفكرية وتطبيق القوانين الإبداعية.

الجدول رقم 02: يمثل مقارنة بين النشر الإلكتروني والتقليدي

5-حقوق الإنتاج والتوزيع للنشر الإلكتروني:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمواد المنشورة على المواقع الإلكترونية وطرق نسخها وتداولها بين المستفيدين منها، وما يترتب عنها من حقوق وواجبات، ذلك لتميزها بسهولة النسخ وتداولها في أشكال قابلة للقراءة آليا وعادة ما تكون هذه النسخة مطابقة تماما للأصل وتحويلها مقابل قيمة مالية منخفضة أو بدون مقابل ، ناهيك على وجود بعض المعيقات في بعض الدول

[1] زروالي، عماد. النشر العلمي عبر المنصات الذكية والوسائط الرقمية واقع وآفاق: دراسة ميدانية لعينة من الجامعات الجزائرية. المرجع السابق. ص46.

[2]. يعيش فاطمة الزهراء. أثر استخدام شبكة الأنترنت على الكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة. المرجع السابق. ص160 .

التي تتشدد فيها القوانين والتشريعات ، كل هذا يجب توافر قانون متعلق بالأوعية المتواجدة على شكل قابل للقراءة الآلية وهي تشمل: الصور الرقمية، البريد الإلكتروني، الدوريات الإلكترونية، وكذا المتواجدة على شبكة الأنترنت فهي تحتاج إلى حقوق النشر لغرض الحفاظ على الحقوق المادية والأدبية للمؤلفين.[1]

وبدائل ممارسة المؤلف لحقوق إعادة إنتاج أعماله الفكرية وتوزيعها في سياق النشر الإلكتروني على النحو التالي:

1-توزيع الأعمال من خلال الشبكة، وبذلك يمتلك المؤلف كافة حقوق الإنتاج والتوزيع.

2-نقل حق الإنتاج والتوزيع للناشر وذلك في أي شكل (مطبوع او على الخط).

3-يمكن أن تكون حقوق إعادة الإنتاج والتوزيع محددة بوقت معين أو بعدد معين وبعده تؤول كافة الحقوق للمؤلف.

4-إسناد كافة حقوق الإنتاج والتوزيع للناشر وبذلك يفقد المؤلف الحق في إعادة إنتاج أو توزيع عمله.[2]

[1] . يعيشن فاطمة الزهراء. المرجع نفسه. ص161.

[2] . المرجع نفسه. ص162

خلاصة:

تطرقنا في البداية إلى ظهور الكتاب المطبوع بدءا من ظهور الطباعة أواخر القرن 15 على يد الألماني جوتنبرج والتي كان لها الفضل في انتشار المطبوع بشكل كبير على دعائم ورقية وظهور النشر التقليدي الذي كان بمثابة أولى البدايات لظهور هذا النوع من الوسائط أو الدعائم التي تحوي في طياتها المعرفة لما لها من مميزات وعيوب، ومع ظهور تقنيات الحاسب الالي و ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، ظهر إلى الوجود الكتاب الإلكتروني الذي اصبح كمنافس حقيقي لبقاء المطبوع واستمراريته ، بحيث بات لزاما على المطبوع التماشي مع هذا التحول التكنولوجي ومع ظهور شبكة الإنترنت وتبني الكثير من مؤسسات النشر عملية النشر بطريقة إلكترونية معتمدة بذلك على مختلف الوسائط المتاحة كالوسائط المتعددة، الأقراص المضغوطة وصولا إلى قواعد البيانات .....الخ، والتي كانت تصطدم دوما بإشكالية حقوق المؤلف وتداعياته على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف والناشر على حد سواء.

الفصل الثانـي:

حق النشر وسياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر

للمؤلف حقوق أدبية فنية على كل إنتاج فكري أصيل يتمتع بالابتكار ويعطي له الأحقية في الإستئثار به دون غيره إلى الأبد، وهناك بالمقابل حقوقا مادية على مصنفه تعطي لصاحب الإنتاج الذهني حق استغلاله بما يعود عليه من منفعة أو بربح مالي، وذلك خلال مدة معينة ينقضي بموجبها هذا الحق بانقضائها، ويختلف الحق المالي للمؤلف عن الحق الأدبي كونه حقا مؤقتا، وهو حق ليس بمطلق بحيث تجب ممارسته في الحدود التي يقررها القانون سواء الدولي كاتفاقية برن أو قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري، وينتقل الحق في الاستغلال المالي بعد وفاة المؤلف إلى ورثته، كما يجوز له أو لورثته التنازل عن هذا الحق أو التصرف فيه، ومن ذلك نذكر حق النشر أو حق النسخ الذي يستأثر به المؤلف على إنتاجه الفكري ويتنازل عنه للناشر وفق بنود عقد النشر بينهما مع تعويض مالي مقدر سواء نسبيا أو جزافيا.

المبحث الأول: حق النشر في الجزائر

إن الحقوق المالية للمؤلف تمثل العنصر المالي، لحق المؤلف على إنتاجه الفكري وهو المالك لحق نشر العمل الذي أنشأه، وهو عادة يسعى إلى بيع هذا الحق أو تأجيره لأجل مسمى، أو التنازل عنه لناشر يتولى إعادة إنتاج المخطوط بطريقة ما، فإن المؤلف هو المالك الوحيد لحق النشر، وحماية حق المؤلف والقوانين الصادرة لها ليست فقط لضمان العدالة العامة المشتركة للأفراد ، ولكن أيضا لتشجيع التأليف ابتغاء الصالح العام للمجتمع. الحق المالي مؤقت ينتهي بعد فترة معينة ، بعدها يسقط في الملك العام.

المطلب الأول: حق النشر وعقد النشر

يبدو جليا أن المؤلف يتمتع بحقوق أدبية هذا من جانب ومن جانب آخر بحقوق مالية يسعى من خلالها إلى تحقيق عائد مالي نتيجة لاستغلال إبداعه الفكري، ويعد حق النشر من ضمن تلك الحقوق بالإضافة إلى حق إبلاغ المصنف للجمهور وحق التتبع إضافة إلى حق التأجير.[1]

[1].شريف هنية. النظام القانوني لعقد النشر . مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة بن عكنون الجزائر، 2019. ص55.

الفرع الأول: حق النشر

1-المقصود بحق النشر:

يقصد بحق النشر وضع مصنف في متناول الجمهور لأول مرة وإعداده في عدد كاف من النسخ، أما نسخ المصنف فالقصد منه حق المؤلف في الترخيص بصنع نسخ من مصنفه بوسائل واساليب مختلفة سواء بالطباعة أو بوسائل أخرى.

يعتبر حق النشر الذي يجسد حق المؤلف في استيفاء عائد مالي عن الجهد الفكري الذي بذل لإبداع المصنف.[1] حيث عبر عنه المشرع الجزائري صراحة في المادة 27 من الأمر 05/03 بالقول:" يحق للمؤلف استغلال مصنفه بأي شكل من أشكال الاستغلال والحصول على عائد مالي منه".[2]

ويعرف حق النشر بأنه : كل عمل من شأنه إتاحة المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو فناني الأداء للجمهور، كما عرف بأنه اتفاق بين المؤلف والناشر، يتعهد بموجبه أن يقدم المؤلف إنتاجه إلى الناشر وهذا الأخير يلتزم بطبع هذا الإنتاج على نفقته ويقوم بتوزيعه تحت مسؤوليته.[3]

2-حق المؤلف في الاستنساخ:

يقصد بالاستنساخ هو إظهار العمل الذهني الذي قام به المؤلف للجمهور ، والذي لا يجوز لغير المؤلف والذي من حقه تحديد عدد نسخ المصنف التي يمكن شراؤها والكيفية التي يباشر بها ذلك.[4]

---

[1]. بوزيدي، أحمد تجاني. حماية حق المؤلف في إطار النشر الإلكتروني – دراسة مقارنة. المرجع السابق2009. ص108.

[2]. المادة 27 فقرة 1 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، العدد 44، مؤرخ في 23 يوليو 2003.

[3].عميمر، عبد القادر. الحماية الجنائية لحق المؤلف. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013. ص36.

[4].دعماش، عزيزة. الحماية المستحدثة لحقوق المؤلف في ظل البيئة الرقمية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، 2022. ص151.

فالنسخ يتم عن طريق الطباعة بأنواعها، أو الاستنساخ الضوئي أو التصوير الفوتوغرافي ، أو تسجيل شرائط الفيديو أو الكاسيت أو اسطوانات DVDأو CDأو غيرها مما يكشف عنه التطور التكنولوجي الحديث.[1]

ويمتد حق الاستنساخ ليس فحسب إلى نسخ صور ونماذج من المصنف مطابقة للأصل، بل أيضا الاشتقاق من هذا المصنف عن طريق الشرح والترجمة والتحوير والاقتباس، وغير ذلك من طرق الاشتقاق. إضافة إلى حق التوزيعة الذي يعتبر في العديد من الأحيان متضمنا في حق الاستنساخ.[2]

وقد سار على هذا النهج المشرع الجزائري في المادة 27 الفقرة 2 من الأمر 03-05 حيث حددت استنساخ المصنف بأي وسيلة كانت، إبلاغ المصنف إلى الجمهور بأية منظومة معالجة معلوماتية، الترجمة والاقتباس والتوزيعة وغير ذلك من التحويلات المدخلة على مصنف المؤلف التي تتولد عنها مصنفات مشتقة.[3]

3-خصائص حق الاستنساخ:

يتميز حق الاستنساخ بالخصائص التالية:

- **أنه ذو طابع استئثاري:** ويفيد الاستئثار أن للمؤلف الحق في الترخيص أو عدم الترخيص باستنساخ مصنفه ، مهما كان شكل أو طريقة الاستنساخ ، حيث أكدت المادة 27 من الأمر 03-05 على استئثار المؤلف بالحقوق المادية بما فيها حق الاستنساخ ، وتبعا لذلك يعتبر كل استنساخ يتم دون رضا المؤلف غير مشروع.[4]

---

[1] . دعماش، عزيزة. المرجع نفسه. ص151

[2] .طوالبية ، فيصل. الآليات الإجرائية لحماية حق المؤلف في التشريع الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2023. ص64.

[3] .المادة 27 فقرة 2 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق.

[4] .الزاهي ، عمر. محتوى حق المؤلف في الأمر 05/03 .مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2008.ص 109.

- **أنه ذو طابع مطلق:** بحيث يفيد أن الاستنساخ مصطلح يطبق على كل المصنفات على اختلاف أنواعها وأشكالها، بما فيها برامج الحاسوب، بواسطة التأجير والتأجير التجاري لها، بشرط أن يكون البرنامج هو الموضوع الأساسي للتأجير.
- **أنه ذو طابع ناقل للملكية:** فهو يعكس الطابع الخاص للحق المادي ، إذ يحق للمؤلف أن يحول حقه في الاستنساخ كليا أو جزئيا.[1]
- **حق مستقل بذاته:** أي أن حق الاستنساخ لا يمتد إلى غيره من الحقوق كالتمثيل أو الأداء العلني ، أي أن تصريح المؤلف بنسخ مصنفه هو تصريح محدد ومقصور على النسخ فقط ولا يتعداه إلى غيره. فمثلا لو أعطى مؤلف رواية لأحد الناشرين لطباعتها وهذا الأخير عرضها في السينما عن طريق تصويرها كفيلم ، فهنا لا يحق للناشر التصرف فيها كما يحب لأن حق النسخ هو حق مستقل بذاته عن سائر الحقوق المادية الأخرى كالتحوير والترجمة والتوزيع.[2]

4-الإستثناءات الواردة على حق النشر:

أ-الاستنساخ للاستعمال الخاص: تورد معظم التشريعات العالمية ، استثناء على حق الاستنساخ فيما يتعلق بعمل نسخ من المصنفات التي تتسم بالأصالة من أجل الاستخدام الخاص للمستنسخ، السماح به لا يضر المؤلف في شيء، نظرا لما قيل أن الفكرة الأساسية هي حرية كل فرد حر في الحصول على نسخ من المصنفات التي يحتاج إليها على أن تكون مقصورة على استخدامه الشخصي أو العائلي فقط، شريطة ألا يحصل منها على أي ربح مالي.[3]

ب-النسخ المخصصة لاستخدام الجمهور: إن النسخ المخصصة لاستخدام الجمهور لا تستعمل للغرض الشخصي الخاص ومنها:

---

[1]. الزاهي ، عمر. المرجع نفسه. ص109.

[2]. مسعودي، سميرة. الحق المالي للمؤلف في ظل القانون الجزائري والقانون المقارن. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2014. ص16.

[3]. مهيدي، سامية. مسؤولية الناشر عن استنساخ المصنف. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر بن عكنون بن يوسف بن خدة ، 2014. ص47.

-الأخبار اليومية والأحداث المختلفة، وهي المعلومات العادية التي تنقلها الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون أو غير ذلك من وسائل الإعلام ، لتبليغها إلى الجمهور دون ترخيص من المؤلف، شريطة ذكر المصدر.

- الاستشهاد بفقرات قصيرة من مصنف سبق وضعه في متناول الجمهور بصورة مشروعة.[1]

ت-النسخ والتصوير من قبل المكتبات العامة: يجوز من غير موافقة المؤلف ومن غير دفع أي تعويض له نسخ او تصوير نسخة إضافية من قبل مكتبات عامة، لا تتوخى الربح شرط أن يكون بحوزتها نسخة واحدة أصلية على الأقل وذلك من أجل الاحتفاظ بتلك النسخة الإضافية لاستعمالها فقط في حال فقدان أو تضرر النسخة الأصلية.[2]

ث-استثناء الاستشهاد: عرف الفقه الاستشهاد على أنه اجتزاء من المصنف بالنقل الحرفي الدقيق لما ورد في مصنف مع ذكر المصدر المنقول منه. يقتصر الاستشهاد على الأعمال الفكرية الأدبية والعلمية والتعليمية دون الأعمال الإبداعية، وقد نظم المشرع الجزائري هذا الاستثناء بموجب المادة 42 الفقرة 2 من الأمر 03-05 وهي: "يعد عملا مشروعا الاستشهاد بمصنف أو الاستعارة من مصنف آخر شريطة أن يكون ذلك مطابقا....."[3]

[1] .فنيش ، بشير. حماية حق المؤلف من. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2012. ص73.

[2] . عبد الله، بلال محمود. حق المؤلف في القوانين العربية. .ط1. بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2018. ص203.

[3] . دعماش، عزيزة. الحماية المستحدثة لحقوق المؤلف في ظل البيئة الرقمية. المرجع السابق. ص173.

الفرع الثاني: عقد النشر

1-مفهوم عقد النشر:

هو العقد الذي بموجبه يسمح المؤلف للناشر للقيام بعملية استنساخ المصنف لنسخ عديدة حسب شروط متفق عليها، مقابل مكافأة للقيام بنشرها وتوزيعها على الجمهور لحساب الناشر.[1]

غير أن المشرع الفرنسي عرفه في المادة 1/132 من قانون حقوق الملكية الفكرية ، بأنه " العقد الذي يتناول بمقتضاه المؤلف، أو أحد ورثته من بعده وفقا لشروط محددة إلى شخص يسمى الناشر عن حق إنتاج أو العمل على إنتاج عدد من النسخ للمصنف، على أن يلتزم هذا الأخير بالطبع والإعلان."[2]

أما المشرع المصري فقد أشار في المادة 73 من قانون حماية حق المؤلف ، إلى عقد النشر عند اشتراطه لصحة تصرف المؤلف في حقوقه المالية، أن يكون تعاقده مع الناشر كتابيا، وأن يتضمن هذا العقد بالتفصيل كل حق يكون محل التصرف على حدا، وبيان مداره، والغاية منه وزمان ومكان الاستغلال، وذلك حتى يكون الطرفين على بينة من أمرهما، وتجنبا للغموض في العقد."[3]

أما المشرع الجزائري فقد نظمه في المواد من 84 إلى 99 من الأمر رقم 03-05 وقد عرف المشرع الجزائري على غرار الكثير من قوانين حق المؤلف عقد النشر في المادة 84 بأنه:" العقد الذي يتنازل بموجبه المؤلف للناشر عن حق استنساخ نسخ عديدة من المصنف حسب شروط متفق عليها مقابل مكافأة للقيام بنشرها وتوزيعها على الجمهور لحساب الناشر".

---

[1]. لقلب، سعد" آليات استغلال الحق المالي للمؤلف في التشريع الجزائري" في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع 01 ، 2023، الجزائر: المركز الجامعي سي الحواس بريكة، مج 12. ص91.

[2]. المرجع نفسه. ص91.

[3] . المرجع نفسه. ص92.

فعقد النشر ينتقل بمقتضاه للناشر حق استنساخ المصنف في طبعة أو عدة طبعات محددة بالعقد في شكل طباعة خطية أو تسجيلات سمعية أو سمعية بصرية، كما ينتقل للناشر حق النشر والتوزيع وقد يشمل حق استنساخ الصيغة الأصلية وحق الترجمة حسب البنود المبينة في العقد.

ويشترط لصحة عقد النشر تحديد نوع الحقوق محل التنازل والمكافأة المخصصة للمؤلف وعدد النسخ المحددة في كل طبعة ومدة التنازل والنطاق الإقليمي للاستغلال ، كما يجب أن يتضمن العقد شكل المصنف وأجل تسليمه إلى الناشر وتاريخ نشره وتوزيعه.[1]

ويفسخ عقد النشر كغيره من العقود في حالة إخلال أحد الطرفين بالتزاماته التعاقدية ومع ذلك فقد نصت المادة 97 من الأمر 03-05 على الحالات التي يمكن فيها للمؤلف فسخ العقد إذا بقي إنذاره للناشر دون جدوى خلال مدة " أشهر إذا لم توضع نسخ المصنف تحت تصرف الجمهور وفق المواصفات وفي الآجال المتفق عليها ، كما يفسخ العقد إذا لم تدفع له أتاوى حقوق التأليف طوال مدة سنة، أو إذا لم يقم الناشر بإعادة طبع المصنف.[2]

2-خصائص عقد النشر:

2-1-عقد معاوضة : ويقصد بذلك أن كلاً من المؤلف والناشر يقدم مجهوده ويتقاضى عوضا عن ذلك، فالمؤلف يتنازل عن حق النشر ويتقاضى لقاء ذلك مقابلا ماليا مقطوعا أو نسبة محددة من المبيعات والأرباح، في حين يتقاضى الناشر مقابلا ماليا محددا من المبيعات لقاء بيع وتوزيع ونشر المصنف.[3]

2-2-عقد ملزم للطرفين: العقود الملزمة لجانبين هي العقود التي ترتب التزامات على عاتق طرفيها منذ نشأتها ، فعقد النشر يلقي التزاما على عاتق الطرفين (المؤلف والناشر) منذ إبرام هذا

[1] . بومعزة، سمية. حقوق المؤلف في النطاقين التقليدي والرقمي في ظل التشريع الجزائري. المرجع نفسه. ص94

[2]. المرجع نفسه. ص95

[3] . فسيسي، نداء إبراهيم ناجي. التنظيم القانوني لعقد النشر في التشريع الفلسطيني " دراسة مقارنة". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم التجارة، الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين ، 2021. ص10.

العقد ومن بين هذه الالتزامات هو التزام المؤلف بتسليم المصنف للناشر والتزامه بعدم التعرض، أما التزام الناشر فيتمثل بدفع المقابل المادي ونشر المصنف على الجمهور.[1]

2-3-عقد محدد المدة: يجب على صاحب الحق تحديد عقد النشر بمدة زمنية محددة لاستئثار الحق في الاستغلال المالي للمؤلف أو لورثته من بعده ، فلا يجوز التأبيد في عقد النشر، وهو ما جاء في القانون. كما يقتضي تحديد بعض الشروط تحت طائلة البطلان.[2]

وفق ما ورد في المادة 87 الفقرة 1 من الأمر 03-05 والتي جاء نصها كما يلي" يقع تحت طائلة البطلان كل عقد لم يستوف الشروط التالية:.....تاريخ الشروع في نشر المصنف وتوزيعه".[3]

2-4-عقد مختلط: إن عقد النشر ذو طبيعة مختلطة وهذا يعني بأن عقد النشر مدني بالنسبة للمؤلف وتجاري بالنسبة للناشر، فلا يعتبر الإنتاج الذهني من قبيل الأعمال التجارية، لأنه يستند إلى مواهب الفرد وما بذله من جهد ، لذلك لا يعتبر التصرف به عملا تجاريا لأن هذا الإنتاج كما هو واضح غير مسبوق بعملية شراء، غير أن عمل الناشر يعد عملا تجاريا ، فالناشر من يشتري حق الطبع يقوم بالمضاربة على فرق سعر طبع الكتاب والإعلان عنه أو حفظه وبين سعر بيعه وفق أهلية التعاقد التجارية الواردة في القانون التجاري.[4]

2-5-عقد شكلي: حتى ينعقد عقد النشر صحيحا لابد من التقاء إرادتي المؤلف والناشر وتطابقهما تطابقا تاما، غير أن السؤال المطروح: هل يكفي لانعقاد عقد النشر مجرد تطابق الإرادتين أم يستلزم شكلية معينة لإنعقاده؟[5] إلا أن المشرع الجزائري كان ينص في الأمر الملغى رقم 73-14 صراحة على أن الكتابة في عقد النشر متطلبة كشرط انعقاد وليست كوسيلة إثبات،

---

[1].غافل، محمد جابر" عقد النشر- دراسة مقارنة- " في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، ع 31، 2018، واسط: مديرية تربية واسط، ج 2 .ص564.

[2] . فسيسي، نداء إبراهيم ناجي. التنظيم القانوني لعقد النشر في التشريع الفلسطيني " دراسة مقارنة". المرجع السابق. ص11.

[3] . مسعودي، سميرة. الحق المالي للمؤلف في ظل القانون الجزائري والقانون المقارن. المرجع السابق.41 ص

[4] . الحياني ، إبراهيم عنتر فتحي" توازن الحقوق الناشئة عن عقد النشر" في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ع 35، 2020، تكريت: جامعة تكريت/ كلية الحقوق، مج 9. ص229.

[5] . يحي باي، خديجة. مكانة عقد النشر في قانون الملكية الأدبية والفنية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة وهران ، 2013. ص46.

حيث جاء في النص التشريعي على أنه:" لابد أن يكون هذا العقد مكتوبا وإلا وقع تحت طائلة البطلان".[1]

3- أركان عقد النشر:

عقد النشر أيا كان صوره أركانه مشتركة وفقا للقواعد العامة في أي عقد، وهي التراضي، والمحل والسبب والأجر وسنتناول هذه الأركان على النحو التالي:

3-1-التراضي: إن أطراف عقد النشر هما المؤلف والناشر، وعقد النشر عقد رضائي يتم بتوافق الإيجاب والقبول، والرضا شرط ضروري لانقاد عقد النشر، ويجب أن تكون الإرادتين متطابقتين بالاتفاق على المسائل الجوهرية بالعقد والمسائل التفصيلية، فالمسائل الجوهرية وهي طبيعة العقد وهو عقد نشر وموضوعه ، والمصنف المتفق عليه والحقوق المتنازل عنها والأجر، والمدة الزمنية، ثم المسائل التفصيلية التي تتعلق بالتسليم وإجراء التصحيح ، وعدد النسخ ، وكيفية الأداء والحقوق المتنازل عنها، وحدود العقد.[2]

3-2-محل العقد (الموضوع): المقصود به الإنتاج سواء كان فنيا أو أدبيا أو علميا يلح أن يكون محلا لعقد النشر، وهو موضوع العقد، في أي فرع من فروع العلوم والآداب أو الفنون وكذلك الترجمة لهذا المصنف ، وأيضا الأعمال الفنية يمكن أن تكون محلا لعقد النشر، كالرسم والنقش والغناء والتلحين والقطع الموسيقية، والتصوير والصور والمسرحيات وأفلام السينما، والتمثيل والزخرفة، وكذلك الأعمال الأدبية التي يمكن أن تكون موضوعا أو محلا لعقد النشر، كالكتب والكتيبات والأعمال الشفوية المحاضرات والخطب وترجمتها، والأعمال العلمية كالكتب العلمية في مجال العلوم.[3]

---

[1] .المادة 44 فقرة 2 من الأمر رقم 73-14 المتعلق بحق المؤلف، العدد 29، مؤرخ في 29 صفر عام 1393 الموافق 03 أبريل 1973.

[2].أبوبكر، محمد خليل؛ غزوي، محمد فهمي " عقود النشر ودورها في تشجيع الابتكار للمؤلفين" في مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 05 ، 2020، الأردن: جامعة الزيتونة ، مج 03. ص11.

[3]. الحياني ، إبراهيم عنتر فتحي" توازن الحقوق الناشئة عن عقد النشر" في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المرجع السابق. ص237.

3-3-الأجر: فالتنازل عن المصنف، بصورة عقد البيع يدفع فيه الناشر للمؤلف مبلغا متفقا عليه جزافا دفعة واحدة أو مقسطا، بالإضافة إلى عدد من النسخ للمؤلف كهدية.

وإذا كان التنازل عن المصنف للناشر بعدد الطبعات فيكون الأجر بمقدار نسبة معينة من الكتب المباعة والطبعات، وقد يكون العقد في صورة عقد مقاولة ويتفق المؤلف مع الناشر على مبلغ محدد من البيع ، أما إذا كان عقد عمل يكون الأجر مبلغ معين جزافا، أو مبلغ مقسط.[1]

الفرع الثالث: عقد التنازل

1-مفهوم عقد التنازل:

هو اتفاق يلتزم بمقتضاه المؤلف بالتنازل الكلي أو الجزئي عن حقوقه المالية إلى الغير بمقابل أو دون مقابل ويشترط في هذا العقد ما يشترط في باقي العقود التراضي- المحل – السبب.[2] وتخضع أحكام عقد التنازل للمادة 64 من الأمر 03-05 والتي تنص الفقرة 1 منه:" يمكن التنازل كليا أو جزئيا عن الحقوق المادية للمؤلف..."[3]

ويعتبر بمثابة عقود بيع حقوق الاستغلال المالي إذا كان بمقابل، أو عقد هبة إذا كان بدون مقابل، وهو يشمل بذلك حقوق الأداء العلني والترجمة والتصوير الفوتوغرافي والتحويل، ويشترط لانعقاد التنازل أن يكون العقد مكتوبا نظرا لأهمية الحقوق التي ينقلها ، والكتابة هنا شرط للإثبات وليس للانعقاد حسب التشريع الجزائري ، وما يعزز ذلك إجازة المشرع للمتعاقدين إبرام هذا العقد عند الحاجة بواسطة تبادل رسائل أو برقيات تحدد الحقوق المادية المتنازل عنها.[4]

---

[1]. أبوبكر، محمد خليل؛ غزوي، محمد فهمي " عقود النشر ودورها في تشجيع الابتكار للمؤلفين" ، المرجع السابق. ص13.

[2]. تكركارت، حنان؛ قبايلي، طيب " الحقوق الإستئثارية للمؤلف والقيود الواردة عليها في البيئة الرقمية" في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع 02، 2024، بجاية: مخبر فعلية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمان ميرة، مج 15. ص96.

[3]. المادة 64 فقرة 1 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق.

[4] .لروي، حبيب. الحماية القانونية لحقوق المؤلف بين التشريعات المغاربية والاتفاقيات الدولية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2021. ص208.

وقد وضع القانون بعض الشروط الخاصة بعقد التنازل نوردها على النحو التالي:

-الطبيعة : عقد التنازل كلي أو جزئي.

-الشروط الاقتصادية للحقوق المتنازل عنها .

-الشكل الذي يتم به استغلال المصنف هذا وفقا للمادة 64 من الأمر 03-05.[1]

2-خصائص عقد التنازل:

أ-عقد شكلي:

تعرضت المادة 62 الفقرة1 من الأمر 03-05 لعقود استغلال حق المؤلف بقولها:" يتم التنازل عن حقوق المؤلف المالية بعقد مكتوب"، ويفهم أن التنازل عن الحق المالي للمؤلف لا يكون إلا بموجب علاقة عقدية أطرافها المؤلف من جهة والقائم بالاستغلال من جهة أخرى، كما أن هذا التصرف يجب أن يكون مكتوبا كونه يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدى يكون محلا للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه.[2]

ب- عقد تبادلي:

بحيث يترتب في هذا العقد التزامات على عاتق كل من المتنازل والمتنازل له بحيث يكون كل منهما دائنا ومدينا في الوقت نفسه وهذا ما توضحه المادة 68 الفقرة 1 من الأمر03-05 والتي تتناول مايلي:"يترتب على التنازل عن الحقوق المادية للمؤلف، بالنسبة إلى المتنازل له، التزام بإبلاغ المصنف إلى الجمهور....."[3]

---

[1] . لقليب، سعد" آليات استغلال الحق المالي للمؤلف في التشريع الجزائري" في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المرجع السابق. ص91.

[2] .شريف، هنية " تأثير المعلوماتية على عقود استغلال حق المؤلف" حوليات جامعة الجزائر 1، ع 29، 2016، الجزائر: جامعة لونيسي علي البليدة 2، مج 2. ص25.

[3] . المادة 68 فقرة 1 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق.

ت-عقد معاوضة:

يعرف عقد المعاوضة على أنه العقد الذي يأخذ فيه كل المتعاقدين مقابلا لما يعطيه ، فكل منهما يبحث عن مصلحة معينة يسعى للحصول عليها بإبرامه العقد.[1]

بحيث تنص المادة 65 الفقرة 1 من الأمر 03-05 على:" يشمل التنازل عن الحقوق المادية بمقابل مكافأة مستحقة للمؤلف تحسب أصلا تناسبيا مع إيرادات الاستغلال مع ضمان حد أدنى...".[2]

ث-عقد يقوم على الاعتبار الشخصي:

العقود ذات الاعتبار الشخصي هي العقود التي يرتبط فيها رضى أحد المتعاقدين بشخصية المتعاقد الثاني، مثل تعاقد الشخص مع رسام لرسم لوحة فنية، أو اللجوء إلى طبيب معين للعلاج.[3] وهذا بناءا على شهرته وسيرته التي تساهم في نجاح عمله.

والاعتبار الشخصي يمثل فكرة من الأفكار الأساسية في مجال إبرام العقود بصفة عامة، ومفاده أن تكون شخصية أحد المتعاقدين أو صفة جوهرية من صفاته باعثا دافعا للتعاقد وعنصرا مهما في العقد أو إحدى الأسباب التي أدت إلى انعقاد العقد، وذلك حسب ما تتجه إليه إرادة طرفي العقد التي تلعب دورا حاسما في اعتبار العقد من عقود الاعتبار الشخصي من عدمه.[4]

---

[1] . لوصيف، آية. التعريف القانوني لعقود المعاوضة وعقود التبرع ، ديسمبر 2017، تم الاطلاع يوم 2025/04/05 (على الخط) **http : www.mohamah.ne**

[2] . المادة 65 فقرة 1 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق.

[3] . منصوري، المبروك؛ زواقي ، مصطفى" التنازل عن العقد – مفهومه وطبيعته القانونية" في مجلة القانون والعلوم السياسية، ع 01، 2022، الجزائر: مخبر البحث- الموروث العلمي والثقافي لمنطقة تامنغست، مج 08. ص381.

[4]. بوشناق، زينب " الاعتبار الشخصي في التعاقد وآثاره على العملية التعاقدية" في مجلة صوت القانون، ع02، 2022، الجزائر: مخبر القانون البنكي والمالي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، مج 08. ص1349.

3-آثار عقد التنازل:

عقد التنازل شأنه كشأن باقي العقود يترتب عنه مجموعة من الآثار تتمثل في الحقوق والالتزامات المتبادلة بين المتنازل والمتنازل له وهي:

أ-التزامات المؤلف:

1-الإلتزام بتسليم المصنف: يقع على عاتق المؤلف أو ورثته بعد وفاته القيام بتسليم محل عقد النشر المتمثل في المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي في صورته النهائية إلى الناشر، حتى يتسنى للأخير القيام بطباعة أو تصوير نسخ عن هذا المصنف، إذا كان بصدد عقد تقليدي، أو توفير نسخ منه بشكل إلكتروني من خلال حفظها وتخزينها على أقراص مدمجة أو أي وسيلة تكنولوجية أخرى، ومن ثم القيام بتوزيع ونشر هذه النسخ وإتاحتها للجمهور بمختلف الطرق التقليدية أو الإلكترونية الحديثة.[1]

2- الالتزام بتصحيح الأخطاء: يلتزم المؤلف بتصحيح الأخطاء وأن يعيد المصنف للناشر خلال مدة معقولة، وهو ما أشار إليه المشرع الجزائري في حالة الطباعة الخطية، فعلى المؤلف القيام بتصحيح التجارب المطبعية.[2]

3-الإلتزام بضمان التعرض: يلتزم المؤلف بمقتضى عقد النشر بضمان تعرضه الشخصي للمصنف، فلا يحق القيام بالأعمال التي تتعارض مع حق الناشر في استغلال المصنف ومن هذه الأعمال قيام المؤلف بنشر مصنفه بنفسه أو بواسطة ناشر آخر فيتنافس بذلك مع الناشر الأول منافسة غير مشروعة، وأيضا يلتزم بضمان تعرض الغير للمصنف، فيكون ملزما بأن يرد عن الناشر ادعاء الغير بأن المصنف محل النشر مسروق كله أو بعضه، ويرد عن الناشر ادعاء الغير

---

[1]. عبد الحكيم أبوعيشة، منى. التنظيم القانوني لعقد النشر- دراسة مقارنة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم القانون الخاص، جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين ، 2019. ص56.

[2]. فنيش ، بشير. حماية حق المؤلف من الاعتداء . المرجع السابق.ص78.

بأن المصنف قد انتهكت حرمة أسراره وكذلك ملزم بضمان عدم وجود شريك آخر للمؤلف في مصنفه.[1]

ب-التزامات الناشر:

1-إلتزام بنشر المصنف في الميعاد المحدد: إذا اتفق المؤلف مع الناشر على نشر المصنف في ميعاد محدد ، فينبغي على الناشر عدم تجاوز هذا الميعاد ، وإذا لم يتضمن عقد النشر ميعاد النشر لأن تحديد مثل هذه المدة يخضع لعوامل متعددة ترجع إلى ظروف كل بلد ، ومجال ونوعية موضوع المصنف المطلوب نشره، وحجمه وهل هو كبير الحجم من عدة مجلدات أم أنه صغير الحجم، ووضع السوق الذي سيعرض فيه، والذي يحدد مدى الطلب عليه.[2]

2-الإلتزام بدفع مكافاة المؤلف: المكافأة هي المقابل المالي الذي يتلقاه المؤلف مقابل تنازله عن حقوقه في الاستغلال ، وهي حق والتزام من جانب الناشر، والأصل في تحديدها هو العقد، إلا أن المشرع تدخل في تحديدها بإيجاد معايير ينبغي من ورائها حماية المؤلفين من تسلط الناشرين ، وكل عقد يخلو من البند الخاص بالمكافأة يعد عقد بدون سبب، ويكون قابل للإبطال لمصلحة المؤلف. [3]

3-إلتزام الناشر بعدم إجراء أي تعديل على المصنف: يلتزم الناشر بطبع المصنف الذي سلمه له المؤلف بشكله ومضمونه، بما في ذلك اسم المؤلف وعنوان المصنف ومقدمته وخطه ومراجعه وملاحقه وغير ذلك.

---

[1]. مسعودي، سميرة. الحق المالي للمؤلف في ظل القانون الجزائري والقانون المقارن. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. المرجع السابق. 44 ص.

[2] . ولد موسى، الحسن. حقوق المؤلف في القانون الجزائري والقانون الموريتاني- دراسة مقارنة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر- يوسف بن خدة، 2009 . ص31.

[3] . لروي، حبيب. الحماية القانونية لحقوق المؤلف بين التشريعات المغاربية والاتفاقيات الدولية.. المرجع السابق. ص212.

ويترتب على ذلك التزام الناشر ببيان اسم المؤلف واسمه المستعار على صفحات نسخ الكتاب في الداخل وعلى الغلاف الخارجي، ويحصل في بعض الحالات أن يطلب الناشر من المؤلف إجراء بعض التعديلات على المصنف قد تقتضيها ظروف معينة.[1]

4-عدم استعمال المصنف لغير الغرض المتفق عليه: يلتزم الناشر باستعمال المصنف بالطريقة المتفق عليها في العقد، فلا يجوز تحوير المصنف إلى فيلم سينمائي إذا ما اتفق على طباعة المصنف فقط.

5-عدد النسخ: يلتزم الناشر بعدد النسخ المتفق عليها والمدة لانتهاء عقد النشر، فتنتهي حقوق الناشر بمجرد أن تنتهي مدة العقد مع السماح له ببيع النسخ الغير مباعة لمدة اقصاها سنتين، ويجب ، أن يصرح للمؤلف بعدد النسخ الغير مباعة، وقد يقوم المؤلف بشراء هذه النسخ بسعر يتم الإتفاق عليه.[2]

6-الإلتزام بعدم التنازل عن نشر المصنف لناشر آخر: إن مصدر هذا الالتزام هو الاتفاق المبرم بين المؤلف والناشر، فلا يجوز للناشر أن يتنازل عن التزامه بنشر المصنف إلى ناشر آخر ، لا سيما وأن شخصية الناشر محل اعتبار بالنسبة للمؤلف، فالمؤلف عند تعاقده مع ناشر معين يتعاقد معه بناءا على سمعته، كل ذلك ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.[3]

المطلب الثاني: النشر في الجزائر

الفرع الأول: واقع النشر في الجزائر

1-وضعية النشر في الجزائر:

إن مشكلة الأمية وضعف الإنتاج، وكذلك غياب شبكة المكتبات ومكتبات بيع الكتب وتوزيعها غير المتساوي عبر التراب الوطني، وقلة الإنتاج الأدبي والفكري للمؤلفين الجزائريين، كل

---

[1]. ولد موسى، الحسن. حقوق المؤلف في القانون الجزائري والقانون الموريتاني- دراسة مقارنة.. المرجع السابق. ص31

[2] . فنيش ، بشير. حماية حق المؤلف من الاعتداء .. المرجع السابق. ص79

[3]. عبد الحكيم أبوعيشة، منى.التنظيم القانوني لعقد النشر- دراسة مقارنة.. المرجع السابق. ص72.

هذه المعطيات تعد من العوامل التي تعيق تطور الكتاب. إضافة إلى وجود أسباب أخرى اجتماعية وثقافية لا تشجع القراء على القراءة مثل:

- أزمة السكن.
- النمو الديموغرافي.
- المنظومة التربوية.
- غياب تقاليد النشر.
- النقص في مجال حقوق المؤلف.

أما السبب الحقيقي لتخلف الكتاب يرجع إلى السياسة الثقافية المتبعة منذ الاستقلال، إذ لم تحظى بالعناية الكافية رغم التشريعات القانونية المصاحبة لها ولم تعطى لها الأولوية مقارنة بالقطاعات الأخرى.[1] وبصفة عامة يعاني النشر في الجزائر من المشكلات التالية:

- لا يوجد بين الناشرين الجزائريين إلا القليل ممن تسمح لهم مؤلاتهم الدخول إلى عالم النشر وتحمل مسؤولياته، بل أن الغالبية منهم لا تنتمي أصلا إلى عالم الثقافة.
- النقص في الإمكانيات البشرية المساعدة في عمليات إنتاج الكتب وصناعته مثل الطباعة الفنية وغيرها.[2]
- تتصف عملية توزيع الكتب بنوع من الارتجالية أكثر من التوزيع العلمي المنظم، كما تتصف بضعف الإعلام وغياب الاتصالات بين مؤسسات التوزيع الجزائرية ومثيلاتها في الخارج.
- ضعف الإقبال على القراءة والمطالعة، حتى بين طلبة المدارس والجامعات.
- غياب السياسة الثقافية الشاملة للدولة والمراكز الثقافية، والجمعيات الأدبية والفكرية التي تدعم الكتاب.

---

[1]. نيمور، عبد القادر " نشر وتوزيع الكتاب في الجزائر: بين متطلبات الواقع وتحديات المستقبل" في مجلة " إشارة" مجلة علوم المعلومات، علم الأرشيف وعلم المكتبات ، ع 02، 2015، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران 1، مج 02. ص47.

[2]. نيمور، عبد القادر. سوق كتاب الطفل في الجزائر القنوات التجارية وقنوات القراءة العمومية بوهران . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران، 2008. ص74.

- المشكلات القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشر.
- غياب الدعم المادي من الدولة للورق ولصناعة النشر، مما أدى إلى ارتفاع سعر الكتاب وتراجع مستوى إنتاجه.[1]

2-نشر الكتاب في الجزائر:

تأسست أغلب دور النشر الجزائرية بعد الاستقلال، وقد كان النشر في الماضي تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي وكانت تمثله في تلك الفترة دور النشر مثل دور النشر " شارلو" **Charlot** ورودوسي " **Rodossée"** و هاشات " **Hachette**" وكانت في معظمها ترمي إلى نشر الثقافة الغربية. وقد استمرت دار " هاشات" في عملها إلى ما بعد الاستقلال في نشر الكتب المدرسية والخاصة بالأطفال إلى غاية تأميمها سنة 1966 وأنشأت على إثرها المؤسسة الوطنية للكتاب **ENAL** والتي أسندت لها مهمة النشر والتوزيع علاوة على إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية **OPU** سنة 1973 وبدأ عمله سنة 1975 في نشر وتوزيع الكتب الجامعية.[2]

وقد ظهرت منذ الاستقلال إلى الآن عدة دور للنشر الخاصة التي تعمل على نشر الكتب بمختلف تخصصاتها خدمة للثقافة كدار الحديث، النهضة ، دار الرحاب، الحضارة والشهاب، دار الهدى والقصبة، والبرزخ ، الأصالة ودار الغرب وابن خلدون .... وغيرها.[3]

بالنسبة لدور النشر الخاصة فإننا نجد على كل مستويات التصنيع والنشر وترقية الكتاب نفس الصعوبات، بحيث أن نشر كتاب يتطلب تهيئة محيط يتيح ويشجع الإبداع وتبادل الآراء، كما أن وجود القراء يثبت ممارسة القراءة في المجتمع ، وعلى هذا الأساس يتوجب حسب رأي الناشرين اتخاذ بعض التدابير على مختلف المستويات نذكر منها:

---

[1]. نيمور، عبد القادر. المرجع نفسه. ص74.

[2]. نيمور، عبد القادر " نشر وتوزيع الكتاب في الجزائر: بين متطلبات الواقع وتحديات المستقبل" في مجلة " ، المرجع السابق. ص48.

[3] . المرجع نفسه. ص49.

-اتخاذ إجراءات تشجيع القراءة.

-تفعيل الدور الأساسي للمكتبات ولدور الشباب والمراكز الثقافية.[1]

إن نشر الكتاب في الجزائر لا زال في بدايته ، فأغلب دور النشر للقطاع الخاص لم تنشأ إلا في الثمانينيات، ولهذا فالإنتاج هو دائما يبقى دون حدود المطلوب، وأيضا فإن الناشرين لا يمتلكون الوسائل الكافية فمثلا في الدول العربية وعلى سبيل المثال لبنان الذي هو نموذج يقتدى به في النشر، فهو يمنح تسهيلات للناشرين لطبع وإنتاج أو استيراد الكتب وبالموازاة فالناشرون في بلادنا يواجهون صعوبات عديدة لوضع الكتاب في السوق.[2]

3- مهنة النشر في الجزائر:

ابتداء من سنة 1980 تغير الوضع إذ لم يعد الكتاب يخضع لإعانة الدولة وبالتالي أصبح الكتاب منتوجا غير متوفر للجميع، حاليا بالرغم من حرية التعبير والنشر، فإن وضعية المؤلف لم تتغير وظهور قطاع النشر الخاص لم يحسن من وضعيته.

إن مشكل علاقة المال بالكتابة يبقى بدون اعتراض عائق على الإبداع، إذ لا يوجد تشجيع على الكتابة، فالمقروئية المحدودة لا تسمح بتطور دور النشر ولا بمكافئة المؤلفين ، فقلة الطلب تجعل السحب محدودا وبالتالي فأجر المؤلف هو رمزي.

إن ترقية الكتاب لا يمكن أن تكون إلا بإعادة الاعتبار للناشر ولمهنة النشر وكذلك كل المهن المتعلقة بالكتاب والثقافة، كما أن تطهير قطاع النشر لا يتم إلا عن طريق حوار جاد بين السلطات العمومية والناشرين لتحديد سياسة للكتاب تكون ناجعة.

وهذا ما دفع بالناشرين الجزائريين إلى إنشاء جمعيات مهنية تتكفل بالتفكير في إيجاد حلول فعالة لمشاكل النشر والاستيراد وغيرها من المشاكل، ومن أولى هذه الجمعيات جمعية

[1]. نيمور، عبد القادر. سوق كتاب الطفل في الجزائر القنوات التجارية وقنوات القراءة العمومية بوهران . وهران، المرجع السابق. ص77.

[2] . نيمور، عبد القادر " نشر وتوزيع الكتاب في الجزائر: بين متطلبات الواقع وتحديات المستقبل" ، المرجع السابق. ص49.

الناشرين الجزائريين(**Association des éditeurs Algeriens**) التي تأسست سنة 1989.[1]

الفرع الثاني: استراتيجيات ورهانات صناعة النشر في الجزائر

1-استراتيجيات تسيير صناعة النشر:

للوصول إلى أهداف الناشر والمؤلف على حد سواء يجب توفر استراتيجية أو آلية للدخول في المنافسة والبقاء ولذا يجب الاعتماد على:

1-2-الملاحظة المباشرة والتحليل الإبداعي لاحتياجات القراء: بحيث يجب أن تكون دار النشر قادرة على إنشاء منتجات إبداعية جديدة بشكل مستمر تؤدي إلى توسيع عملية توزيع الكتب كحل للمجتمع ليكون لديه ثقافة جيدة ومتنامية تساهم في محو الأمية ، حيث أن المنافسة بين مختلف دور النشر تؤدي إلى زيادة عدد الإنتاج الفكري وسيؤدي إلى الدفع بالابتكار في مجال النشر.[2]

1-3-الإبتكارات المؤسسية: فقبول الاختلافات وتحقيق ميزة المنافسة بين دور النشر يحقق النجاح للأعمال لأنها تمنح فرص لاكتساب الخبرة من أجل تطوير المؤسسة.

1-4-تنفيذ إجراءات تحرير صارمة قبل الطباعة: بحيث تقوم معظم دور النشر بتنفيذ إجراءات تحرير صارمة قبل الطباعة لنشر أعمال جديدة محكمة تعتمد على الأصالة وعلى مصادر صحيحة وموثوقة.

1-5-تحديد قطاعات السوق بمنتجات متميزة للطبقات المتوسطة العليا: سبب استهداف الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة ، هو أن وقتهم محدود للغاية لشراء الكتب ، وبالتالي فإنهم لا يساومون أبدا على مقدار الخصم، مقارنة بفئة الطبقة الدنيا التي كثيرا ما تضطر دور النشر إلى خفض سعر سوق الكتب.

---

[1] . نيمور، عبد القادر. المرجع السابق. ص79.

[2]. لعرايش، فاطمة الزهراء؛ غوار، عفيف" استراتيجيات ورهانات اقتصاديات النشر في الجزائر" ، المرجع السابق. ص154

1-6- تقديم التكامل الكامل لمفهوم تصميم المنتج كأولوية: حيث يجب أن تكون خطة نشر الكتاب مبتكرة ومتميزة سواء من حيث عرض المعلومات أو المظهر الخارجي، كما يجب أن يفكر الناشر باختيار واستقبال عناوين جديدة لتكون متفردة في السوق مع تحديد احتياجات جمهور القراء.[1]

2-تحديات ورهانات صناعة النشر:

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

2-1-التمويل: إن معظم الناشرين يجدون صعوبة في جمع الأموال الكافية لتمويل أنشطتهم، وعادة ما تكون البنوك مترددة في إقراض أموال للناشرين خوفا من عدم تسديد الديون بسبب انخفاض نسبة الأرباح المتوقعة من صناعة النشر.

2-2-وزارة الثقافة: انعدام الدعم المادي من طرف وزارة الثقافة في الجزائر وعدم تنفيذ سياسات واضحة لتسيير هذه الصناعة، بسبب ارتفاع الضرائب وتكلفة مواد إنتاج الكتب كالورق.

2-3-ثقافة القراءة: إن ثقافة القراءة في المجتمعات العربية عامة وفي المجتمع الجزائري على وجه الخصوص ، خاصة في العصر الرقمي أصبحت تمارس بشكل رئيسي للفحص أو للحصول على الشهادة مع تضييق الرقابة والخناق على حرية النشر والفكر.

2-4-القرصنة: أصبحت القرصنة أكبر عائق في صناعة النشر وهي أكبر سبب في حصول خسائر لدور النشر، فبائعو الكتب يعقدون صفقات مع المخترقين وبأسعار زهيدة والنتيجة هي عكسية على الناشرين بحيث تتراجع أسهمهم ومبيعاتهم في السوق.

2-5-نقص الخبرة الفنية: تفتقر صناعة نشر الكتب خاصة في الجزائر إلى الخبرة الفنية في مختلف أقسامها والنتيجة إنتاج كتب ذات تحرير رديء ودون المستوى المطلوب لدخولها السوق وهذا لعدة اعتبارات نذكر منها:

[1]. لعرايش، فاطمة الزهراء؛ غوار، عفيف. المرجع نفسه. ص155

– دعم الناشرين للمؤلفين المعروفين ونشر كتبهم وإهمالهم المبدعين الجدد، وهذا يلغي إمكانية ظهور إنتاج فكري متنوع.[1]

–اهتمام الناشر بالمساومة على سعر الغلاف دون الاهتمام بمضمون الكتاب وإجبار المؤلف عن التنازل على حقوق النشر مقابل طبع كتابه، وبالتالي ركود هذه الصناعة وتكرار المحتوى.

3–إقتصاديات النشر في الجزائر:

3–1–تكاليف النشر: بحيث تعتمد أساسا على تكلفة إنتاج الكتب و تشمل مصروفات التصنيع على الورق والطباعة والتصميم والتغليف ونقل الكتب إلى مخازن الموزع.[2]

3–2–إيرادات النشر: هناك تأثيرات كثيرة في الإيرادات فلا تمثل أرباح الناشر نسبة عالية بحيث تختلف النسبة بين كلفة الكتاب وبين سعر البيع.

3–3–نظام الخصومات: دائما ما يقدم الناشر خصما يرتفع وينخفض حسب نوع الوسيط الذي يتعامل معه ولا يتوقف الخصم على تجار الجملة والسماسرة وأصحاب مراكز التوزيع وفي المعارض والمناسبات الأخرى ، بل أيضا يحصل بعض القراء منه مباشرة على خصومات وهناك فئة أخرى وهم تجار أنصاف الجملة ويقصد بها الجامعات والمعاهد التعليمية.[3]

3–4–رأس المال: يعد رأس المال أمرا أساسيا لدى الناشرين من أجل الدفع للموظفين ومن أجل تعظيم الربح من خلال تقليل تكاليف الإنتاج ، تحقيق الميزة التنافسية، ومراقبة المخاطر المتعلقة بالامتيازات المقدمة إلى المؤلفين ، السيطرة على مستوى المخزون، إضافة الى السيطرة على النفقات العامة لدار النشر.....وغيرها.[4]

---

[1] . لعرايش، فاطمة الزهراء؛ غوار، عفيف. المرجع نفسه. ص156

[2] . المرجع نفسه. ص157

[3] . لعرايش، فاطمة الزهراء؛ غوار، عفيف. المرجع نفسه. ص159

[4] . المرجع نفسه. ص160

3-5-تحديد سعر الكتاب: يحدد وفقا لعدد الصفحات ونوع الورق والطباعة والحجم، حيث تغطي دار النشر نصف نفقات طبع الكتاب، والمؤلف يدفع تكاليف النصف الثاني.

3-6-حقوق المؤلف: في الطبع المشترك لا توجد حقوق المؤلف، لأنه يصبح شريكا تجاريا، ومردود الكتاب يتقاسمه الناشر والمؤلف، أما في حال تحمل الناشر تكاليف طباعة الكتاب فله نسبة 10% من سعر البيع حسب ما هو محدد وفق الأمر 03-05 من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.[1]

المبحث الثاني: سياسة دعم ونشر الكتاب في الجزائر

من أجل تنظيم نشاط وتوزيع الكتاب أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 15-13 المؤرخ في 15 جويلية 2015 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب في الجزائر لسد الفراغ القانوني في مجال تنظيم مراحل إنتاج الكتاب، نشره، وتوزيعه وتصديره ، إضافة إلى استيراد وتسويق الكتب ، التي كانت تخضع في السابق للمرسوم التنفيذي رقم 03-278 المؤرخ في 23 أوت 2003.

المطلب الأول: سياسة الكتاب في الجزائر

صدور القانون جاء بعد التزام الجزائر بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وأيضا لحماية الإنتاج الفكري وفق معايير تتماشى مع قوانين الدول وأيضا لتنظيم سوق الكتاب والمساهمة في الدفع بحركة التأليف في الجزائر.

[1] . المرجع نفسه. ص161

الفرع الأول: أنشطة وسوق الكتاب

1-الكتاب وأنشطته:

تعتبر الأنشطة المتعلقة بالكتاب أنشطة صناعية وتجارية ذات طابع ثقافي وتربوي،[1] وهذا ما وضحته المادة: 04 الفقرة 02 من القانون رقم 15-13 الصادر في 15 يوليو 2015 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.[2]

وتشمل النشر والطبع والتسويق وترقية مهن وحرف الكتاب، [3] ووجب أن تخضع الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه إلى ضوابط ابتداء يجسدها تصريح مسبق لممارسة النشاط من قبل الوزارة المكلفة بالثقافة التي تسلم وصلا بذلك.[4]

أما فيما يتعلق بالكتاب فقد يكون رقمي أو ورقي أو كتاب مرقمن، أي كتاب سبق وأن كان على دعامة ورقية ثم أعيد نسخه بأسلوب رقمي ، ويعرف الكتاب على أنه مطبوع غير دوري يتضمن مجهودا فكريا لمؤلف أو لعدة مؤلفين مكون من مجموعة صفحات منجز بوسائل مطبعية أو رقمية أو حتى سمعية كما قد ينجز بطريقة البرايل، كما قد يتنوع الكتاب بتنوع مجالات الكتابة ويأخذ شكل قصة، رواية ، كتاب علمي، كتاب مدرسي، كتاب شبه مدرسي، كتاب ديني....الخ.[5] وهذا ما توضحه المادة 03 من القانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.[6]

---

[1]. كباهم، سامي. المسؤولية القانونية الناجمة عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية _حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .قسم الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة ، 2021. ص117.

[2]. المادة 04 فقرة 1 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، العدد 39، مؤرخ في 15يوليو 2015

[3] . المادة 02 فقرة 1 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع نفسه.

[4] . المادة 09 فقرة 1 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع نفسه.

[5]. كباهم، سامي. المسؤولية القانونية الناجمة عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية _حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. المرجع السابق. ص117.

[6] . المادة 03فقرة 1 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع السابق

أما فيما يتعلق بأنشطة الكتاب نجد أنها تتنوع سواء بتنوع مراحل صناعة الكتاب أو غيرها وتتضمن : الطبع، النشر، التوزيع وترقية الكتاب ويمكن إيجازها فيما يلي:

-**الطبع:** نشاط يتمثل في نسخ كتاب على دعائم ورقية، في عدة نسخ بواسطة وسائل مطبعية أو أي وسيلة تقنية أخرى.[1]

-**النشر:** هو نشاط يتمحور حول انتقاء الكتب وتنسيق المهام بين مختلف الأطراف ذات الصلة (مؤلف، مترجم،..الخ) إلى غاية طبع الكتاب نهائيا سواء على دعائم ورقية أو دعائم أخرى.

-**التوزيع:** نشاط يتمثل في إيصال الكتاب الذي يوفره ناشرو ومستوردو الكتب لفضاءات المطالعة وفضاءات مهيأة للبيع.

-**ترقية الكتاب:** من خلال دعم الكتاب بوسائل مالية وإجراءات تحفيزية ، وكذا تسهيل عملية الوصول إلى الكتاب ، من خلال ترقية الكتاب في الجزائر وذلك من خلال رصد الدعم المالي وتسهيل وصول الكتب إلى الفضاءات التقليدية كالمكتبات العمومية أو الخاصة أو على مستوى الأنترنت وتفعيل المطالعة العمومية وتشجيعها وضمانها في فضاءات مفتوحة للجمهور.[2]

-**بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية :** نشاط يتمثل في بيع الكتاب على دعائم ورقية أو دعائم أخرى عبر الأنترنت،[3] وهذا طرح يضمن تفعيل التجارة في شقها التقليدي والإلكتروني بتوفير الكتاب الورقي أو الرقمي على مستوى الأنترنت، والجزائر تضمنت تقنياتها التأسيس لنشاط التجارة الإلكترونية مما يضمن تجسيد البيع على مستوى الأنترنت بالجزائر.

2-حوافز ودعم الكتاب:

مسألة الكتاب هي نشاط من أنشطة الإنتاج الفكري، حيث يسهر الناشر على ضمان التوزيع وترقية الكتاب ويلزمه القانون من جهة أخرى على إنجاز دليل عام على كل ما قام بنشره على أن

---

[1] . كباهم، سامي. المرجع السابق. ص118.

[2] . كباهم، سامي. المرجع نفسه. ص118.

[3]. المادة03 فقرة 1 من المرسوم تنفيذي يحدد كيفيات بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية ، العدد 49، مؤرخ في 20 يوليو 2022.

يكون هذا الدليل محل إيداع على مستوى الوزارة المكلفة بالثقافة على دعامة ورقية أو رقمية.[1] مع ضمان جواز فتح نشاط الكتاب المدرسي للأشخاص الجزائريين سواء كان طبيعي أو معنوي على أن يخضع ذلك لسبق الترخيص، في ظل تكفل وزارة التربية بطبع ونشر الكتاب المدرسي،[2] وتضمن الدولة الجزائرية تشجيع التصدير إذا تعلق بالكتاب وترصد حوافز لذلك.[3]

ويلزم القانون هيئات السمعي البصري العامة والخاصة ببث حصص تتعلق بالكتاب،[4] ويضمن القانون الجزائري دعم مالي مباشر لترقية الكتاب وتطويره للأشخاص الخاضعين للقانون الجزائري في حالة كان نشاطهم في مجال الكتاب بصفة رئيسية مع الالتزام بضوابط قانون رقم 15-13، كما تضمن الإعانة للكتاب المنشور بشكل مشترك بين جزائري وأجنبي للشخص الخاضع للقانون الجزائري سواء كان شخصا طبيعيا أو معنوي خاصة إذا تعلق الأمر بالمجالات التالية:

-كتاب منشور بالجزائر.

-الكتاب المترجم .

-كتاب الطفل.

- الكتاب العلمي والتقني.

- كتاب باللغة الأمازيغية.[5]

وكل من ساهم في تعميم قراءة الكتاب يمكن أن يستفيد من الدعم، وتسهر كل هياكل الدولة الجزائرية من خلال مؤسساتها التكوين في مجال أنشطة ومهن الكتاب، مع ضمان حق مبادرة أشخاص القانون الخاص في إنشاء مؤسسات للتكوين في أنشطة الكتاب.[6]

---

[1] . كباهم، سامي. المسؤولية القانونية الناجمة عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية _حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. المرجع السابق. ص 119.

[2] . المادة 15 و 16 فقرة 1 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع السابق

[3] . المادة 26 فقرة 1 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع نفسه

[4] . المادة 39 فقرة 1 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع نفسه

[5].المواد 35 و36و37و38 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع نفسه

[6].المواد 42 و50و 51 من قانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع نفسه

3-مشاكل الكتاب في الجزائر:

يمكن اختزال أزمة الكتاب في عناصر ثلاث تشمل كل من المؤلف والطابع والناشر، فمن المسؤول عن أزمة نشر الكتاب وترويجه؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟

من المعروف إن كل الأطراف الفاعلة في صناعة الكتاب يشتكون من أزمات ومشاكل عديدة ومركبة:

- **الناشر:** يشتكي من المنافسة، وغلاء وارتفاع المصاريف، ارتفاع كلفة التوزيع وضعف استهلاك الكتاب.

-**الطابع:** يشتكي من غلاء المواد الأولية (الوراق) ، تضاعف كلفة المصاريف.

-**المؤلف:** يشتكي من استغلال وتلاعب الناشر فيما يخص حقوق النشر، ارتفاع كلفة الطبع والتوزيع.

فبالنسبة لدور النشر وهي محور صناعة الكتاب، فإن عملية النشر صارت في أحيان كثيرة نوعا من المغامرة والمجازفة خاصة في ظل ظاهرة العزوف عن المطالعة. وبخصوص طبيعة مهنة النشر وواقعها في الجزائر وانعكاساتها على أزمة المطالعة فيمكننا القول أن علاقة الناشر بالكتاب غالبا ما تكون علاقة تجارية بينما يفترض إنها علاقة ثقافية، فالكتاب ينظر له كمجرد سلعة تباع وتشترى وليس كوسيلة تعليمية وتربوية.[1]

إضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:

- أن مؤسسات النشر تعيش مرحلة اللاستقرار تعيق عملها نتيجة لقلة الوسائل والإمكانات المادية.
- عدم اعتراف البنوك بالنشر كنشاط صناعي ومرد ذلك أن الكتاب منتوج غير ضامن لاعتماد مالي.
- اللجوء إلى الكتاب المستورد الذي يتحمل أعباء أقل من الكتاب المنتج محليا.

[1] . زايدي، حسنية. المطالعة بالمكتبات العمومية : المبادرات السياسية والتعامل المهني المكتبات العمومية بالجزائر نموذجا أدرار-بجاية- بسكرة- تلمسان -عنابة- مستغانم. المرجع السابق. ص181.

- السياسة الجبائية المعتمدة والتي تشجع على الاستيراد كبديل للمنشور الجزائري.

وكل هذه الأسباب انعكست على واقع الكتاب في صورتين:

الأولى: إهمال الناشرين لبعض الميادين الهامة والمفيدة في الرفع من مستويات المطالعة مثل: كتاب الطفل، الكتاب المتخصص مثل الكتب الجامعية.

الثانية: المناسبات في عمل بعض دور النشر حيث يتزامن إنتاجها في مرات عديدة مع إقامة الاحتفاليات والتظاهرات الثقافية الأمر الذي يصل في بعض الأحيان إلى درجة ولادة دور نشر وهمية بشكل موسمي.[1]

الفرع الثاني: سياسة دعم الكتاب

1- تطوير الكتاب:

يكلف قسم تطوير الكتاب في المركز الوطني للكتاب وكما توضحه المادة 04 من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب ب:

- وضع الأدوات والوسائل الضرورية لتنظيم التظاهرات والأنشطة الترقوية حول الكتاب.
- تنظيم المسابقات والجوائز الأدبية.
- إقامة العلاقات مع منظمات المحترفين والجمعيات والمؤسسات التي لها صلة مع قطاع الكتاب والمحافظة على استمراريتها.
- استغلال الدراسات والتحقيقات والخبرات التي يبادر بها المركز وتقييمها.
- ضمان طباعة النشرة المتعلقة بأنشطة المركز وتوزيعها.[2]

وعليه فهناك اعتبارات عديدة تدفع بالدولة لتبني نهج الدعم، والتمويل في مجال إنتاج الكتاب، وهي تشجيع الإنتاج الثقافي والفكري الأدبي ، والفني داخل الوطن، والدفع بالقطاع الخاص

[1].المرجع نفسه. ص182

[2] . المادة04 من القرار الوزاري المشترك يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب، العدد 50، مؤرخ في 01 سبتمبر 2010.

كدور النشر الخاصة للإنفاق لصالح المصلحة العامة مقابل الاستفادة من عديد الامتيازات والإعفاءات الضريبية على جميع المداخيل المنفقة ،وتحقيق أرباح مالية من وراء ذلك.[1]

أما في الشق المتعلق بدعم الكتاب فمن مهام قسم دعم الكتاب كما حددته المادة 03 الفقرة 02 من القرار الوزاري المشترك والتي تنص على:

-استقبال ملفات مساعدة الإبداع الأدبي ومعالجتها ومتابعتها بحيث يخص الإنتاج الفكري والأدبي للمؤلف ومرافقته ودعمه إلى غاية وصوله إلى القارئ.[2]

2-توزيع الكتاب:

يعرف بأنه نشاط إيصال الكتاب الذي يوفره الناشر لفضاءات المطالعة العمومية والفضاء المهيأ لبيع الكتب،[3] حيث عرفته المادة 03 من القانون 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب بأنه: نشاط يتمثل في إيصال الكتاب الذي يوفره ناشرو ومستوردو الكتب لفضاءات المطالعة وفضاءات مهيأة للبيع".[4]

لقد ظل توزيع الكتاب في الجزائر حكرا على الدولة طيلة العقود الثلاثة الأولى بعد الإستقلال، حيث تولت الوزارة المكلفة بالثقافة مهمة الإشراف على طباعة ونشر وتوزيع وتجارة الكتاب، أم التخطيط الكلي والمتابعة المستمرة لشبكة التوزيع ، كانت تابعة للمؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع التي اسندت إليها مهام التوزيع لجميع مكتبات ونقاط البيع في الجزائر.[5]

---

[1] . الغلام، قعنب" الدعم المالي لترقية الكتاب" في مجلة صوت القانون ، ع01، 2020، الجزائر: كلية الحقوق- سعيد حمدين- جامعة الجزائر 1، مج 07. ص1158

[2] . المادة 04 من القرار الوزاري المشترك يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب ، المرجع السابق

[3] . الغلام ، قعنب. صلاحيات وزارة الثقافة ومؤسساتها في حماية حقوق مؤلفي الكتب. الجزائر: جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق سعيد حمدين. ملتقى وطني عن بعد حول: الحماية المؤسساتية للملكية الفكرية، 10 نوفمبر 2021. ص18

[4]. المادة 03 من القانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع السابق

[5]. قرازم ، رشيد "صناعة النشر في الجزائر: الواقع والتحديات " في مجلة علم المكتبات ، ع 01، 2021، الجزائر: جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، مج 13. ص 156.

ويرتبط توزيع الكتاب في الجزائر بثلاث عوامل رئيسية هي:

- مدى وجود مؤسسات وشبكات توزيع متخصصة في مجال الكتاب وقادرة على تغطية كل السوق أي في كل المناطق الجغرافية للبلد.
- مدى توفر مكتبات ونقاط البيع وكثافة توزيعها في البلاد، كونها المستهدف الأول من طرف الموزعين.
- مدى الترويج للكتاب بين عموم الناس خلال التظاهرات الثقافية كالمعارض والصالونات واهتمام وسائل الإعلام الجماهيري بالإشهار والدعاية للكتاب.[1]

3-تصدير واستيراد الكتاب:

هي عملية يتولى القيام بها شخص طبيعي مقيم بالجزائر، أو شخص معنوي يخضع للقانون الجزائري ويشترط فيها القانون الحصول على الترخيص من وزارة الثقافة، وذلك بعد القيد في السجل التجاري وفقا للأحكام القانون التجاري، بحيث يلزم المستورد بإيداع قائمة العناوين لدى مصالح وزارة الثقافة لغرض الحصول على تأشيرة مسبقة على قائمة الكتب التي يمكن استيرادها لغرض البيع ، أو المطالعة العمومية.[2]

وقد حددت المادة 24 من القانون 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب بأنه:" يلزم مستورد الكتب الموجهة للبيع أو المطالعة العمومية أو الهبات بإيداع قائمة عناوينها قبل توزيعها ، لدى الوزارة المكلفة بالثقافة".[3]

أما في مجال التصدير فالدولة تشجع القائمين على تصدير الكتاب بجملة من الإجراءات منها:

- الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- دعم صناعة الكتاب للناشرين من خلال إنشاء صناديق خاصة منها: المركز الوطني للكتاب والصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها.

---

[1] . قرازم ، رشيد. المرجع نفسه. ص 156.

[2] .الغلام، قعنب " أنشطة الكتاب في القانون الجزائري" في مجلة صوت القانون ، ع 02، 2024، الجزائر: كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، مج 10. ص 328.

[3] . المادة 24 من القانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع السابق

بحيث تشجع الدولة التصدير للكتاب المنشور في الجزائر وفق ما أوردته

المادة 26 من القانون 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب بأنه:" تشجع الدولة تصدير الكتاب المنشور في الجزائر من خلال إجراءات تحفيزية."[1]

المطلب الثاني: الفاعلون في أنشطة الكتاب

الفرع الأول : المؤسسات ذات العلاقة

1- المكتبات العمومية ودورها في ترقية أنشطة الكتاب:

يعرفها المرسوم 12-234 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 07-275 حول قانون المكتبات العمومية والذي أصبحت تعرف بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية حيث تناولت المادة 03 من المرسوم السالف الذكر بأنها." مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."[2]

أما عن مهام المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية فقد حددتها المادة 06 من المرسوم 12-234 من خلال:

- وضع مختلف الأرصدة الوثائقية والخدمات المرتبطة بالمطالعة العمومية وجميع الخدمات الملحقة تحت تصرف المستعملين.
- تخصيص فضاء للمطالعة يتكيف مع احتياجات الطفل.
- توفير فضاء للدراسات وتحضير الامتحانات.
- تسهيل تطور الكفاءات القاعدية لاستعمال الإعلام الآلي.
- توفير الوسائل التي تسمح للأشخاص المعاقين بالوصول للمطالعة العمومية.
- تنظيم أنشطة ثقافية حول الكتاب.

[1] . المادة 26 من القانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، المرجع نفسه

[2] . المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم12- 234 الذي يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، العدد 34، مؤرخ في 03 يونيو 2012.

والمتمعن للمرسوم التنفيذي الأول 07-275 والمرسوم الأخير 12-234 يلاحظ إدراج مهمتين إضافيتين في المرسوم الأخير هما:

- تخصيص فضاء للمطالعة يتكيف مع احتياجات الطفل.
- تنظيم أنشطة ثقافية حول الكتاب.[1]

وكلتا المهمتين تندرج أساسا في الاهتمام بالكتاب سواء بكتاب الطفل أو الكتب الأخرى مثال على ذلك كتب البرايل الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ، حيث أولت الدولة الجزائرية أهمية كبرى بترقية الكتاب وأنشطته.

2-التصريح لممارسة أنشطة الكتاب:

لم تعد عملية نشر الكتاب وطبعه وتسويقه عملية حرة بإطلاقها دون ضوابط قانونية تنظمها، حيث أخضعها المشرع الجزائري في نص المادة09 من القانون 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب لشرط إجرائي متمثل في ضرورة الحصول على تصريح مسبق من وزارة الثقافة ، ويعتبر التصريح بمثابة نظام وقائي يسبق ممارسة النشاط.[2]

بحيث يتم ذلك من خلال إعلام وإبلاغ السلطة الإدارية المكلفة بالرغبة والنية الشخصية الفردية أو الجماعية في الممارسة لهذا النشاط، وتلتزم الوزارة بتسليم الطالب وصلا يثبت ذلك.[3]

2-1-شروط تسليم التصريح لممارسة مهنة أنشطة وسوق الكتاب:

وفق المرسوم التنفيذي رقم 16-191 الذي يحدد كيفيات التصريح المسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه، وفق ما جاءت به المادة 02 حيث تخضع الممارسة الفعلية للأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه من طرف الأشخاص المعنويين

---

[1]. بن حاوية ، يمينة. جودة خدمات المكتبات العمومية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة دكتوراه . قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2015 . ص 129.

[2]. بن عنتر، ليلى " الحماية القانونية للمستهلك في مجال نشاطات وسوق الكتاب في الجزائر" في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع 01، 2021، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، مج 06. ص 2074.

[3]. المرجع نفسه. ص 2075.

الخاضعين للقانون الجزائري والأشخاص الطبيعيين المقيمين في الجزائر، للقيام بإجراء التصريح المسبق لدى الوزارة المكلفة بالثقافة على الاستمارة النموذجية الملحقة في **الملحق رقم: 01**.[1]

أما عن كيفية الحصول على التصريح فقد وضحته المادة 03 من المرسوم 16- 191 كما يلي:

يودع التصريح مرفقا بنسخة من السجل التجاري لدى الوزارة المكلفة بالثقافة، وتتولى المصالح المختصة بتسجيل التصريح بعد التحقق من أنه مستعلم وموقع في دفتر استلام مؤشر وموقع عليه ، بعده يسلم للمعني وصل إيداع يتضمن العناصر التالية:

- رقم التسجيل.
- تاريخ التسجيل.
- لقب وإسم المصرح.
- ختم وتوقيع مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة.[2]

3- الصندوق الخاص لترقية الكتاب:

يحفز النص التشريعي الجزائري ترقية الكتاب والمطالعة، من خلال منح إعانات مالية مباشرة من قبل الدولة، عن طريق حساب التخصيص الخاص الذي يحمل عنوان " الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها" والذي أصبح يسمى فيما بعد " الصندوق الوطني لتطوير الفن، والتقنية ،والصناعة السينماتوغرافية ترقية الفنون والآداب"، شريطة أن تكون ممارسة الأنشطة المتعلقة بالكتاب، رئيسية فضلا عن ضرورة استجابة ممارسي هذا النشاط للالتزامات التي ينص عليها القانون.[3]

---

[1]. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-191 يحدد كيفيات التصريح المسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه، العدد 41، مؤرخ في 12 يوليو 2016

[2] . المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 16-191 يحدد كيفيات التصريح المسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه، المرجع نفسه.

[3]. موحوس ، محمد " مشروع قانون الكتاب في الجزائر: قيمة مضافة لترقية القطاع" في مجلة ((إشارة)) مجلة علوم المعلومات ، علم الأرشيف وعلم المكتبات ، ع 06، 2016، الجزائر. ص23.

وقد نصت المادة 02 من القرار الوزاري المشترك يحدد قائمة ايرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها حيث تنص على :

- إنجاز عمليات طباعة ونشر الكتب وغيرها من النشريات.
- الكتابة الأدبية.
- إنجاز عمليات ترقية الكتب وغيرها من النشريات.
- إنجاز ترجمات لأعمال أدبية.[1]

أما فيما يخص الإعانات المباشرة التي تقدمها الدولة لتطوير الكتاب وترقيته طبقا لنص المواد 35 إلى 38 من القانون رقم 15-13 الذي يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، حيث يحدد الشروط الواجب توفرها في المستفيد من الدعم المالي والهدف من ذلك يكمن فيما يلي:

1-الدفع بالمؤلفين، والفاعلين في مجال الكتاب لإيجاد نوع من التمويل غير التقليدي لإنتاج وتوزيع الكتاب.

2-تشجيع الاستثمار في مجال الملكية الفكرية وتخفيض نسبة الضريبة على أصحابه,

3-تخصيص جزء من عائدات حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتوجيهها لدعم وتطوير إنتاج الكتاب.

4-الإبقاء على الدعم الحكومي لتشجيع الإبداع الأدبي.

وعليه يستفاد من كل ذلك ان إنشاء الصندوق جاء كآلية تسمح بإسهام الجميع في تمويل ودعم المشروعات الثقافية ومنها دعم وتطوير وترقية الكتاب.[2]

[1] . الماد 02 من قرار وزاري مشترك ، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 التي عنوانه" الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها، العدد 24، المؤرخ في 05 مايو 2013.

[2] . الغلام ، قعنب. صلاحيات وزارة الثقافة ومؤسساتها في حماية حقوق مؤلفي الكتب. المرجع السابق. ص08

الفرع الثاني: المركز الوطني للكتاب

1-أهمية إنشاء المركز ومهامه:

تعرفه المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 09-202 المؤرخ في 27 مايو 2009 المتضمن إنشاء مركز وطني للكتاب بأن:" المركز الوطني للكتاب مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص المركز".[1]

مكلف بترقية الكتاب وتطويره، ويوضع هذا الأخير تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة.

1-2-مهامه:

يتولى المركز في إطار مهامه، مهمة ترقية الكتاب وتطويره ويكلف حسب ما حددته المادة 05 من المرسوم الرئاسي 09- 202 المتضمن إنشاء مركز وطني للكتاب حيث يكلف بما يلي:

- تشجيع جميع أساليب التعبير الأدبي والمساهمة في نشر الأعمال الأدبية بجميع أشكالها.
- اقتراح كل عمل ومبادرة من شأنها المساعدة في تفعيل نشر الكتاب وتوزيعه وترقية المطالعة العمومية.
- دعم كافة المراحل التي يمر بها الكتاب.
- إبداء الرأي حول كل مشروع يوجه لوزارة الثقافة بهدف الحصول على المساعدة والإعانة الموجهة لمختلف المتدخلين في مراحل الكتاب وذلك بطلب من وزارة الثقافة.
- القيام بتحقيقات ودراسات حول الكتاب تتمثل في جمع وحساب وتحليل جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإحصائية وغيرها المتعلقة بالمطالعة ونشر الكتاب وطبعه وتوزيعه.
- القيام بمهام الدراسة والتقييم والخبرة والاستشارة في مجال مكتبات المطالعة التابعة لقطاع الثقافة.
- المشاركة في تنظيم لقاءات ومعارض وتظاهرات متعلقة بترقية الكتاب الجزائري وإشعاعه.[2]

---

[1] . المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 09-202 ، يتضمن إنشاء مركز وطني للكتاب، العدد 33، المؤرخ في 31 مايو 2009.

[2]. المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 09-202 ، يتضمن إنشاء مركز وطني للكتاب، المرجع نفسه.

2- التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب:

يضم التنظيم الداخلي للمركز حسب المادة 02 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 مايو 2010 الذي يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب، تحت سلطة المدير الأقسام التالية:

-قسم دعم الكتاب

-قسم تطوير الكتاب

-مصلحة الإدارة والوسائل العامة.[1]

أ-قسم دعم الكتاب:

يكلف حسب المادة 03 من القرار الوزاري المشترك بما يلي:

-إعداد شروط وكيفيات منح مساعدات النشر والترجمة والتزامات المستفيدين.

- استقبال ملفات مساعدة الإبداع الأدبي ومعالجتها ومتابعتها.

- السهر على مطابقة النشريات المدعمة للشروط المرتبطة بمنح المساعدات.

- تقديم المساعدة والدعم التقنيين لمكتبات المطالعة العمومية.[2]

ب-قسم تطوير الكتاب:

يكلف قسم تطوير الكتاب حسب ما تنص عليه المادة 04 من القرار الوزاري المشترك، المحدد للتنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب بما يلي:

- وضع الأدوات والوسائل الضرورية لتنظيم التظاهرات والأنشطة الترقوية حول الكتاب.

- تنظيم المسابقات والجوائز الأدبية.

---

[1]. المادة 02 من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 10 مايو سنة 2010، يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب، المرجع السابق.

[2] . المادة 03 من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 10 مايو سنة 2010، يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب، المرجع نفسه.

– إقامة العلاقات مع منظمات المحترفين والجمعيات والمؤسسات التي لها صلة مع قطاع الكتاب والمحافظة على استمراريتها.

– استغلال الدراسات والتحقيقات والخبرات التي يبادر بها المركز وتقييمها.

– ضمان طباعة النشرة المتعلقة بأنشطة المركز وتوزيعها.[1]

3–علامة الجودة لدور نشر الكتب:

يقصد بعلامة الجودة من خلال نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 21– 263 المؤرخ في 13 يونيو 2021، يحدد شروط وكيفيات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب حيث تنص على أنه:" يقصد بعلامة الجودة ، في مفهوم هذا المرسوم الختم المهني الذي يثبت توفر الشروط المحددة في هذا المرسوم المتعلقة بدور نشر الكتب ومكتبات بيع الكتب".[2]

3–1–شروط منح علامة الجودة:

للحصول على علامة الجودة الخاصة بدور نشر الكتاب يجب توفر الشروط التالية والمحددة في المادة 06 من مرسوم تنفيذي رقم 21–263 والتي تنص على مايلي:

تمنح علامة الجودة لدور نشر الكتاب التي تستوفي الشروط التالية وهي:

- احترام كل الشروط المتعلقة بممارسة نشاط النشر.
- أن يكون الناشر أو المسير ذا مستوى جامعي أو دراسات في التخصص وخبرة في النشاط لا تقل عن خمس (5) سنوات في ميدان النشر أو أن يتمتع بخبرة مهنية لا تقل عن سبع(7) سنوات.
- التوفر على لجنة القراءة.
- التزام دور النشر بالإجراء المتعلق بالإيداع القانوني والرقم الدولي الموحد للكتاب (ردمك).

[1] . المادة 04 من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 10 مايو سنة 2010، يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب، المرجع نفسه.

[2].المادة 02 من مرسوم تنفيذي رقم 21–263 ، يحدد شروط وكيفيات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها، العدد 49، المؤرخ في 22 يونيو 2021.

- أن تكون الكتب المنشورة ذات جودة ووفق المواصفات والمعايير المعترف بها دوليا، ولا سيما منها احترام المقاييس المتعلقة بالورق المستعمل في النشر وشروط نشر الكتاب في الجزائر.
- أن يكون المقر الرئيسي لدار نشر الكتاب في الجزائر.
- الدفع المنتظم لمستحقات المؤلفين أو المترجمين وفق عقود النشر.[1]
- نشر خمسة(5) عناوين على الأقل، باستثناء العناوين المنشورة في إطار برامج الدعم، لثلاثة (3) مؤلفين مختلفين خلال الخمس (5) سنوات الأخيرة، ويجب ان تكون عملية نشر وطبع هذه الكتب في الجزائر.
- إنجاز دليل عام للنشريات وتحيينه سنويا.
- المشاركة على الأقل في معرضين وطنيين للكتاب ومعرض دولي للكتاب.[2]

أما من ناحية ملف طلب علامة الجودة فقد حددتها المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 21- 263 في النقاط التالة:

-طلب خطي .

-شهادة تثبت المستوى الجامعي أو الدراسات في التخصص، عند الإقتضاء.

-تقرير عن النشاطات للخمس (5) سنوات السابقة.

-القائمة الإسمية لأعضاء لجنة القراءة.

-التصريح الشرفي بدفع مستحقات المؤلفين و/ أوالمترجمين.

-نسخة من بطاقة أو شهادة الترقيم الجبائي.

[1]. المادة 06 من مرسوم تنفيذي رقم 21-263 ، يحدد شروط وكيفيات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها، المرجع السابق.

[2]. المادة 06 من مرسوم تنفيذي رقم 21-263 ، يحدد شروط وكيفيات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها، المرجع نفسه.

-دليل عام للنشريات للسنوات الخمس(5) السابقة.[1]

ويرسل ملف طلب الحصول على علامة الجودة لدور النشر ومكتبات بيع الكتب إلى المركز الوطني للكتاب للدراسة التقنية وإبداء الرأي حول منح علامة الجودة أو رفضها، بحيث تسلم هذه الأخيرة بموجب قرار من الوزير المكلف بالثقافة بعد أخذ رأي المركز الوطني للكتاب وفق ما تنص عليه المواد 11 و12 من المرسوم التنفيذي رقم 21- 263.

[1] . المادة 07 من مرسوم تنفيذي رقم 21-263 ، يحدد شروط وكيفيات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها، المرجع نفسه.

خلاصة:

ما يمكن أن نوضحه أن من بين مضامين الحقوق المادية للمؤلف نجد : حق النشر أو الاستنساخ وهو حق استئثاري خاص به دون غيره، يتنازل به المؤلف عن حقوقه للناشر مقابل عائد مالي سواء بقيمة تناسبية أو جزافية، وأثر هذا العائد المالي على حركة التأليف في الجزائر وفق سياسة دعم أنشطة وسوق الكتاب. وقد نظمت الجزائر عملية ترقية الكتاب وفق قوانين منظمة لذلك منها: القانون 15-13 المنظم لأنشطة وسوق الكتاب حيث أوكلت المهمة للوزارة المكلفة بالثقافة والهياكل التابعة لها منها، المركز الوطني للكتاب، وتدعيمها بالصندوق الوطني لدعم الفنون والآداب بحيث يساهم هذا الأخير بدعم المؤلفين ودور النشر التي تنشط في الجزائر وتخضع للقانون الجزائري، إضافة إلى توفير الدعم للكتب التي تقوم مؤسسات النشر الجزائرية بتصديرها للخارج دون أن ننسى التحفيزات التي تقدمها الهيئات المعنية للمؤسسات السالفة الذكر من أجل المشاركة في المعرض الدولي للكتاب المنظم سنويا بالجزائر وفي مقدمتها الإعفاءات الضريبية وغيرها ....

إلى جانب المكتبات العمومية التي لها دور فعال في تحفيز المؤلفين وكذا دور النشر من خلال القوانين المنظمة لعمل هذه الأخيرة منها: إقامة المعارض والنشاطات الخاصة بترقية الكتاب وزيادة المقروئية في أوساط الفئات المختلفة للمجتمع الجزائري.

الفصل الثالث:

دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات

يسعى كل مؤلف عند تأليف عمله الفكري إلى إيصاله إلى الجمهور بشتى الطرق ، ولن يتم ذلك إلا بواسطة وسيط يقوم بهذا العمل بدلا عنه، يكون ذا شهرة ومتمرس وذو خبرة في ميدان النشر والتوزيع ألا وهو الناشر بحيث يمكنه توزيع وإيصال هذا الإبداع الفكري إلى اكبر شريحة ممكنة ، وهنا تبرز أهمية الناشر ومؤسسات النشر بالقيام بهذا الدور على أكمل وجه ولكن يجب أن تكون العلاقة بين المؤلف والناشر مبنية على الصدق والنزاهة ومحترمة للتشريعات المعمول بها في الجزائر ، بحيث تحصي الجزائر العديد من دور النشر العمومية منها والخاصة وتهتم بجميع مناحي الحياة الثقافية لكل شرائح المجتمع وهي هدف دراستنا هاته.

المبحث الأول: التعريف بعينة الدراسة

لقد أحصت الجزائر 507 دار نشر تجارية خاصة مع نهاية العام 2000، وتضاعف العدد بصورة كبيرة خلال 16 سنة الموالية ليبلغ 3193 دار مع نهاية سنة 2017 مسجلا زيادة قدرها 630% تبعا للإحصائيات المقدمة من قبل المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2021، إضافة إلى دور النشر العمومية، وكلها تعنى بميدان النشر وترقية الكتاب بدعامتيه الورقية والإلكترونية إضافة إلى المشاركة في مختلف التظاهرات المتعلقة بالكتاب سواء داخل الوطن أو خارجه بحيث كل واحدة منهم لها بصمتها في ميدان النشر والتوزيع .

أولا: التعريف بدور النشر

1- دار هومة للنشر والتوزيع:

دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع من المؤسسات التي ظهرت سنة 1995 وهي تعمل على نشر الكتب في جميع المجالات : قانون – اقتصاد – علوم اجتماعية – علوم إنسانية – قصص أطفال باللغات الثلاثة. وهي تقوم بطباعة ونشر الكتب، المنشورات...مقرها أولاد فايت بالجزائر العاصمة .[1]

[1] . الموقع دار هومة :https://www.tumblr.com/editionshouma تم الاطلاع يوم: (2025/04/28)

2- دار بلقيس للنشر:

أسست دار بلقيس في بحر عام 2006 وكان هدفها الأساسي هو نشر المعرفة العلمية كخطوة أولى ، قامت بإصدار أهم النصوص القانونية الجزائرية السارية المفعول و هذا من خلال " سلسلة القانون في متناول وخدمة الجميع " ، " مهن القضاء "، " رسائل ومذكرات "، ومختلف كتب القانون، السياسة، والاقتصاد، رامية من وراء ذلك تعميم الثقافة القانونية. مقرها الدار البيضاء بالجزائر العاصمة.[1]

3-دار الخلدونية للنشر:

تأسست دار الخلدونية للنشر سنة 2001 ، وهي دار خاصة متخصصة في صناعة الكتاب وتهتم بجميع مجالات المعرفة من: القانون، التجارة، المالية ،الاقتصاد.... الخ ، تهتم بالنشر التقليدي والإلكتروني على حد سواء مقرها في القبة بالجزائر العاصمة .[2]

4-دار المثقف للنشر:

تأسست دار النشر في سنة 2015، وكانت بدايات نشاطها في تللك السنة وهي عبارة عن دار نشر خاصة تقليدية ، تقوم بنشر الكتب في جميع التخصصات ، شاركت في عدة معارض منها المعرض الدولي سيلا 2019 بمنشوراتها ، مقرها بولاية باتنة .[3]

---

[1].الموقع دار بلقيس https://www.facebook.com/belkeisedition/about_details?locale=ar_AR تم الاطلاع يوم (2025/04/28)

[2] . الموقع دار الخلدونية
https://www.facebook.com/khaldounia.edition/about_profile_transparency?locale=ar_AR
تم الاطلاع يوم(2025/04/28)

[3]. الموقع دار المثقف https://www.facebook.com/elmothakaf/about?locale=ar_AR تم الاطلاع يوم (2025/04/28)

5-دار دواة للنشر والتوزيع:

تأسست دار دواة حديثا حيث بدأ نشاطها سنة 2021، وهي دار نشر خاصة تقليدية تهتم بنشر الكتاب في مجالات عديدة كالرواية، الاقتصاد، القانون، تجارة ....الخ ، ومقرها بالجزائر العاصمة .[1]

6-دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع:

تأسست دار الخليل القاسمي للنشر سنة 2004، وهي عبارة عن دار نشر خاصة تقليدية تنهم بالنشر في ميدان التراث الإسلامي سواء الدولي أو المحلي، مقرها في بوسعادة ولاية المسيلة.[2]

7-الدار الجزائرية للكتاب:

تأسست الدار الجزائرية للكتاب سنة 1998، وهي عبارة عن دار نشر خاصة تقليدية مختصة في نشر الكتاب الأكاديمي باللغتين العربية والأجنبية، مقرها في بئر خادم بالجزائر العاصمة.[3]

---

[1]. الموقع دار دواة https://www.facebook.com/pB9-100064817042945- تم الاطلاع يوم (2025/04/28)

[2]. الموقع دار الخليل القاسمي https://www.facebook.com/share/196CPPYKyj/?mibextid=qi2Omg تم الاطلاع يوم (2025/04/28)

[3].الموقع دار الجزائرية للكتاب https://www.facebook.com/p/Dar-el-Djazairia-B1100063756645753/?locale=ar_AR&__rdr تم الاطلاع يوم (2025/04/28)

8-دار الموج الأخضر للنشر:

مؤسسة نشر تنشط في حقل اقتصاد المعرفة. يتمثل نشاطها بالأساس في صناعة الكتاب خصوصا، و المنتَج المعرفي عموما، باستعمال التقنيات الرقمية الحديثة، تصميما، وتنسيقا و إخراجا و تسويقا. عبارة عن دار نشر تقليدية وإلكترونية في نفس الوقت مقرها ولاية تلمسان.[1]

9-دار المحبة للكتاب:

مؤسسة نشر تنشط في نشر الكتاب في جميع التخصصات: الأدب ، الحقوق، الروايات، الاقتصاد، التجارة ....الخ، وهي دار نشر خاصة تقليدية بدأت في النشاط الفعلي بتاريخ: 2003/03/04 مقرها بالجزائر العاصمة.[2]

10-دار جسور للنشر:

دار جسور للنشر والطباعة والتوزيع مؤسسة تعمل في مجال نشر و طباعة و توزيع الكتاب، تأسست سنة 2006م، أنشأها أصحابها بعد بدأ المسيرة في عالم الكتاب عام 1994م ويستمرون في رفع تحدي التعليم والتثقيف عن طريق النشر و الطباعة والتسويق وكذا تنظيم النشاطات الثقافية، وتهتم أيضا بنشر كتب الأطفال مقرها بالمحمدية في الجزائر العاصمة.[3]

---

[1]. الموقع دار الموج الأخضر https://www.facebook.com/EditionGreenWave تم الاطلاع يوم (2025/04/28)

[2] . الوكيل المعتمد بإقامة المعرض بجامعة ابن خلدون بتاريخ:2025/04/21

[3] .الموقع دار جسور https://www.facebook.com/joussourdz/?locale=ar_AR تم الاطلاع (2025/04/28)

11-دار الكاتب للنشر:

تأسست دار الكاتب للنشر سنة 2021، وهي عبارة عن دار نشر خاصة تهتم بنشر الكتاب في جميع التخصصات، سواء بالطريقة التقليدية أو الإلكترونية، مقرها بالجزائر العاصمة.[1]

ثانيا: تحليل عينة الدراسة

التوزيع الجغرافي لدور النشر	عددها	النسبة المئوية
الوسط	08	%73
الغرب	01	%09
الشرق	01	%09
الهضاب	01	%09
الجنوب	00	00
المجموع	11	%100

الجدول رقم(03): يمثل التوزيع الجغرافي لدور النشر

[1] . الموقع دار الكاتب

https://www.facebook.com/profile.php?id=100067548676813&sk=about&locale=ar_AR تم الاطلاع (2025/04/28)

الشكل رقم(01): يمثل التوزيع الجغرافي لدور النشر

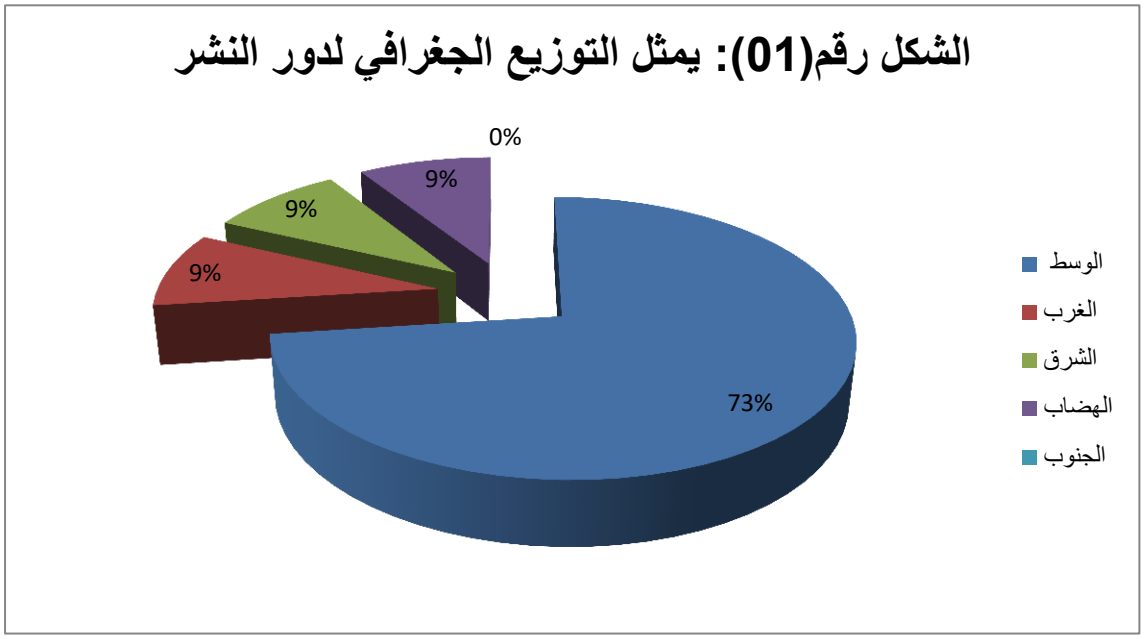

يظهر لنا من خلال الجدول الموضح أعلاه أن 11 دور نشر أي ما يقارب 27% تجاوبوا مع الاستبيان من أصل 40 استمارة مقدمة عبر البريد الإلكتروني وكذلك من خلال الفيسبوك الخاص بدور النشر من مجموع دور النشر المتواجدة عبر التراب الوطني ، حيث كانت دور النشر المتواجدة بالوسط الجزائري أكثر استجابة بنسبة تقدر 73% والمتواجدة بالغرب بنسبة 9% مثلها مثل المتواجدة بالشرق بنسبة 9 % ونفس الشيء بالنسبة لدور النشر المتواجدة بالهضاب بنسبة 9% ، وهذا الأمر يدفعنا للتساؤل حول غياب تفاعل دور النشر المتواجدة في كبريات المدن سواء بوهران و قسنطينة ولا ننسى منطقة الجنوب.

وهذا يدفعنا إلى القول بعدم اهتمام دور النشر بالإجابة على الاستبيان أو الخوض في حيثيات محتوى الأسئلة المطروحة في الاستبيان ، وربما جهلهم بحقوق النشر وعدم فهمهم لسياسة دعم وترقية الكتاب إضافة إلى ذلك فتجاوب دور النشر في الوسط حول الاستبيان يعطي الإنطباع بمدى وعي القائمين عليها حول بلورة رؤيتهم حول سياسة نشر ودعم الكتاب في الجزائر على ضوء القوانين المنظمة لذلك.

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الاستبيان

تتواجد بالجزائر العديد من دور النشر العمومية منها والخاصة وكلها تنشط في ميدان دعم وترقية الكتاب، إضافة إلى الإسهام في نشر الإنتاج الفكري الخاص بالمؤلفين مع مراعاة الحقوق المعنوية والمادية له ، وفي هذا الصدد نجد أن أغلب العقبات التي تقف حول النهوض بحركة التأليف هو الحق المادي الذي يربط المؤلف بالناشر وعلى ضوء ذلك نظم المشرع الجزائري هذا النشاط من خلال وضع قوانين وهيئات منظمة لعملية النشر وترقية أنشطة الكتاب.

أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الأول:

لم يعد دخول ميدان النشر مقتصرا على الرجال دون سواهم من النساء ، حيث تباينت الرؤى في الآونة الأخيرة حول دخول النساء ميدان ممارسة المسؤولية والتسيير لدى معظم دور النشر.

1-بيانات خاصة بالناشر:

1-2-الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	08	%73
أنثى	03	%27
المجموع	11	%100

الجدول رقم (4): يوضح توزيع الجنس على رأس دور النشر

الشكل رقم (2): يمثل توزيع الجنس عل رأس دور النشر

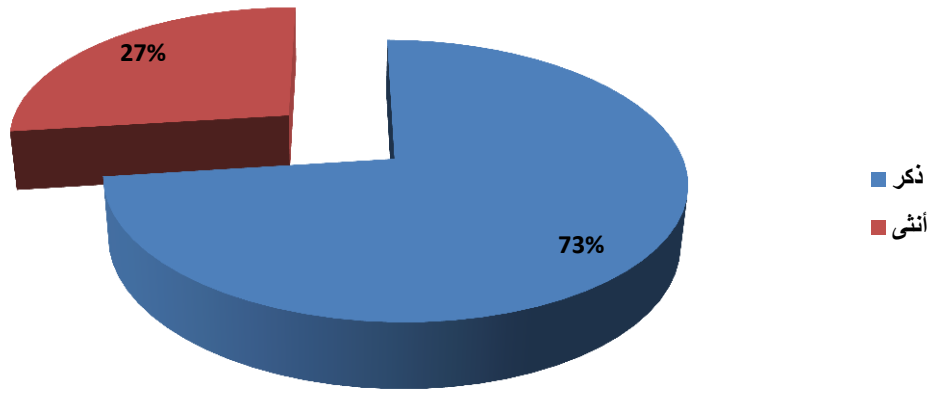

غالبا ما تكون المسؤولية على دار النشر من نصيب الذكور خلافا عن الإناث ، لكن ما هو ملاحظ هو دخول العنصر النسوي ميدان تسيير دور النشر حيث نرى أن نسبة 73% من عينة الدراسة نجد النصيب الأكبر على القائمين على دور النشر من الذكور لطبيعة العمل المنوط بهم في تسيير هكذا مؤسسات التي تتطلب الصبر والثبات والتحدي في مواجهة الصعاب وكذا الحنكة في التسيير وفقا لمعايير الممارسة الفعلية في الميدان، بالمقابل نجد ما نسبته 27% من فئة الإناث أصبحت تجد لنفسها موطئ قدم في عالم تسيير دور النشر وتولي المسؤوليات في مجال أصبح حكرا على الذكور ربما لاعتبارات أخرى: منها التجربة في ممارسة المهنة لاكتساب الخبرة والتطلع حول آفاق هذه المهنة.

1-3- السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 25 إلى 35	01	%09
من 35 إلى 45	02	%18
من 45 فما فوق	08	%73
المجموع	11	%100

الجدول رقم(5): يمثل توزيع السن للناشر

الشكل رقم (3): يمثل توزيع السن للناشر

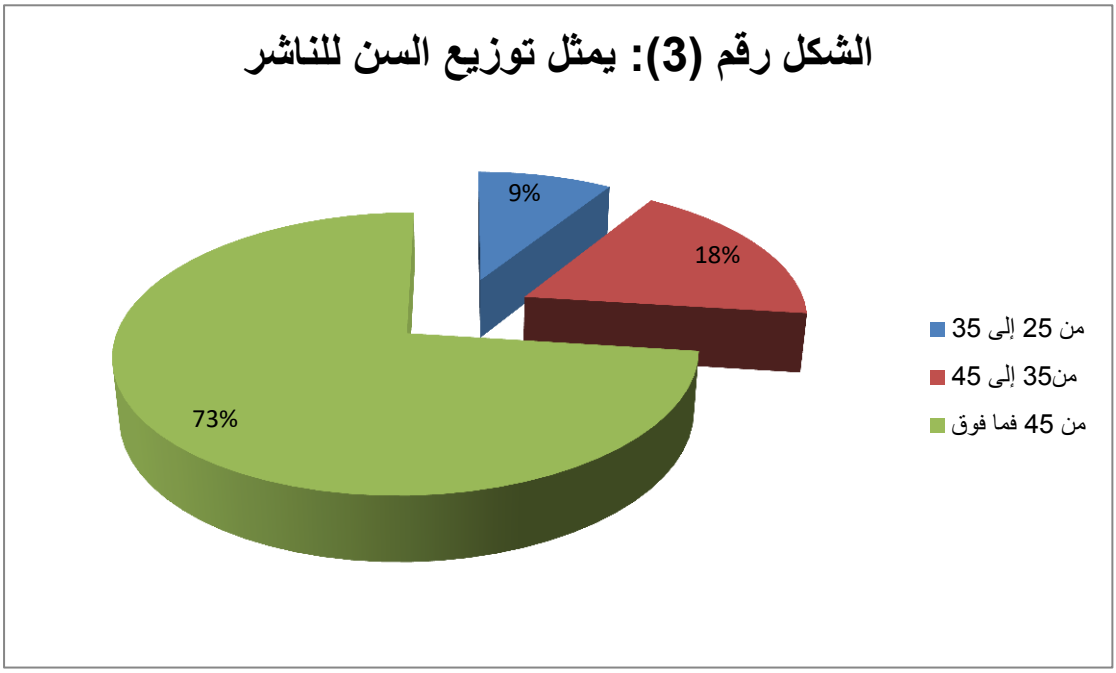

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه اتضح لنا أن فارق السن الأكبر المتمثل في 45 سنة فما فوق بمثابة النسبة الأكبر تقدر حوالي 73% مقارنة بالمستوى من 35 إلى 45سنة الذي هو في حدود 18% وأخيرا من 25 إلى 35 سنة بنسبة 09%، وهذا يعطينا انطباعا بأن جل دور النشر توظف كوادر بشرية لها خبرة في الميدان سواء في الإدارة العمومية ، أو في مؤسسات اقتصادية، ناهيك عن مؤسسات أخرى تعطي فرصة للشباب لإثبات قدراتهم واكتساب الخبرة في العمل والاحتكاك بدور نشر أخرى لها سمعة تساهم في ديمومة عمل هذه الدار وسط المنافسة الشرسة من قبل دور النشر الأخرى.

2-المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	06	%55
ماستر	03	%27
دراسات عليا	01	%09
تعليم ديني	01	%09
المجموع	11	%100

الجدول رقم (6): يمثل المستوى التعليمي لدى الناشر

الشكل رقم (4): يمثل المستوى التعليمي لدى الناشر

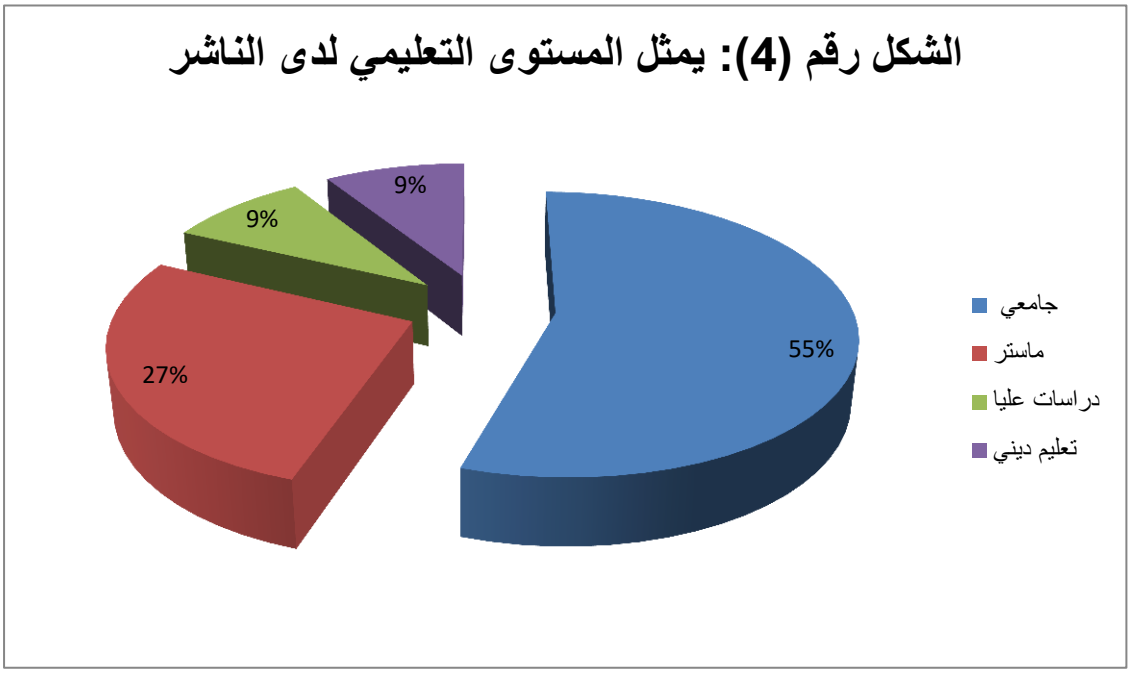

تبعا للنتائج المتحصل عليه من الجدول المذكور أعلاه نجد أن نسبة الذين يحملون المستوى الجامعي تصل نسبتهم إلى 55% دون توضيح المستوى بالضبط مقارنة بحاملي شهادة الماستر الذين هم في حدود نسبة 27% أما البقية مثلا: الدراسات العليا بنسبة 9% أما التعليم الديني فتبلغ نسبته 9% سواء في المعاهد العليا

المتخصصة أو الجامعات ولهذا نجد أن كل دور النشر لدى عينة الدراسة تعتمد في توظيف الكفاءات الجامعية المؤهلة كل في تخصصها لتسيير شؤون دار النشر، ومعرفة حيثيات التسيير وفق القوانين والتشريعات المنظمة لذلك إضافة إلى إمكانية الإلمام بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ناهيك عن معرفة القوانين المنظمة لسوق وأنشطة الكتاب.

3-التخصص:

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علم المكتبات	01	%09
رياضيات	01	%09
علوم تجارة	03	%28
علم النفس	01	%09
تراث إسلامي	01	%09
قانون	01	%09
أدب	01	%09
محاسبة	01	%09
إعلام سمعي بصري	01	%09
المجموع	11	%100

الجدول رقم (7): يمثل ميدان التخصص لدى الناشر

الشكل رقم (5): يمثل ميدان التخصص لدى الناشر

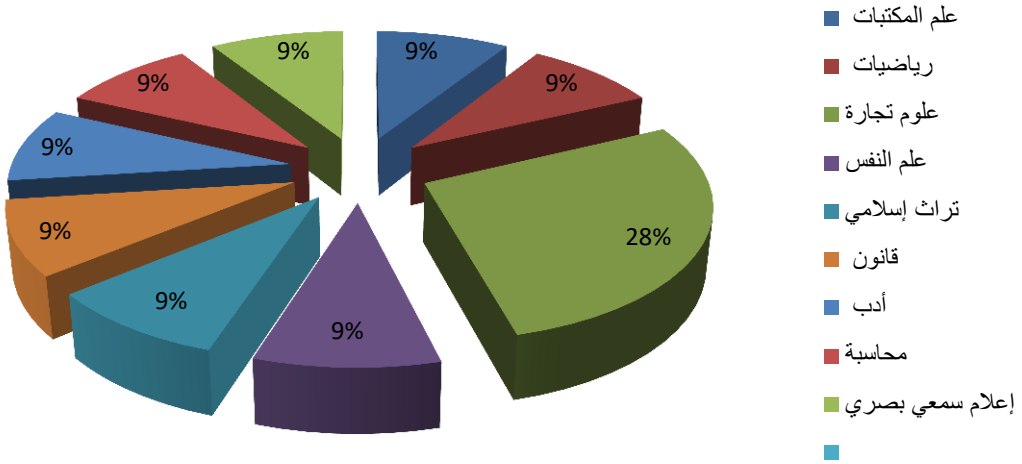

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول المذكور أعلاه ، نجد أن هنالك تنوع في التخصصات التي يحملها معظم الناشرين وكلها تصب في خانة المهنة التي يتولونها، بحيث نجد أن تخصص التجارة غالب على بقية التخصصات بنسبة 28%، ربما لكون مهنة الناشر هي مهنة تجارية صناعية بحتة بغض النظر عن اهتماماته بالكتاب وبحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة ناهيك عن أهدافه المتمثلة في الربح والعائد المالي الخاص به لا غير، مقارنة بالنسب الأخرى للتخصصات التي هي في حدود 09% وكل ينشط في ميدان تخصصه مثلا تخصص تراث إسلامي فهو يهتم بكل ما هو ديني وكذلك الحال بالنسبة لتخصص علم النفس والسمعي البصري، إضافة إلى القانون لكون معظم دور النشر لعينة الدراسة تختص في جميع مجالات المعرفة من كتب: القانون ،التجارة، الاقتصاد، المحاسبة، التاريخ، الأدب.....الخ.

-بيانات خاصة بدار النشر:

5- اسم المؤسسة أو دار النشر:

بالنسبة لاختلاف التسميات لدور النشر فنجدها مقترنة بعدة اعتبارات منها تسميات وفق تقاليد المنطقة ، أو متأثرة بشخصية ما مثل دار بلقيس ، أو مولعة بأحد أعلام الفكر وعلم الاجتماع مثل دار الخلدونية ، أو ممثلة في حب الوطن ككل مثل الدار الجزائرية .....الى غير ذلك من التسميات وكلها تدخل في خانة التميز وجذب الانتباه والاختصاص في ميدان معين دون غيرها، بحيث أنه كانت لنا معارف سابقة لتسميات لدور النشر: كدار الكتاب الحديث التي لها فروع في مصر والجزائر، دار التنوير، دار العزة والكرامة ، دار البصائر، ابن النديم.....الخ

6-مقر دار النشر:

مقر دور النشر	عددها	النسبة المئوية
الجزائر العاصمة	**08**	**%73**
تلمسان	**01**	**%9**
باتنة	**01**	**%9**
المسيلة	**01**	**%9**
المجموع	**11**	**%100**

الجدول رقم (08): يمثل مقر دور النشر

الشكل رقم (06): يمثل مقر دور النشر

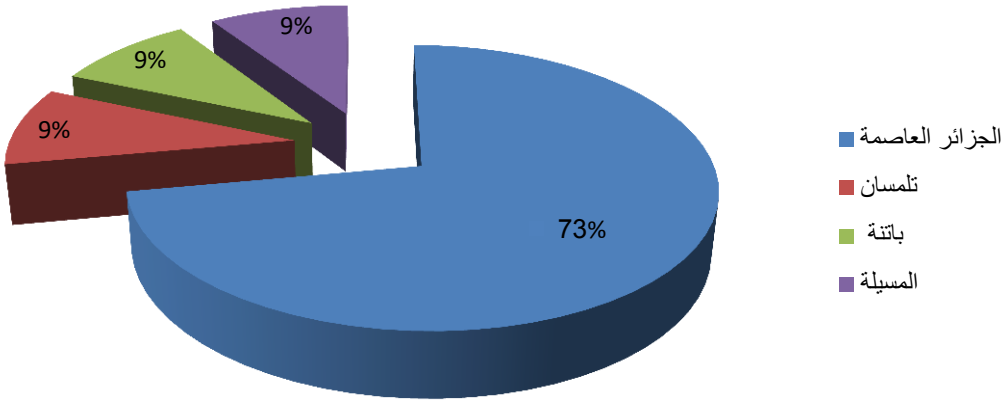

يكشف الجدول السابق عن تمركز واضح لدور النشر في الجزائر العاصمة، حيث تحتضن 73% من مجموعها، ما يعكس مركزية النشاط الثقافي والاقتصادي في العاصمة مقارنة بباقي الولايات. في المقابل، لا تمثل ولايات تلمسان، باتنة، والمسيلة سوى 9% لكل منها، مما يُظهر ضعفًا في التوزيع الجغرافي لدور النشر على المستوى الوطني. هذا التفاوت يدل على غياب التوازن في البنية التحتية الثقافية، ويعكس فجوة بين المركز والأطراف من حيث الفرص المتاحة للنشر والتوزيع. كما يؤثر ذلك سلبًا على التنوع الثقافي، إذ تُقصى الأصوات المحلية في المناطق الداخلية من المشهد الثقافي الوطني. من جهة أخرى، قد يعود هذا التمركز إلى وجود مؤسسات الطباعة والإعلام والدعم الرسمي في العاصمة. ويبرز من خلال هذه المعطيات ضرورة وضع استراتيجية وطنية لدعم دور النشر في مختلف الولايات. ويمكن تحقيق ذلك عبر تقديم حوافز للمستثمرين وتسهيلات إدارية في المناطق الداخلية. كما يُعد تشجيع الكُتّاب والمثقفين المحليين على إنشاء مبادرات نشر مستقلة خطوة ضرورية نحو تحقيق التوازن الثقافي بين مختلف مناطق الوطن وذلك دعما للإبداع الفكري المحلي.

7-تاريخ بداية النشاط :

تاريخ بداية النشاط	التكرار	النسبة المئوية
1998	01	%09
1999	01	%09
2001	01	%09
2003	01	%09
2004	01	%09
2006	02	%18
2015	01	%09
2021	03	%27
المجموع	11	%100

الجدول رقم(09): يمثل تاريخ بداية النشاط

الشكل رقم 07: يمثل تاريخ بدايةالنشاط

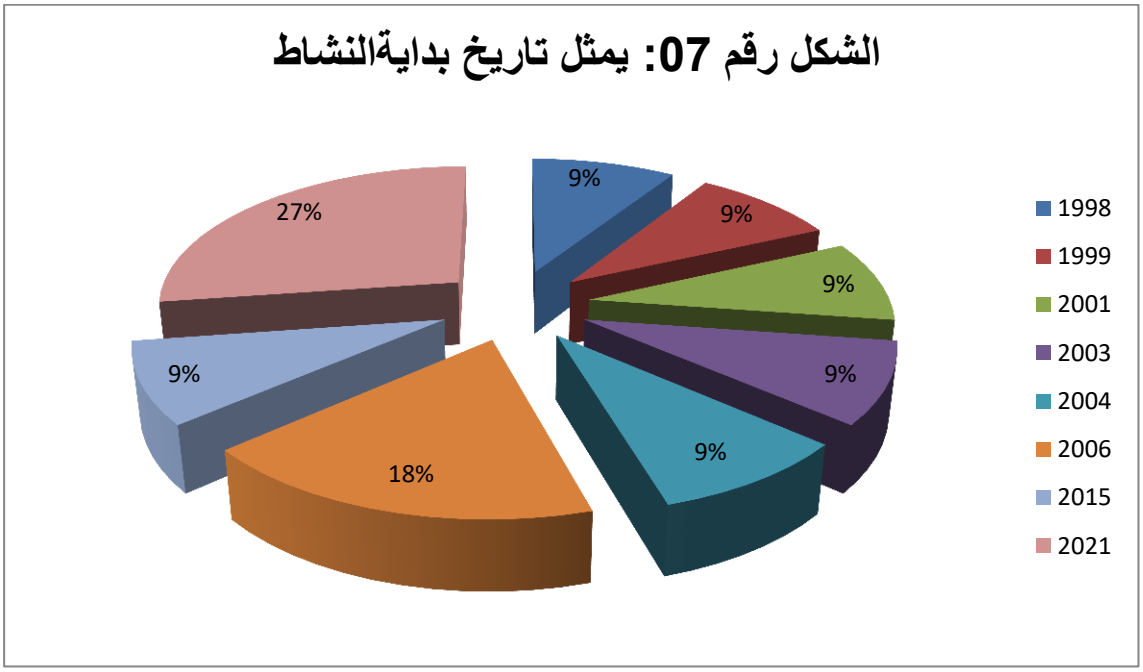

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول السابق الذكر يتبين لنا تفاوت تواريخ بداية النشاط لدور النشر في عينة الدراسة حيث تبدأ من سنة 1998 حيث شهدت طفرة في زيادة هذه الأخيرة بعد صدور القانون الخاص بالإيداع القانوني سنة 1996 وكذا ظهور بوادر الدعم

الحكومي للكتاب المستورد ثم تليها ظهور دور نشر في سنة 2003 الذي تزامن مع صدور الأمر 03-05 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

وبعدها توالت ظهور دور نشر أخرى على خلاف دور النشر العمومية المعروفة بحيث ازدهرت سنة 2015 بصدور القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب يليها اعتماد المعرض الدولي للكتاب بإقامته سنويا بحضور عدد كبير من دور النشر العالمية والمحلية وأخيرا سنة 2021 صدور المرسوم التنفيذي المتعلق ببيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية وهو ما أدى إلى ظهور دور نشر فتية حديثة كما هو موضح في الجدول ببلوغ نسبة 27% من عينة الدراسة.

8-نوع المؤسسة:

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
دار نشر تقليدية	06	%55
دار نشر إلكترونية	00	00
دار هجينة	05	%45
المجموع	11	%100

الجدول رقم (10): يمثل نوع المؤسسة

الشكل رقم (08): يمثل نوع المؤسسة

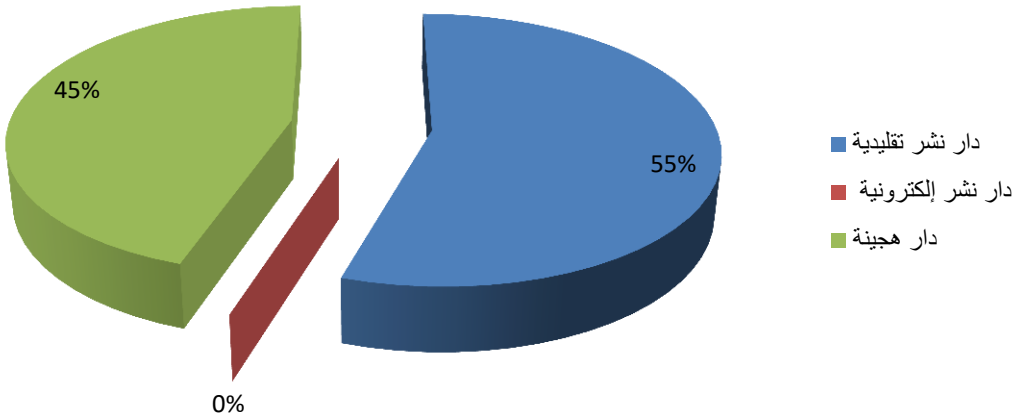

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتبين لنا طبيعة النشر لمختلف مؤسسات النشر بالدرجة الأولى فهي تعتمد على النشر التقليدي الورقي بنسبة 55% لعدة أسباب منها حماية الحقوق الملكية الفكرية للمؤلف فهي أكثر أمانا إضافة إلى المشاركة في المعارض سواء الدولية والمحلية وأيضا طبيعة توريد الكتب لمختلف المؤسسات التعليمية والأكاديمية فهي في الغالب تتم عبر النسخ الورقية ، أما من ناحية أخرى فهناك دور نشر هجينة تعتمد على الطريقتين في النشر التقليدية والإلكترونية عند الطلب فهي بذالك توافق بين الدعامتين حيث تبلغ نسبتها 45% من مجموع العينة. وفي الشق الأخير نلاحظ غياب كلي لدور النشر الإلكترونية البحتة وهذا راجع للأسباب السالفة الذكر إضافة إلى مشكل القرصنة والتتبع على شبكة الأنترنت وانتهاك حقوق الملكية الفكرية للمؤلف ونقص العوائد المالية للناشر.

9-الموقع الإلكتروني:

الموقع الإلكتروني	التكرار	النسبة المئوية
موجود	05	%45
غير موجود	06	%55
المجموع	11	%100

الجدول رقم(11): يمثل الموقع الإلكتروني

الشكل رقم (09): يمثل الموقع الإلكتروني

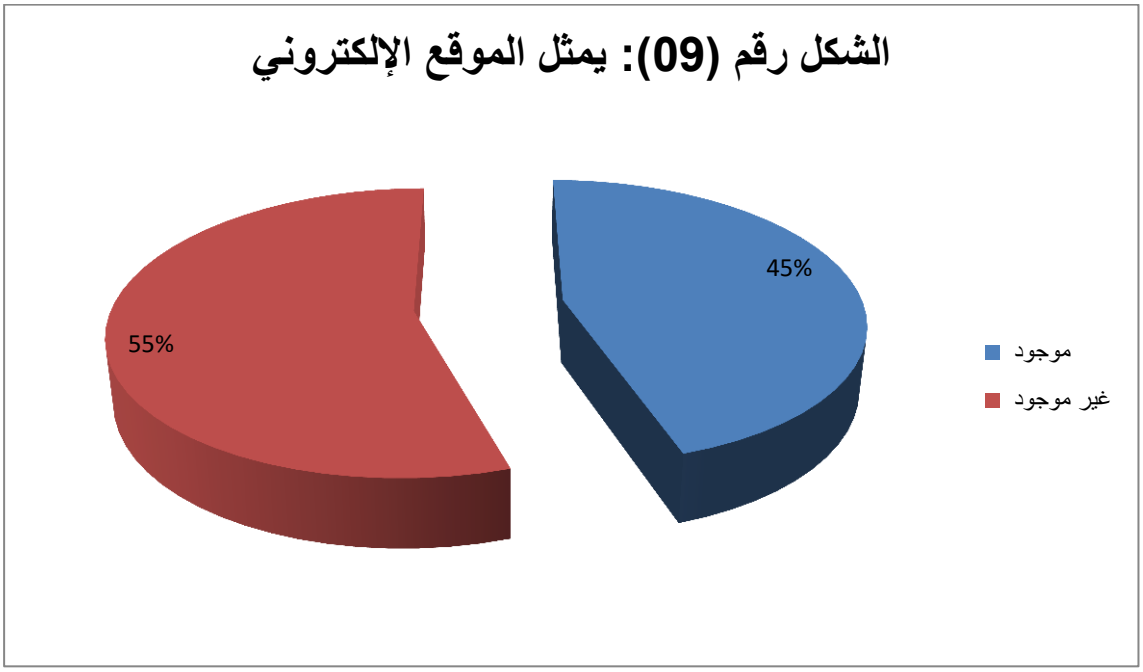

تبعا للنتائج المتوصل إليها من الجدول السابق يتبين لنا توفر الموقع الإلكتروني لدى دور النشر الهجينة وتبلغ نسبتها 45% من مجموع عينة الدراسة وهذا طبعا لطبيعة عملها بين التقليدي والإلكتروني بحيث ينص المرسوم التنفيذي الذي يحدد كيفيات بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية وجوب توفر موقع إلكتروني محدد.DZ والتنظيم في البيع يحدد وفق قانون التجارة الإلكترونية، وفي مقابل ذلك نجد ما نسبته 55% من دور النشر لا تحتوي على الموقع الإلكتروني لأن طريقة عملها تقليدية بحتة تعتمد على البيع التقليدي للمطبوع دون الحاجة إلى الموقع الإلكتروني.

10-الموقع على شبكات التواصل الاجتماعي:

شبكات التواصل الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
موجود	10	%91
غير موجود	01	%09
المجموع	11	%100

الجدول رقم (12): يمثل الموقع على شبكات التواصل الاجتماعي

الشكل رقم (10): يمثل الموقع على شبكات التواصل الإجتماعي

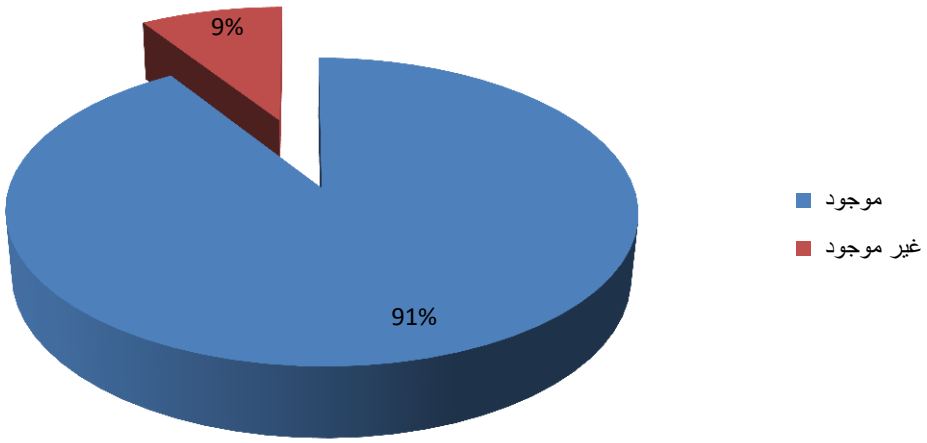

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول نجد أن ما نسبته 91% من دور النشر لعينة الدراسة تحتوي على موقع في شبكات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفيس بوك، حيث يساعدها في التسويق لمنتوجاتها وخدماتها باعتبار الفيس بوك يصل إلى أكبر شريحة مجتمعية على المستوى المحلي وكذا الدولي، إضافة الى القيام بومضات إشهارية حول المعارض التي شاركت فيه مختلف دور النشر والتخفيضات في الأسعار في حالة قبول النشر في تلك المؤسسة، على خلاف ما نسبته 09 % من دور النشر لا تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي معتمدة في

ذلك على المعارض التي تقوم بها في المؤسسات التعليمية والأكاديمية وكذا المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: تصورات حول حقوق المؤلف وتطبيقها

11-الإحاطة القانونية بحق المؤلف:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
إحاطة واسعة	07	%64
إحاطة متوسطة	04	%36
إحاطة قليلة	00	%00
لا أعرف شيئا عنه	00	%00
المجموع	11	%100

الجدول رقم(13): يمثل الإحاطة القانونية بحق المؤلف

الشكل رقم (11): يمثل الإحاطة القانونية بحق المؤلف

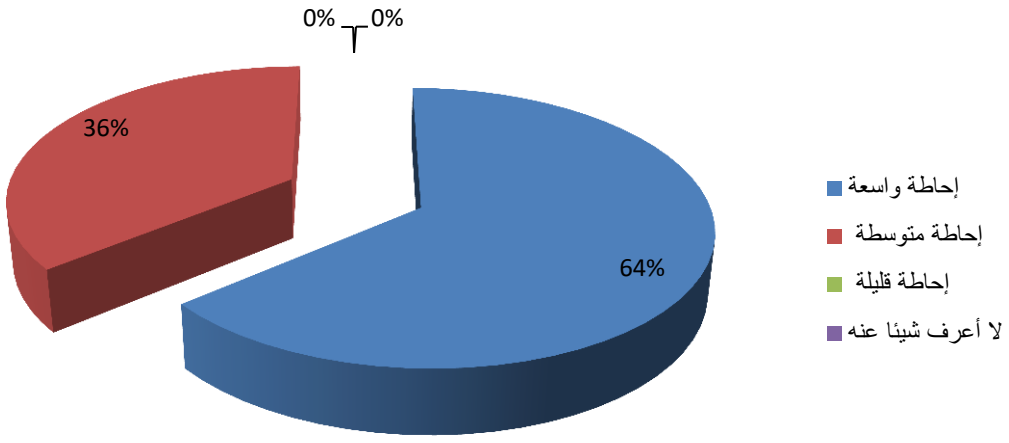

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول يمكن القول أن فئة كبيرة من القائمين على دور النشر وفق عينة الدراسة لها دراية واسعة بحق المؤلف وهذا ما تمثله نسبة 64% من مجموع المبحوثين ويمكن القول أن هذا يساعد المؤلف في الإبداع دون المساس بحقوقه المعنوية والمادية على وجه الخصوص ، أما بالنسبة للفئة الثانية والتي تبلغ نسبة الإحاطة بها 36 % وتعتبر بمثابة إحاطة متوسطة يمكن القول أن هناك خلل أو عدم الاطلاع بكفاية للنصوص القانونية المنظمة لقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة في الجزائر والمدرج ضمن الأمر 03-05 والتي بواسطته يمكن ابراز العلاقة بين المؤلف والناشر وحدود العلاقة بينهما وفق عقد النشر الذي يحفظ الحقوق المادية للمؤلف وكذا العائد المالي مقابل عملية النشر ، ومنه يمكن إدراج بعض الآليات كعقد دورات تكوينية إعلامية بين الناشرين والقانونيين لفهم قوانين حق المؤلف.

12-فعالية تطبيق قانون حق المؤلف في الجزائر على أرض الواقع:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
فعال	02	%18
غير فعال	02	%18
إلى حد ما	06	%55
لا أستطيع التقييم	01	%09
المجموع	11	%100

الجدول رقم (14): يمثل فعالية تطبيق قانون حق المؤلف في الجزائر

الشكل رقم (12): يمثل فعالية تطبيق قانون حق المؤلف في الجزائر

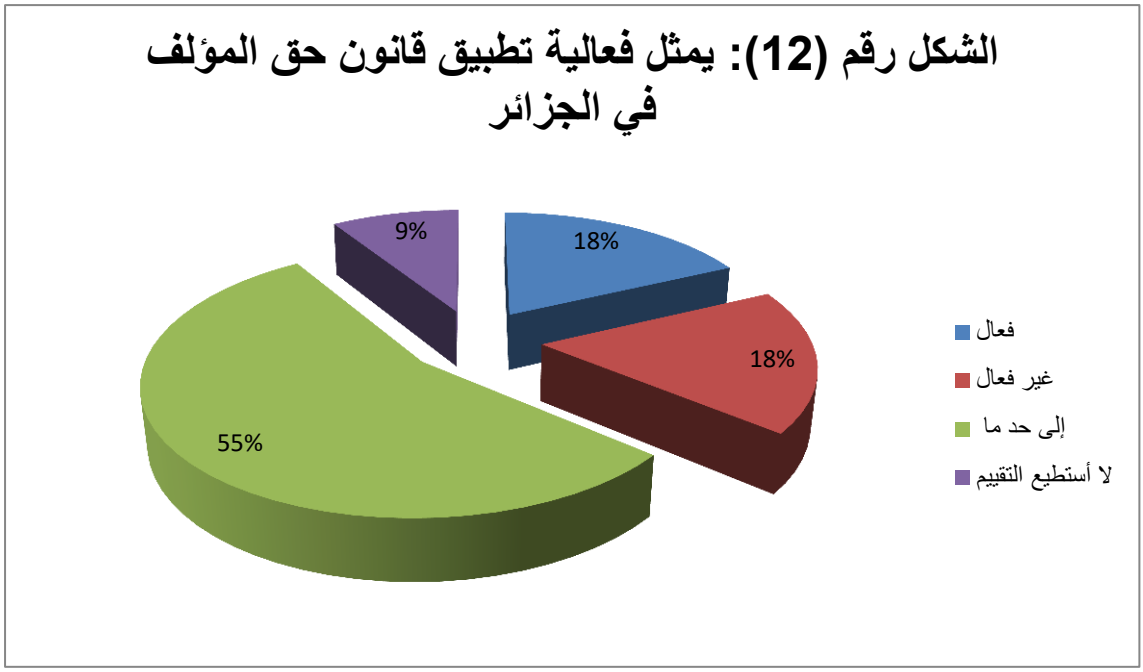

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أن ما نسبته 55 % من الناشرين يرون أن مدى تطبيق قانون حق المؤلف في الجزائر على أرض الواقع لا يرقى إلى طموحاتهم ربما بسبب القوانين المنظمة لحقوق المؤلف التي لا تعطي للناشر حرية التصرف في الحق المالي للمؤلف ، أو محدودية الدعم المالي المقدم من قبل الدولة.

وربما بسبب قلة حركة التأليف في الجزائر والرقابة المفروضة على إنتاج وتوزيع الكتاب في الجزائر، بينما تتساوى بعض آراء الناشرين حول فعالية وعدم فعاليته لتبلغ نسبة كل منهما حدود 18% هذا يمكن إرجاعه إلى فهم البعض لقانون حق المؤلف ومدى تطبيقه في الجزائر على أرض وفق رؤيته التجارية وما يعود عليه بفوائد جراء التعدي على بعض حقوق المؤلف دون أن يطاله القانون أما بالنسبة للفئة الثانية فتراه غير فعال نظرا لعدم إشراك الفاعلين في ميدان النشر في صياغة قانون حق المؤلف والمتمثل في نقابة الناشرين الجزائريين ، أما الفئة الأخيرة لم تستطع التقييم والتي قدرت نسبتها 09% ممتنعة عنه دون تفسير ربما لجهلها بالقوانين المنظمة لمهنة النشر والتأليف وحقوق المؤلف.

13-مساهمة قانون حق المؤلف في توفير الحماية للمؤلفين والناشرين للتشجيع على الإبداع:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	05	%45
لا	01	%10
إلى حد ما	05	%45
لا أعرف	00	%00
المجموع	11	%100

الجدول رقم (15): مساهمة قانون حق المؤلف في توفير الحماية للمؤلفين والناشرين للتشجيع على الإبداع

الشكل رقم (13): يمثل مساهمة قانون حق المؤلف في توفير الحماية للمؤلفين والناشرين

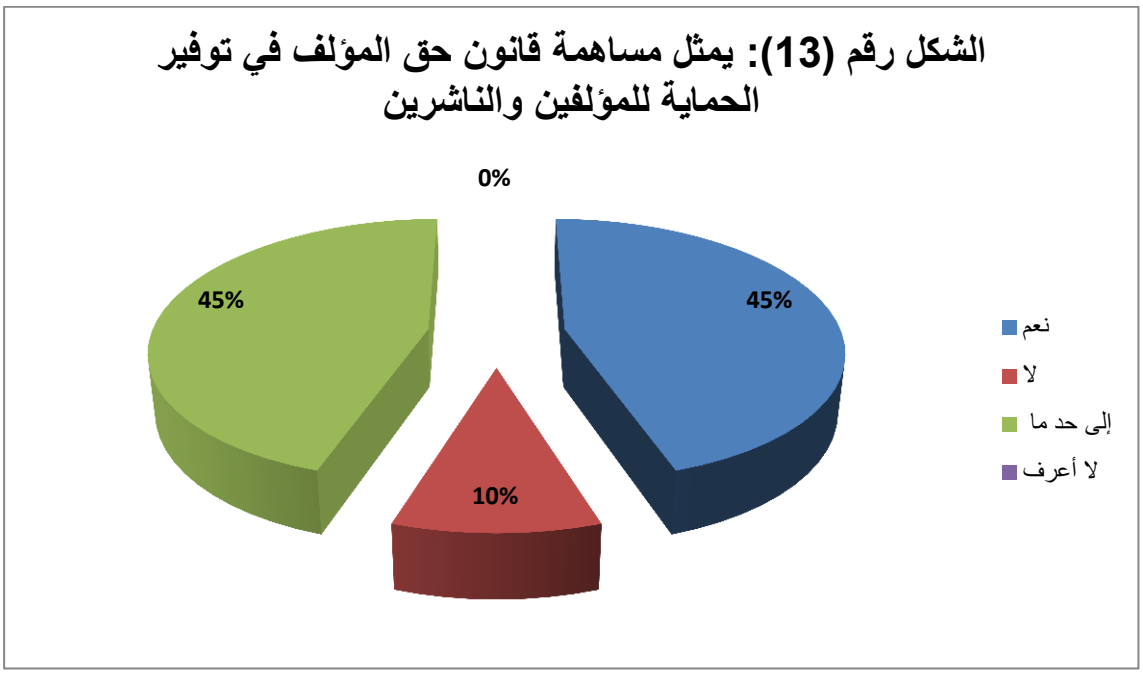

وفق النتائج المستخلصة من الجدول نجد أن هناك تساوي في النسب التي ترى في قانون حق المؤلف الحالي أنه يوفر الحماية الكافية للمؤلفين والناشرين على حد سواء والتي تبلغ نسبتها 45 % مثلها مثل الذين يرون أنه إلى حد ما يوفر الحماية الكافية مع بعض الشكوك حول مضامين المواد المدرجة في قانون حماية المؤلف والتي ربما تنقص من بعض الحماية لهم كناشرين مقارنة بوضعية المؤلف في الأمر 03-05 والذي يعطي حسبهم حقوق إضافية مقارنة بالناشر وخاصة في الحقوق المالية والتي عادة ما يرون فيها تجاوزات من قبل المؤلفين على حساب مصالح الناشر.

أما الفئة الأخرى والتي تقدر نسبتها 10 % من نسبة عينة الدراسة فلا ترى في القانون أي بوادر الحماية للمؤلفين والناشرين والتي بدورها أثرت في التشجيع على التأليف وهو ما استدلوا به من قلة التأليف في السنوات الأخيرة إلا في حالات قليلة والخاصة المتعلقة منها في فئة الأساتذة الجامعيين لحاجتهم للتأليف والنشر ضمن الترقية في المسار المهني أو الاستفادة منه في التدريس الأكاديمي.

14-التحديات التي بواجهها الناشرون فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف في الجزائر وتأثيرها على النشر:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ضعف آليات الرقابة والتنفيذ	06	%23
عدم وعي الجمهور بأهمية حق المؤلف	05	%19
عدم توفير الكتب بأسعار معقولة	02	%08
تكلفة الإجراءات القانونية لحماية الحقوق	01	%04
القرصنة	07	%27
صعوبة تتبع الانتهاكات على شبكة الأنترنت	05	%19
تحديات أخرى	00	%00
المجموع	26	%100

الجدول رقم (16): يمثل التحديات التي يواجهها الناشرون فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف في الجزائر

الشكل رقم (14): يمثل التحديات التي يواجهها الناشرون فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف في الجزائر

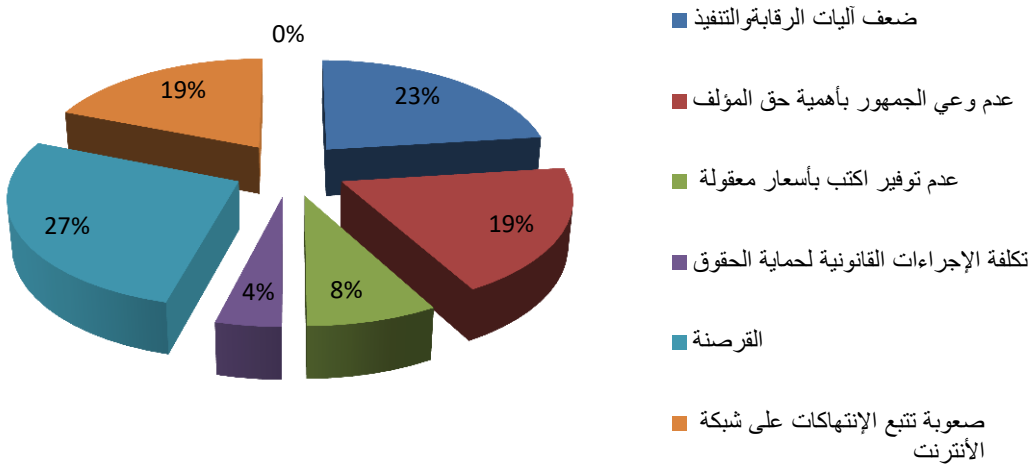

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق يمكننا إيجاز التحديات التي يواجهها الناشرون فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف فنجد التحدي الأول يتمثل في القرصنة بنسبة 27% التي تشكل تهديدا مباشرا للإبداع الفكري من خلال قرصنة الكتب الرقمية، التحميل غير القانوني عبر الأنترنت ، الطباعة غير المصرح بها إضافة إلى النسخ والتوزيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، دون أن ننسى الترجمة والتحوير غير المرخص بهما كلها تسبب خسائر مالية للناشر وعزوف المؤلفين عن النشر.

أما من ناحية ضعف آليات الرقابة والتنفيذ حيث قدرت نسبة إجابة المبحوثين حوالي 23% ربما بسبب ضعف التشريعات القانونية وأحيانا غموضها، بطء الإجراءات القضائية مع قلة الموارد والوسائل التقنية لرصد الانتهاكات وأيضا قلة التوعية القانونية حول حقوق المؤلف وانتهاكاتها. أما في نقطة عدم وعي الجمهور بأهمية حق المؤلف التي قدرت نسبتها 19% فهذا راجع إلى الاعتقاد بأن كل ما هو على الأنترنت مجاني، تداول المحتوى دون نسبه لصاحبه، التحميل أو النسخ غير القانوني للمحتوى إضافة إلى عدم الإيمان بقيمة العمل الفكري وضعف الثقافة القانونية حول التعدي على حقوق المؤلف إضافة إلى صعوبة تتبع الانتهاكات على شبكة الأنترنت والتي قدرت نسبتها حدود 19% بسبب القرصنة والتحايل.

وبعدها يأتي مشكل توفر الكتاب نظرا لغلاء سعره حيث بلغت النسبة 08% نظرا لاعتبارات عديدة منها غلاء الورق وتكاليف الطباعة .....وغيرها ليأتي بعدها مشكل تكلفة الإجراءات القانونية لحماية الحقوق حيث بلغت النسبة 04% نظرا لعدة أسباب نذكر منها: رسوم التقاضي والإجراءات القانونية، الزمن والجهد المبذول إضافة إلى تكاليف إثبات الحق والتكاليف المالية في حالة خسران القضية.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: سياسات نشر الكتاب في الجزائر وتأثيرها على حركة التأليف

15-المعايير المعتمدة في دار النشر لقبول أو رفض الكتاب:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
جودة المحتوى الفكري والأدبي للمخطوط	08	%23
أهمية الموضوع وجديته	06	%18
سمعة المؤلف وتاريخه	05	%15
التوافق مع مسار النشر العام لدار النشر	09	%26
وضوح حقوق الملكية الفكرية	04	%12
تزكية الهيئات العلمية	02	%06
عوامل الأخرى	00	%00
المجموع	34	%100

الجدول رقم (17): يمثل المعايير المعتمدة في دار النشر لقبول أو رفض الكتاب

الشكل رقم (15): يمثل المعايير المعتمدة في دار النشر لقبول أو رفض الكتاب

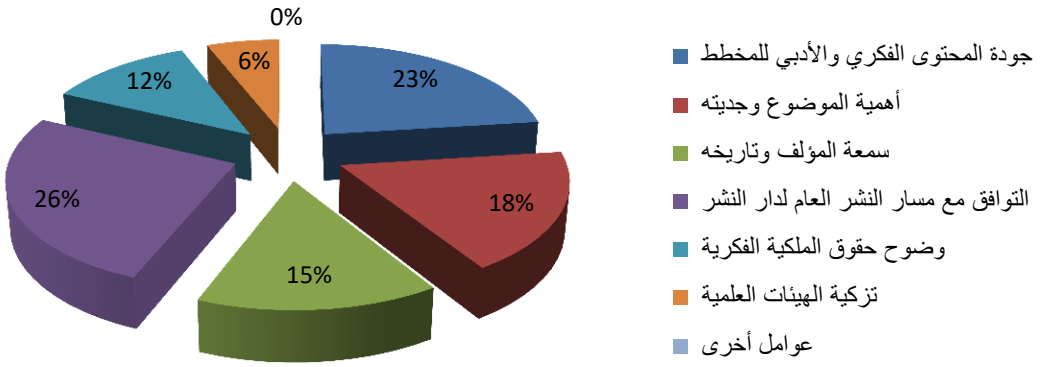

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة التوافق مع مسار النشر العام لدار النشر فيما يخص المعايير المعتمدة تقدر ب 26% من بين النسب الأخرى يعطي الانطباع أن جل دور النشر تعتمد في القبول أو الرفض على مسار توجهها من حيث: نوعية الكتب، الموضوعات التي تعنى بها، الجمهور المستهدف، اللغة والأسلوب المفضلين.....الخ.

لتأتي في المرتبة الثانية جودة المحتوى الفكري والأدبي للمخطوط بنسبة 23 % من حيث العمق المعرفي والطرح الموضوعي أو التحليلي للأفكار من قبل المؤلف، التماسك المنطقي في عرض الأفكار، جمالية اللغة وملائمتها للجمهور المستهدف، تليها أهمية الموضوع وأهميته بنسبة 18% بحيث يجب أن يتوافق الموضوع مع توجهات السوق والجمهور المستهدف من تناوله لموضوعات تعالج قضايا حيوية أو فكرية هامة تحظى باهتمام شريحة كبيرة من المجتمع، وقياس درجة التأثير عليهم كما يجب أن يمتاز بالحداثة والابتكار.

بعدها تأتي سمعة المؤلف وتاريخه بنسبة 15% حيث تعتمد دور النشر على السمعة السابقة للمؤلف من خلال مؤلفاته السابقة ومدى جودتها وجديتها بالإضافة إلى القدرة على جذب الجمهور من خلال شعبية المؤلف وكذا تاريخه في التعاون مع دور النشر السابقة ، دون أن ننسى حضور المؤلف في المشهد الثقافي والإعلامي خلال التظاهرات ، بعدها نأتي إلى نقطة وضوح حقوق الملكية الفكرية وهي النقطة الخلافية تجسدت بنسبة 12% والتي تتمثل في وضوح الحقوق

الخاصة بالمؤلف من حقوق النشر للمؤلف، عقود حقوق النشر، حقوق الترجمة.....الخ، أما عن تزكية الهيئات العلمية التي بلغت نسبة 06% بحيث أن قبول أو رفض نشر الكتاب يتقرر بضمان الجودة العلمية، المصداقية، الاستفادة من سمعة الهيئة العلمية وخاصة في مجال التعليم الأكاديمي من خلال هيئة علمية ذات مصداقية.

16-تأثير قانون حق المؤلف على السياسة التعاقدية لدور النشر مع المؤلفين

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	00	%00
لا	08	%73
إلى حد ما	03	%27
المجموع	11	%100

الجدول رقم (18): يمثل تأثير قانون حق المؤلف على السياسة التعاقدية لدور النشر مع المؤلفين

الشكل رقم (16): يمثل تأثير قانون حق المؤلف على السياسة التعاقدية لدور النشر مع المؤلفين

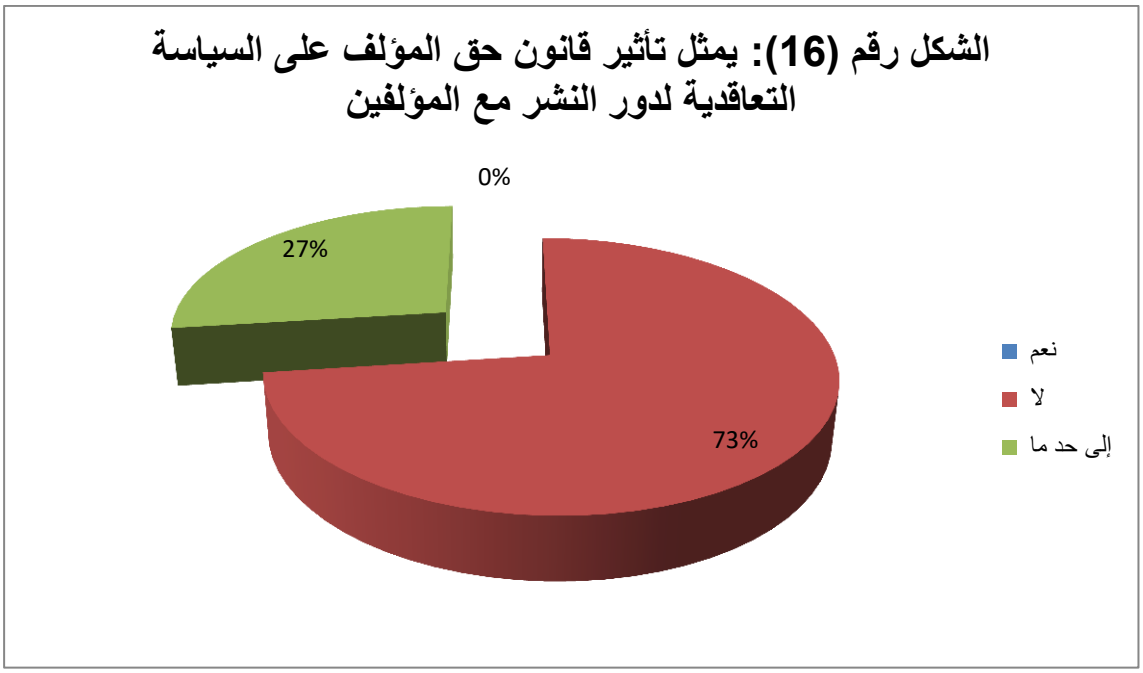

من خلال النتائج المبينة في الجدول نجد أن ما نسبته 73% من دور النشر تتفق على أن قانون حق المؤلف لا يؤثر على السياسة التعاقدية مع المؤلفين سواء فيما يخص عقد النشر أو عقد التنازل لحق النشر مقابل العائد المالي المتفق عليه، أو حقوق النسخ والتوزيع إضافة إلى حقوق الترجمة مثلا، فالسياسة التعاقدية توضح حقوق المؤلف مقابل حقوق دار النشر فالمؤلف يتمتع بالحق الأدبي والمالي أما الناشر فيتمتع بحقوق نشر العمل وتوزيعه وكذلك بحق التعديل في بنود العقد، في المقابل هناك دور نشر تتحفظ على السياسة التعاقدية وهذا توضحه نسبة 27% من الإجابة ربما للسياسة التعاقدية مع المؤلف في البيئة الإلكترونية والتي تعاني من بعض المشاكل والعقبات التي ذكرت سابقا كالقرصنة مثلا أو صعوبة تتبع الانتهاكات على شبكة الأنترنت مما يكبد دور النشر خسائر كبيرة.

17-تأثيرسياسات النشر الحالية وحماية حق المؤلف على تشجيع المؤلفين لتقديم أعمال جديدة مبتكرة :

الاحتمالات	التكرار	النشبة المئوية
بشكل كبير	02	%18
بشكل كاف	05	%46
إلى حد ما	04	%36
تعيق في بعض الأحيان	00	%00
المجموع	11	%100

الجدول رقم(19):يمثل تأثير سياسات النشر الحالية وحماية حق المؤلف على تشجيع المؤلفين لتقديم أعمال جديدة مبتكرة

الشكل رقم (17): يمثل تأثير سياسات النشر الحاليةوحماية حق المؤلف على تشجيع المؤلفين لتقديم أعمال جديدة

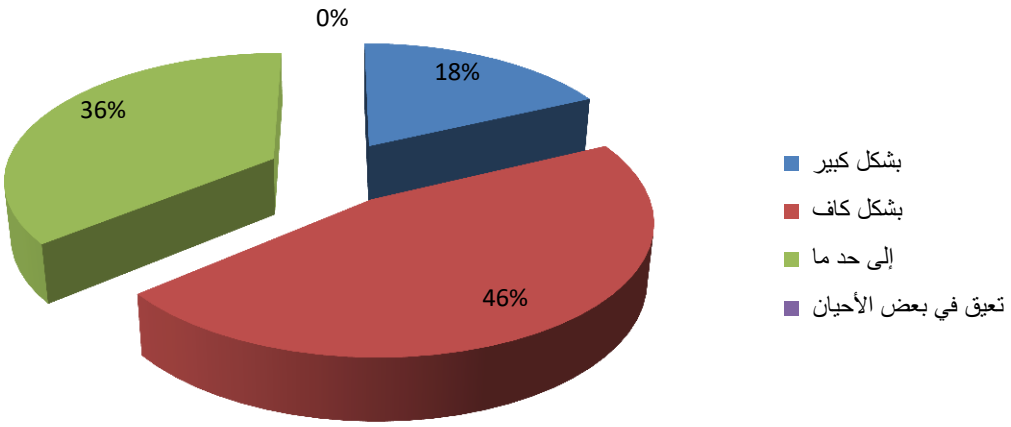

من خلال الجدول الموضح أعلاه تبين لنا أن 46% من دور النشر ترى في تأثير سياسات النشر الحالية وحماية حق المؤلف تحفز بشكل كاف على تشجيع المؤلفين لتقديم أعمال جديدة مبتكرة ربما بسبب الأمان القانوني للمؤلفين من خلال الاطمئنان على أن أعماله ستكون محمية من النسخ غير المشروع ، حماية حقوقه الأدبية ، الحصول على عائد مالي عادل وفق عقد النشر ببنوده الواضحة وأحقيته في استرداد حقه في حالة تعرضه للاحتيال وهذا ما تبينه نسبة 36% من دور النشر التي ترى في السياسة إلى حد ما تشجع المؤلفين على تقديم أعمال جديدة عكس الفئة الثالثة التي تقدر نسبتها 18% التي ترى في السياسة الحالية للنشر مشجعة بشكل كبير على تقديم أعمال جديدة وفق الحوافز المادية التي توفرها الدولة من أجل النهوض بالإنتاج الفكري المحلي.

18-تقييم مستوى الدعم المقدم لدور النشر من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات الثقافية في الجزائر:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
كاف وفعال	01	%09
غير كاف	07	%64
لا يوجد دعم	03	%27
المجموع	11	%100

الجدول رقم (20): تقييم مستوى الدعم المقدم لدور النشر من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات الثقافية في الجزائر

الشكل رقم 18: يمثل تقييم مستوى الدعم المقدم لدور النشر من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات الثقافية في الجزائر

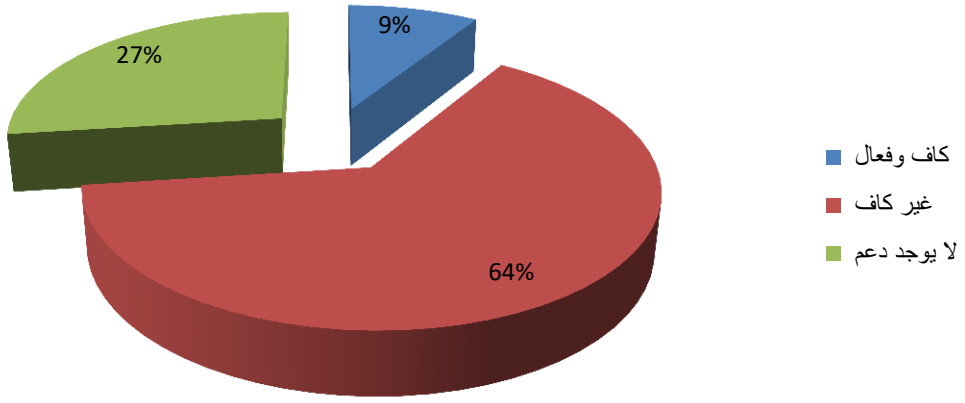

ومن خلال ما تبين لنا من الجدول أعلاه أن 64 % من دور النشر ترى في الدعم المالي المقدم من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات الثقافية في الجزائر غير كاف ولا يلبي طموحاتهم وفق الرؤية الاقتصادية التي تتبناها الجزائر من خلال دعم أنشطة وسوق الكتاب، فالدعم اصبح مقتصرا على المعارض الثقافية الكبرى كالمعرض الدولي للكتاب من خلال دعم دور النشر

بمنحهم منصة لعرض وتوزيع أعمالهم، وكذلك يساعد في تعزيز الحضور المحلي والدولي لدور النشر لكن يبقى غير كاف بحيث تقترح دور النشر أن ينظم المعرض أكثر من مرة في السنة ناهيك عن المهرجانات الثقافية مثل مهرجان الكتاب الجزائري وكلها أصبحت لا تفي بالغرض، كذلك التمويل المحدود لدور النشر الصغيرة.

أما من جهة أخرى هناك ما نسبته 27% من دور النشر تجزم بعدم وجود أي دعم من قبل الجهات الحكومية ، ربما لوجود البيروقراطية وتعدد الإجراءات القانونية وتعقيدها كصعوبة الحصول على التصاريح اللازمة للنشر أو الشروط التعجيزية التي يفرضها الصندوق الوطني للكتاب .....أو غير ذلك فيما ترى فئة أخرى من دور النشر وتقدر نسبتها 09% أن الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية كاف وفعال.

19-القيود و الصعوبات التي تؤثر سلبا على حرية النشر في الجزائر:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم قيود كبيرة	01	%10
لا توجد	05	%45
بعض القيود	05	%45
المجموع	11	%100

الجدول رقم (21):يمثل القيود والصعوبات التي تؤثر سلبا على حرية النشر في الجزائر

الشكل رقم 19: يمثل القيود والصعوبات التي تؤثر سلبا على حرية النشر في الجزائر

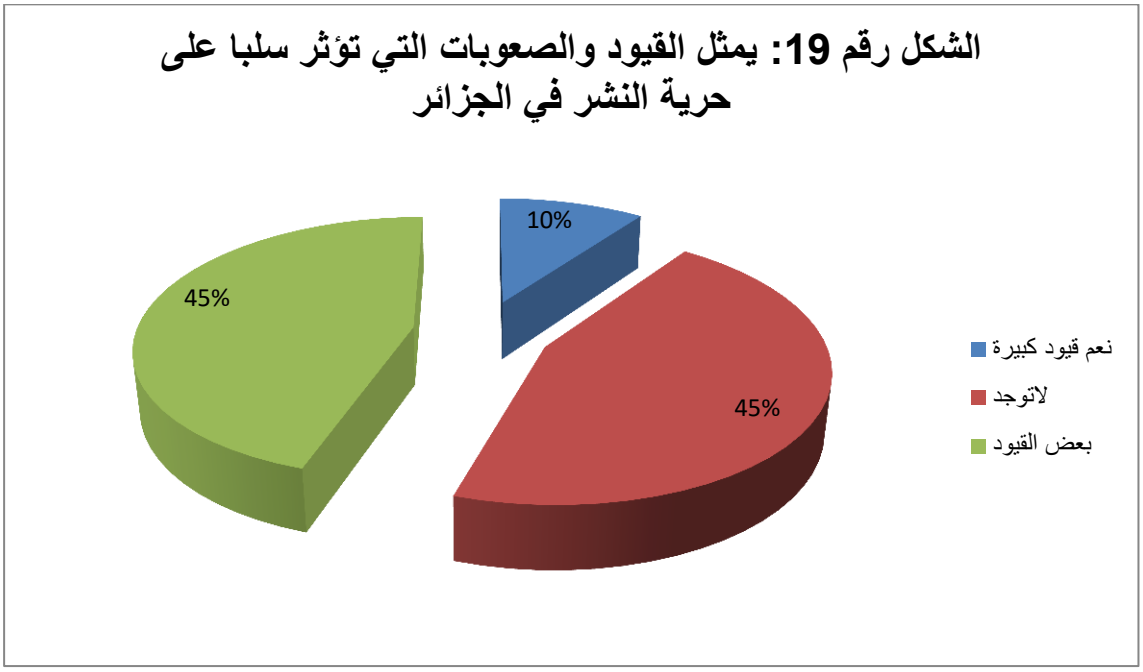

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن ما نسبته 45% من دور النشر ترى أن هناك بعض القيود والصعوبات التي تؤثر سلبا على حرية النشر في الجزائر منها القيود القانونية كالرقابة على النشر والمحتوى بحيث يمنع نشر كل محتوى يمس بالقيم الوطنية والأخلاقيات الاجتماعية، التضييق على الحرية الأدبية بحيث تفرض تعديلات على الإنتاج الفكري لتتناسب مع معايير سياسة الدولة، إضافة إلى التأثيرات السياسية التي مرت بها الجزائر، دون أن ننسى القيود الاقتصادية كالتمويل المحدود والنفقات العالية والسوق الذي يشهد نوعا من الركود.

أما 45% من دور النشر الأخرى ترى أنه لا توجد قيود أو صعوبات تحد من حرية النشر ربما للنهج الذي تعتمد عليه وفق توجهات السلطات المعنية وكذا عدم وجود قيود مادية مثل مثيلاتها بحيث تتمتع بالدعم والتمويل ولديها أسواق لتوزيع إنتاجها الفكري بكل سهولة ويسر، وأخيرا نجد ما نسبته 10 % من دور النشر ترى أن هناك قيود كبيرة على حرية النشر في الجزائر خاصة في حالة استيراد وتصدير الكتاب بحيث تتعرض هذه الأخيرة إلى رقابة من قطاعات عدة كالثقافة، الخارجية، المالية، وزارة المجاهدين، الشؤون الدينية....الخ بحيث تحد من عملهم إضافة إلى غياب الدعم خاصة بالنسبة لدور النشر الصغيرة والتي تأسست حديثا مقارنة بدور النشر العمومية التي تستفيد من كل الدعم والامتيازات.

20-مستوى إقبال المؤلفين الجزائريين على النشر في دور النشر المحلية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
كبير ومتزايد	02	%18
متوسط ومستقر	08	%73
ضعيف ومتناقص	01	%09
المجموع	11	%100

الجدول رقم (22): يمثل مستوى إقبال المؤلفين الجزائريين على النشر في دور النشر المحلية

الشكل رقم (20): يمثل مستوى إقبال المؤلفين الجزائريين على النشر في دور النشر المحلية

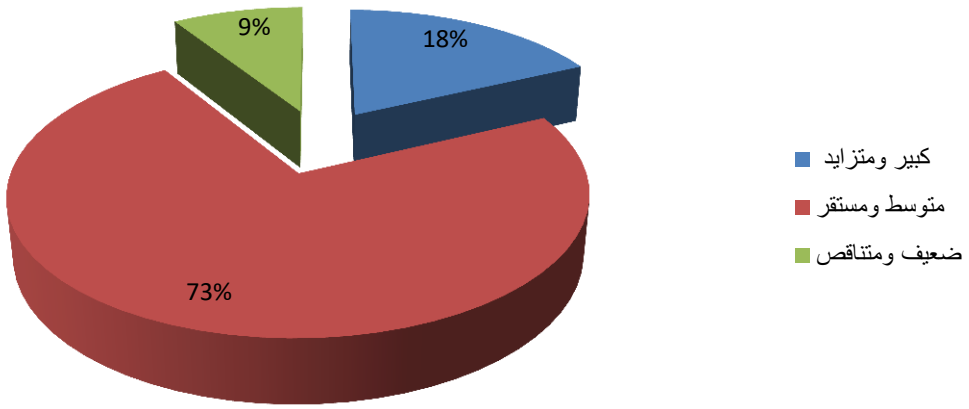

من خلال ما تبين في الجدول أعلاه نجد أن نسبة 73% من دور النشر ترى أن إقبال المؤلفين على النشر في دور النشر المحلية متوسط ومستقر ولا يتطلع إلى طموحاتهم لأسباب عديدة منها تكاليف النشر المرتفعة مما يجعل من الصعب على المؤلفين الجدد أو حتى ذوي الخبرة

من نشر أعمالهم بشكل مستمر بالإضافة إلى تكاليف الطباعة والتوزيع ، مما يؤثر على العائد المالي للمؤلف، ناهيك عن الركود في سوق الكتاب المحلي نتيجة ضعف القدرة الشرائية للقارئ، القيود القانونية والتقيد بالمعايير عكس دور النشر الدولية وعلى راسها في المشرق العربي، الانتقادات السياسية أو المواضيع المثيرة للجدل تجعل المؤلف في مواجهة تحديات كبيرة في نشر مؤلفه ، نقص منافذ التسويق للكتاب المحلي وعلى رأسها المعارض والتظاهرات الثقافية.

من جانب آخر نجد ما نسبته 18% من دور النشر ترى أن مستوى إقبال المؤلفين الجزائريين على النشر في دور النشر المحلية كبير ومتزايد ربما لسمعة المؤسسة وأيضا وجود وتوفر منافذ التسويق لمنتجاتها تعود عليه بعوائد مالية للمؤسسة والمؤلف على حد سواء ،أخيرا نجد أن نسبة 09% من دور النشر ترى أن نسبة الإقبال ضعيفة ومتناقصة للأسباب المذكورة سابقا ولجوء المؤلفين إلى دور نشر خارجية للاستفادة من العائد المالي الكبير وعدم وجود القيود المفروضة في الجزائر إضافة إلى وجود منافذ لتوزيع إنتاجهم الفكري بكل سهولة ويسر من خلال المعارض الدولية.

21-التحديات التي تواجهها دور النشر من أجل تحقيق التوازن بين حقوقه وحقوق المؤلفين من أجل تسهيل وصول الكتاب إلى القارئ:

- نقص آليات الدعم والتسويق
- تحديات السوق
- التوزيع ، المكتبات
- قلة الدعم وتوفير المعارض الوطنية من طرف الوزارة المعنية.
- ضعف المقروئية ونقص الإقبال على الكتب.
- نقص كبير في الطلب على الكتاب من المؤسسات الجامعية وهذا يؤثر على دور النشر على البقاء ويعود سلبا على المؤلف والقارئ.
- تحديات خاصة بالإجراءات الإدارية المعقدة.

– التمويل المالي وبعض الصعوبات الخاصة بعمليات الطباعة وكذا النشر.

– التوزيع .

– تفاهم كل الأطراف ، السلطة العمومية والطرفان الأساسيان المتمثل في المؤلف والناشر على أن التعاون على عملية التأليف والنشر هي عملية استراتيجية لتقدم البلد ونموه.

من خلال إجابات معظم دور النشر حول التحديات التي يواجهونها من أجل تحقيق التوازن بين حقوقها وحقوق المؤلفين وكلها ترتكز على نقص آليات الدعم المخصصة لهم من قبل الدولة وخاصة بالنسبة لدور النشر الصغيرة والتي هي في بداية نشاطها مع مشكل التوزيع الذي يتطلب أسواق للدفع بهذا المنتج مع طرح مشكل نقص المعارض المنظمة على المستوى والوطني والدولي وجعلها تنظم على فترات متقاربة وفي أماكن متعددة من الوطن للدفع بالمقروئية التي تشهد تراجعا مستمرا في ضوء غلاء سعر الكتاب بالرغم من الدعم الذي توفره الدولة والذي حسب رأي الكثير من دور النشر لا يكفي للنهوض به في ظل ارتفاع تكاليف الطبع والتوزيع ولجوء الكثير من دور النشر إلى النشر الرقمي.

ضرورة الموازنة بين حماية الحقوق والحد من الاحتكار وكذا حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والناشرين على حد سواء ، تحديد الربحية بالنسبة للمؤلف وحماية مصالح الناشر، بالإضافة إلى التحديات التكنولوجية المتمثلة في النشر الرقمي الذي تبنته معظم دور النشر توازيا مع النشر التقليدي وحماية الحقوق خاصة وأن هذه البيئة تعرف العديد من التحديات منها القرصنة التي أصبحت عبئا يؤرق دور النشر وكذا المؤلف من انتهاك للحقوق المادية لكلا الطرفين والتسبب في خسائر مالية، دون أن ننسى مشكل طرحته معظم دور النشر متمثلة في التحديات الإدارية من إجراءات الرقابة والبيروقراطية وتأخير المصادقة على الموافقات الخاصة بالدعم وممارسة النشاط.

رابعا: عرض وتحليل بيانات المحور الرابع: آراء عامة واقتراحات

22-كيفية تطوير قانون حق المؤلف وسياسات النشر في الجزائر لدعم حركة التأليف بشكل أفضل:

- تأسيس السياسة الثقافية للبلاد. إطلاق عملية وطنية على المدى القريب والمتوسط والبعيد يشارك فيها الجميع لتشجيع المقروئية ،تشجيع عملية التأليف في كل المؤسسات بدءا بالقطاعات التي ينتمي إليها المؤلفون ، ترشيد سياسات الدعم بما يخدم البلاد حسب الأولويات.

- لتطوير حق المؤلف وجب اولا ضبط سوق النشر و الفصل بين الناشر و الناشر المستثمر واطلاق مسعى حقيقي لدراسات جمهور الكتاب حين نعرف مجتمع الكتاب و جمهوره يمكن ضبط الاليات المناسبة لحق الناشر و المؤلف.

- تطبيق المزيد من توصيات الآليات الدولية لحقوق الملكية الفكرية.

- الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي.

- استخدام المصادر الموثوقة والاقتباس الصحيح.

- البحث عن فرص النشر العلمي.

- اعتماد آلية الوضوح والشفافية.

- الحل الوحيد كما كان في السنوات الماضية (كثرة المعارض في المؤسسات الجامعية و السماح لمكتبة الكليات و المكتبة المركزية باقتناء الكتب من المعرض).

- دول العالم تعمل على وجوب وجود حركة نشر للكتاب الورقي ودعم مؤسسات النشر بكل الطرق وهذا غير موجود لدينا للأسف.

- يجب عمل ورشات مختلطة لعرض كل النقائص و الوصول لحل وسط.

-عقد جلسات مع جميع الشركاء.

- يجب دراسة احتياجات القارئ و محاربة الطفيليين.

- إعادة النظر في قانون الكتاب 15-13.

ومن خلال الاقتراحات المقدمة من قبل دور النشر يتضح لنا ضرورة توفر سياسة ثقافية تقوم على تشخيص دقيق للوضع الثقافي وتحديد الأهداف الاستراتيجية للنهوض بترقية الكتاب وأيضا غياب التنسيق بين القطاعات المعنية ونقص الدعم المادي المخصص لذلك واقتصاره على بعض الهيئات دون غيرها ، مع إطلاق عملية وطنية لتشجيع المقروئية والتأليف من خلال إدماج مشاريع القراءة ضمن البرامج التعليمية ، وربطها ببرامج تحفيزية للطلبة والأساتذة على التأليف والنشر.

ترشيد سياسات الدعم حسب الأولويات فغالبا ما يكون الدعم موجه لغير أصحابه وتفضيل دور نشر عن غيرها بسبب غياب الشفافية، ناهيك عن ضبط سوق النشر وتطهيره من أشباه الناشرين مع إعداد دراسة ميدانية لتوصيف سوق النشر وتصنيفه وبناء قاعدة بيانات للناشرين ، إضافة إلى اعتماد خطة وطنية لتنفيذ اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية مع تبسيط الإجراءات القانونية للمؤلفين دون أن ننسى تشجيع فرص النشر العلمي من خلال إنشاء منصات رقمية وطنية تعنى بنشر البحوث بطريقة مفتوحة ومحكمة.

وهناك نقطة أخرى أثيرت حول تنظيم معارض جامعية واقتناء المكتبات الجامعية للكتب فيما مضى حيث كانت تشجع على النشر الورقي إضافة إلى زيادة حركة التأليف في الوسط الجامعي ، كما أثيرت وجوب عقد ورشات عمل وجلسات حوار مع الشركاء من نقابة المؤلفين الجزائريين، نقابة الناشرين الجزائريين بالإضافة إلى الهيئات المشرفة على الكتاب والديوان الوطني لحقوق المؤلف والوزارات المعنية.

23-الإجراءات والمبادرات التي ترونها ضرورية لتعزيز ثقافة احترام حقوق المؤلف وتشجيع النشر والإبداع في الجزائر:

- سياسة التشارك في الآراء والاقتراحات.

- إسناد الاعمال لأهل الاختصاص.

- وجود صندوق الايداع يساهم فيه الناشر لضمان حقوق المؤلف.

– الدعم من قبل الدولة.

– حقوق المؤلف محفوظة مع الناشرين وإنما المشكل في أن الناشر ضاعت حقوقه وحقوق المؤلف معا في ظل تراجع المقروئية واهمال الدولة للكتاب.

– تفعيل دور الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

– لتعزيز ثقافة احترام حقوق المؤلف وتشجيع النشر والإبداع في الجزائر لابد من دعم دور النشر التي تسعى الى تطوير النشر.

– تشجيع الابداع و تحفيز المؤلفين من خلال الدعم المادي و الدعم المعنوي و اعطائهم مجال واسع و حرية النشاط وفق اخلاقيات المهنة.

– التنشيط الثقافي من خلال الندوات و الصالونات الوطنية و الدولية.

– تعزيز الرقابة و عودة دور المؤسسات الثقافية في توعية المؤلفين حول مجال النشر.

– تأسيس السياسة الثقافية ثم توضيحها .

– إطلاق عمليات التشاور مع الفاعلين الحقيقيين في الموضوع.

– جعل الموضوع ثقافة عامة لدى الجميع بدءا بإدماج الموضوع في التربية(المناهج) والإعلام التوعية والتحسيس.

تبعا للإجراءات والمبادرات المقترحة من قبل دور النشر يمكن بلورة المبادرات في تفعيل دور الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة من حيث الفاعلية في حماية حقوق المؤلف والناشر على السواء من خلال سن قوانين واضحة وناجعة تعكس الواقع الرقمي الجديد ومتغيراته وأحداثه إضافة إلى وجوب وجود صندوق إيداع يساهم فيه الناشر لضمان حقوق المؤلف على خلاف الصندوق الوطني للكتاب وكذا الصندوق الوطني لترقية الفنون.

إطلاق عمليات تشاور مع الفاعلين الحقيقيين كالمؤلفين، الناشرين، الأكاديميين، لضمان سياسات عملية قابلة للتنفيذ خاصة في ميدان الكتاب، مع فتح النقاش وتبادل سياسة التشارك في الآراء والاقتراحات ، إسناد الأعمال لأهل الاختصاص وتحييد الدخلاء مع دعم دور النشر الجادة،

وجوب زيادة دعم الدولة للنشر والمبدعين مع تحفيز المؤلفين ماديا ومعنويا ، جعل احترام حقوق المؤلف وجعلها ثقافة عامة لا تقتصر على المهنيين فقط بل تشمل جمهور المستفيدين عموما وأيضا تنظيم الندوات ، المعارض، الصالونات الوطنية والدولية للترويج للكتاب والمؤلف.

24-مقترحاتكم لتطوير قطاع النشر والكتاب في الجزائر بشكل عام:

- الحاجة إلى ملتقيات والبدء بجلسات وطنية جادة حول الكتاب.
- إقامة على الأقل 05 معارض دولية في كل من : وهران- عنابة- العاصمة – ورقلة- سطيف.
- إعادة النظر في المنظومة التشريعية للكتاب
- ضرورة الاستماع الى انشغالات الشركاء من مهني القطاع .
- ضرورة تدخل الدولة من اجل ضمان توزيع و توصيل الكتاب الى جميع المناطق.
- إنشاء مجلس اخلاقيات مهنة النشر.
- القيام بدراسات علمية لمعرفة واقع النشر في الجزائر.
- خلق فضاء واسع للدعم وتسهيل الاجراءات.
- يجب تدعيم الكتاب ليكون في مستوى الطالب و القارئ لاقتنائه.
- دعم نشر الكتاب وتشجيع المقروئية في المؤسسات التربوية.
- مساعدة الشباب وعدم احتكار المجال.
- توفير شركات خاصة بالتوزيع.
- جلسات مخصصة للكتاب مع جميع الشركاء وزارة الثقافة، التجارة، المالية، الجمارك التربية، التكوين المهني، الجامعات، البرلمان بغرفتيه، الداخلية، الشؤون الدينية.
- إسناد الاعمال لأهل الاختصاص.
- إيلاء أهمية لأصحاب دور النشر في طرح المقترحات.

المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات المقابلة

المطلب الأول: التعريف بمكان الدراسة

أولا: تعريف المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية تيارت

تم إنشاؤها بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-236 المؤرخ في 2008/06/26. المتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية ، بموجب المرسوم التنفيذي تم تغيير التسمية إلى المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ، تحول مقرها ودشنت في 18 فيفري 2022 وأطلق عليها اسم المجاهد محمد الميلي.

تقع المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية تيارت بحي تعاونية بلهواري ، يحدها شمالا الطريق العام (14 زعرورة) من الغرب ثانوية بلهواري. تبلغ مساحتها الإجمالية 6100 متر مربع والمساحة المبنية 2675 متر مربع، تمتلك المكتبة بملحقاتها طاقة بشرية تقدر ب 258 عامل ما بين أسلاك مشتركة وتقنية ومتعاقدين.[1]

ثانيا: مهام المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية:

وفق ما تنص عليه المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 12-234، المحدد للقانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية:" تتولى المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية مهام توفير الكتاب على مختلف الدعائم لترقية المطالعة العمومية وتشجيعها.

وبهذه الصفة، تكلف على الخصوص بما يأتي:

- وضع مختلف الأرصدة الوثائقية والخدمات المرتبطة بالمطالعة العمومية وجميع الخدمات الملحقة الأخرى تحت تصرف المستعملين .
- تخصيص فضاء للمطالعة يتكيف مع احتياجات الطفل .
- توفير فضاء للدراسات وتحضير الامتحانات.
- تسهيل تطور الكفاءات القاعدية لاستعمال الإعلام والإعلام الآلي.

[1] . بطاقة تعريفية من قبل القائمين على مصلحة الإعلام بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ، بتاريخ 2025/05/04

- توفير الوسائل التي تسمح للأشخاص المعاقين بالوصول للمطالعة العمومية.
- تنظيم أنشطة ثقافية حول الكتاب.[1]

ثالثا: التعريف بالمكتبة الجامعية المركزية لجامعة ابن خلدون

1.نبذة عن الجامعة:

الجامعة مؤسسة علمية اجتماعية أكاديمية تعمل على تزويد الطلبة بالمعارف والخبرات والمهارات، التي يحتاجون إليها في حياتهم الحاضرة والمستقبلية بما يؤدي الى تفاعلهم مع البيئة الاجتماعية وجعلهم قادرين على الارتقاء به وتطويرها، وهي تعمل أيضا على نقل التراث الاجتماعي والحضاري وعادات المجتمع من جيل لأخر وغرسه في نفوس الطلبة ليسلكوا السلوك الاجتماعي المقبول.

كما تعمل على تنمية القدرات الفردية وتشجيعها وتطويرها وإثارة دوافعهم ورغباتهم للعمل والاستجابة للتحديات الجديدة والمتغيرة في المجتمع ومواكبتها واستيعاب وتلبية متطلباتها في مجال العلم والمعرفة.

تم إنشاء أول مركز جامعي بمدينة تيارت عام 1980 ، وفي سنة 1984 حل المركز الجامعي وتم إنشاء معهدين وطنيين للتعليم العالي:

- المعهد الوطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية
- المعهد الوطني للتعليم العالي في الفلاحة البيطرة

وفي سنة 1992 أصبحت المؤسسة مركزا جامعيا من جديد، وفي سنة 2001 ارتقت الى مصف جامعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم01-271 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001 لتأسيس الجامعة، لتحمل اسم رائد علم الاجتماع الحديث العلامة عبد الرحمان ابن خلدون ، وهكذا فقد كان تطور المكتبة المركزية مرافق مع سير وتطور الجامعة.

[1] .المادة 06، مرسوم تنفيذي رقم 12-234 ، يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. المرجع السابق

وفي سنة 2010 تم إعادة هيكلة الجامعة إلى 06 كليات ومعهدين بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-37 المؤرخ في 25 يناير 2010، حيث أصبحت الجامعة تحتوي على 07 مكتبات كليات بالإضافة إلى المكتبة المركزية.

وفي سنة 2013 تم إعادة هيكلة الجامعة إلى 08 كليات ومعهدين بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-102 المؤرخ في 14 مارس 2013.[1]

ومن بين التخصصات في الجامعة هي:

- كلية العلوم التطبيقية
- كلية الرياضيات والإعلام الآلي
- كلية علوم المادة
- كلية علوم الطبيعة والحياة
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- كلية الآداب واللغات
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- معهد علوم البيطرة
- معهد التكنولوجيا (قصر الشلالة).

2.مهام المكتبة الجامعية المركزية:

طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 شعبان عام 1425 الموافق 26 سبتمبر 2004، يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحه المشتركة.

طبقا للمادة **21**: تتكفل المكتبة المركزية للجامعة بالمهام الآتية:

- اقتراح برامج اقتناء المراجع والتوثيق الجامعي بالاتصال مع مكتبات الكليات والمعاهد.

[1]. المادة 01، مرسوم تنفيذي رقم 13-102 مؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 14 مارس 2013، المتضمن إنشاء جامعة تيارت ، العدد15، مؤرخ في 17 ماس 2013

- مسك بطاقية الرسائل والمذكرات لما بعد التدرج.
- تنظيم الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية باستعمال أحدث الطرق للمعالجة والترتيب.
- مساعدة مسؤولي مكتبات الكليات والمعاهد في تسيير الهياكل الموضوعة تحت سلطتهم.
- صيانة الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية والتحيين المستمر لعملية الجرد.
- وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة.
- مساعدة الأساتذة والطلبة في بحوثهم البيبليوغرافية.[1]

وتشمل المصالح الآتية:

- مصلحة الاقتناء
- مصلحة المعالجة
- مصلحة البحث البيبليوغرافي
- مصلحة التوجيه

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المقابلة

تعد الدراسة الميدانية من خلال المقابلتين اللتين أجريتا مع كل من مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية تيارت و مدير المكتبة المركزية لجامعة ابن خلدون الوسيلة التي تم من خلالها جمع البيانات المتعلقة بالدور الذي تلعبه المكتبات في دعم حركة التأليف من خلال سياسة النشر والقوانين المنظمة لذلك في الجزائر وعلاقتها بدور النشر.

منهجية عرض البيانات: تمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلتين ودمج عرض نتائج محاور المقابلتين الأولى الخاصة بمديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية والمقابلة الثانية التي أجريت مع مدير المكتبة المركزية لجامعة ابن خلدون والتي تتقارب من حيث المعلومات المراد الحصول عليها.

[1]. المادة 21،قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 رجب عام 1425 الموافق 24 أوت 2004، يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها ، العدد 62، مؤرخ في 26 سبتمبر 2004

أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الأول: سياسات النشر والقوانين المنظمة

1.سياسة النشر في الجزائر وأثرها على تنوع وجودة الكتب في المكتبة:

من خلال الإجابة لكل من مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ومدير المكتبة المركزية للجامعة تتقارب وجهات النظر إلى حد كبير فيما يخص الرغبة في تنويع وجودة الكتب المتوفرة في المكتبة وفق سياسات النشر المعتمدة والتي تسهم فعلا في تعزيز التنوع والجودة وذلك من خلال دعم الكتاب والترويج له وفق آليات واضحة وفعالة تقوم بها الدولة أو المؤسسات الثقافية مثل: المعارض ، الجوائز ، النشر المدعوم وما إلى ذلك.

إلا أنه يقر وفق إجابة مدير المكتبة المركزية أن تلك الرغبة تسير بنوع من البطء ربما لعوائق تتعلق بضعف التمويل، قلة التوزيع، الرقابة، أو غياب الفاعلية الكافية في تفعيل حقوق المؤلف بينه وبين دور النشر على شاكلة ضعف الدعم الذي يتلقاه الناشر من أجل النهوض بترقية الكتاب المحلي وجعله ينافس نظيره الأجنبي خاصة في المعارض الدولية مثل: المعرض الدولي للكتاب الذي يقام كل سنة في الجزائر أو ضعف العائد المالي الذي يتلقاه المؤلف والذي يتسبب في عزوف الكثيرين عن التأليف.

2. مدى تأثير الأطر القانونية على سياسة نشر الكتاب وترقيته في الجزائر:

تبعا لإجابة كل من مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ومدير المكتبة المركزية كانت الإجابتين على شكل شبه إجماع بان القوانين المسيرة لسياسات نشر الكتاب وترقيته لا تقف عائقا أمام انتشار الكتاب بل بالعكس فهي تعززه من خلال دعم المبدعين الجدد وفق رؤية نشر واضحة من خلال استفادة الفئات الجديدة من هذه القوانين على غرار تسهيلات الطباعة، التحفيزات الضريبية للناشرين ، الدعم المالي من قبل الهيئات الوصية.

لكن حسب تحفظ مدير المكتبة المركزية حول حاجة هذه القوانين إلى مرافقة فعلية من خلال قرارات تطبيقية مرافقة فالمشكلة لا تكمن في القوانين بل في آليات التنفيذ والتفعيل لجعل هذه القوانين نافذة ومؤثرة خاصة في حالة التعدي على حقوق المؤلف، وهنا على وجه

الخصوص تفعيل دور الهيئات القضائية في استرداد الحقوق سواء بالنسبة للناشر أو المؤلف على حد سواء.

3-أثر قانون حق المؤلف وسياسات النشر في الجزائر على تعزيز حركة التأليف والقراءة:

الإجابتان تبرزان دور قانون حق المؤلف وسياسات النشر في تعزيز حركة التأليف والقراءة في الجزائر من زاويتين مختلفتين. الإجابة الأولى تركز على الأثر الإيجابي للقانون في حماية الحقوق العينية والمعنوية للمؤلفين، مما يساهم في تشجيعهم على الإبداع دون الخوف من الاستغلال أو السرقة الأدبية. هذه الحماية تضمن للمبدعين حقوقهم الفكرية وتزيد من قيمة أعمالهم، وبالتالي تحفزهم على الاستمرار في التأليف. مع ذلك، يبقى التحدي في تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وزيادة الوعي حول حقوق المؤلفين.

في المقابل تركز الإجابة الثانية على دور سياسات النشر في إقامة منتديات ثقافية وفعاليات تحفز على التأليف والقراءة، مما يساهم في خلق بيئة ثقافية تشجع الكتاب الجدد على المشاركة والنمو. هذه المنتديات توفر فرصة للمبدعين للتواصل مع الجمهور وتبادل الخبرات، مما يعزز من حركة القراءة والكتابة. بالتالي يمكن القول أن القانون يحمي حقوق المبدعين، بينما تساهم سياسات النشر في تعزيز التواصل الثقافي وتحفيز الإنتاج الأدبي.

4.سياسة النشر وحق التأليف في ظل التطور التكنولوجي لأساليب النشر:

من خلال إجابة مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ، قد يكون التطور التكنولوجي بمثابة تهديد حقيقي لسياسة النشر وحق التأليف ، فإذا لم يحظى الانتقال إلى النشر الإلكتروني بالحماية الكافية والملائمة ، فالمخاطر التكنولوجية المتمثلة في القرصنة، وصعوبة تتبع الانتهاكات ، تشير إلى أن بيئة النشر الإلكتروني ما تزال غير آمنة بالكامل لحماية حقوق المؤلفين ، وأن البنية القانونية والرقمية الحالية غير كافية لتأمين حقوق النشر في الفضاء الرقمي، والتي تعتبر من التحديات العملية الكبرى التي يعاني منها المؤلفون في العصر الرقمي.

أما تعقيبا على إجابة مدير المكتبة المركزية للجامعة بقوله قد يكون تهديدا شريطة توفر الحماية القانونية كعامل حاسم في تحديد ما إذا كان التحول تهديدا أو فرصة التحول

التكنولوجي في حد ذاته ليس تهديدا ، بل يصبح كذلك في غياب الضوابط القانونية، وأن هناك إمكانية لحماية النشر الإلكتروني بشكل فعال، وأن الحل يكمن في سن تشريعات قانونية فعالة وتفعيل آليات الرقابة والردع ،وفي حالة عدم توفر هذه الآليات والقوانين لحماية حقوق التأليف تهدد بالضرورة حركة التأليف والإبداع.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: التحديات والصعوبات في النشر

5-تحديات توفير الكتاب في ظل الالتزام بقانون حق المؤلف وسياسات النشر:

تعبر الإجابتان عن نظرة إيجابية تجاه واقع توفير الكتاب في ظل الالتزام بقانون حق المؤلف وسياسات النشر في الجزائر، مع اختلاف في زاوية التركيز. فالإجابة الأولى تؤكد أن الالتزام بالقوانين لا يشكل عائقًا، بل هو إجراء طبيعي ضمن منظومة تحترم حقوق التأليف والنشر، مما يعكس وجود وعي قانوني ومؤسساتي يسهل التعامل مع حقوق الملكية الفكرية دون التأثير سلبًا على عملية التوزيع أو النشر.

بينما تركز الإجابة الثانية على الجانب المالي، موضحة أن الوزارة الوصية توفر مخصصات مالية معتبرة تسهم بشكل فعّال في دعم عملية توفير الكتاب، سواء في المؤسسات التعليمية أو المكتبات العمومية. هذا الدعم الحكومي يلعب دورًا جوهريًا في ضمان استمرارية حركة النشر، ويُخفف من الأعباء التي قد تواجهها دور النشر أو الجهات الموزعة.

وتكشف الإجابتان معًا أن الالتزام بالقوانين، حين يقترن بالدعم المالي والتنظيمي، لا يمثل عائقًا بل عنصرًا مساعدًا في ترقية قطاع النشر. وهذا يدل على أن المنظومة القانونية والمؤسساتية في الجزائر توفر بيئة مناسبة لحماية حقوق المؤلف وتعزيز انتشار الكتاب.

6-صعوبات الحصول على الكتب المنشورة حديثا في الجزائر:

وفقا لإجابة مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية حيث ترى أنه لا صعوبة في الحصول على الكتب المنشورة حديثا حيث تتوفر على آلية تنظيمية رسمية تتمثل في إيداع حصائل الإنتاج الفكري الوطني لدى الجهة الوزارية الوصية، والتي تُعنى بتوزيعها على المكتبات عند الحاجة، إلا أن مدير المكتبة المركزية يرى واقع الممارسة يكشف عن جملة من التحديات التي

تعيق الوصول السلس إلى الكتب المنشورة حديثًا في الجزائر. ويُعزى ذلك، في جانب كبير منه، إلى قصور غالبية دور النشر في اعتماد آليات فعّالة للتسويق والتوثيق، لاسيما من خلال الفهارس الإلكترونية والمعايير الحديثة للفهرسة.

هذا الوضع يؤدي إلى صعوبة في حصر الإنتاج الفكري الوطني وتوزيعه بشكل محدث وشامل، مما يُبرز فجوة بين البنية التنظيمية من جهة، والتنفيذ الفعلي على مستوى النشر والتوزيع من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، تبرز ضرورة تفعيل التنسيق بين مختلف الفاعلين في سلسلة النشر، بما في ذلك المؤسسات الرسمية ودور النشر، لتعزيز الشفافية في الإتاحة والولوج المستدام إلى المعرفة الوطنية.

7-الآليات المتبعة للحصول على العناوين الجديدة المنشورة في الجزائر:

تُبرز الإجابات المقدمة بشأن الآليات المتبعة للحصول على العناوين الجديدة المنشورة في الجزائر تنوعًا في مصادر الوصول إلى الإنتاج الفكري الوطني، وإن بدرجات متفاوتة من العمق. تشير الإجابة الأولى الخاصة بمدير المكتبة المركزية للجامعة إلى اعتماد الباحثين أو المهنيين على المواقع الإلكترونية وقوائم موردي الكتب، وهي وسائل تعكس توجها نحو الرقمنة والاستفادة من الشبكات التجارية، لكنها تبقى محدودة من حيث التفاعل المباشر مع الفاعلين في مجال النشر.

بالمقابل تتسم الإجابة الثانية لمديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بشمولية أكبر، حيث تدمج بين الوسائط الرقمية، والمصادر التجارية، والتظاهرات الثقافية المنظمة كمعارض الكتاب والندوات، وهي عناصر تتيح اطلاعًا أوسع على مستجدات النشر. غير أن كلا الإجابتين تغفلان الإشارة إلى الدور المحتمل للسياسات الرسمية في التنسيق مع دور النشر وتحديث الفهارس الوطنية بشكل ممنهج والممثلة في الوزارات المعنية سواء على سبيل المثال وزارة الثقافة. يُستنتج من ذلك أن الحصول على العناوين الجديدة لا يتم وفق آلية مركزية موحدة، بل يعتمد على مبادرات فردية أو مناسبات ظرفية. الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومحدثة، تجمع بين الفهرسة الرقمية، والتعاون المؤسسي، والتتبع الميداني للإصدارات الجديدة. مما يعطي نجاعة في تداول المعلومات وحداثتها بما يخدم النشر وترقية الكتاب.

8-إعتماد آليات اليقظة في تتبع حركة النشر:

من خلال الإجابة الواردة من قبل مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية تعتمد على آليات اليقظة لمتابعة حركة النشر، وذلك من خلال الرصد المنتظم للإصدارات الجديدة عبر المواقع الإلكترونية لدور النشر الوطنية، والاطلاع على قوائم التوزيع التي توفرها شبكات التوزيع المحلية. كما يتم استغلال التظاهرات الثقافية كمعارض الكتاب والصالونات الجهوية كمصادر مباشرة لرصد المستجدات. وتتم هذه العملية وفق مقاربة عملية تهدف إلى تكييف مجموعات المكتبة مع حاجيات القرّاء من مختلف الفئات العمرية والثقافية، مع مراعاة الطابع العمومي والشمولي للخدمة المكتبية.

في المقابل حسب إجابة مدير المكتبة المركزية فتعتمد على منظومة يقظة موجهة نحو تتبع النشر الأكاديمي والعلمي، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ويتم ذلك عبر الاشتراك في قواعد بيانات علمية، ومتابعة دور النشر الجامعية، والنشرات البحثية المتخصصة، كما تُكلف لجنة علمية بمتابعة المستجدات ذات الصلة بالتخصصات المعتمدة في الجامعة، مما يسمح بتحديث الرصيد الوثائقي بانتظام وفق احتياجات الطلبة والباحثين. هذه الآلية تدخل ضمن خطة تسيير توثيقية تهدف إلى ضمان الجودة في مصادر المعلومات الجامعية.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: دعم حقوق المؤلف والنشر

9-الحوافز المادية والمعنوية لدعم حقوق المؤلف وسياسة النشر:

تُبرز الإجابتان المقدمتان تباينًا واضحًا في تصوّر آليات دعم حقوق المؤلف وسياسات النشر، حيث توضح الإجابة الأولى المقدمة من قبل مديرة المكتبة الرئيسية للطالعة العمومية وجود استراتيجية فعّالة تتجلى في تنظيم منتديات للكتاب، وجلسات تفاعلية مع المؤلفين، إلى جانب تقديم دعم مالي معتبر، لا سيما للفئات المبدعة والمؤلفين الجدد. هذه المقاربة تعكس فهما عميقًا لدور المؤسسة في تعزيز رأس المال الثقافي الوطني، كما تعبّر عن انخراط فعلي في تطوير بيئة إنتاج معرفي قائمة على التشجيع، التقدير، والدعم العملي.

ومن جهة أخرى، تكتفي الإجابة الثانية المقدمة من قبل مدير المكتبة المركزية بالإشارة إلى أن الدعم يتجسد بطريقة غير مباشرة عبر سياسة الاقتناء، وهي آلية اقتصادية مهمة لكنها تبقى

محدودة من حيث الأثر التحفيزي، خصوصًا في غياب إطار مؤسساتي يربط هذا الاقتناء برؤية ثقافية شاملة. صحيح أن شراء الكتب يمثل مساهمة فعلية في دعم المؤلفين مادياً، لكنه يفتقر إلى بعد الترويج والاعتراف الرمزي، وهما عنصران أساسيان في دعم الاستمرارية الإبداعية.

إن دمج الطريقتين ،الدعم المباشر من خلال الفعاليات والتحفيز المالي، والدعم غير المباشر من خلال الاقتناء ، يمثل مقاربة أكثر اتزانًا يمكن أن تكرّس سياسة نشر مستدامة تحترم حقوق المؤلف وتشجع على دعم سياسة النشر. من هنا، فإن المؤسسات الوثائقية مطالبة بتطوير برامج متكاملة توازن بين البعد الاقتصادي التجاري والتسويق الثقافي للمنتَج الفكري، ضمن استراتيجية وطنية شاملة لدعم النشر والإبداع.

10- دور المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية والمكتبة المركزية للجامعة في دعم الإنتاج الفكري والإبداع المحلي:

تُظهر الإجابتان تصوّرًا واضحًا حول كيفية دعم المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية والمكتبة المركزية للجامعة للإنتاج الفكري والإبداع المحلي، مع تباين في كيفية تطبيق هذا الدعم. فالإجابة الأولى لمديرة المكتبة العمومية تركّز على التظاهرات الثقافية والمنتديات التي تُنظم للمؤلفين المحليين، حيث توفر هذه الفعاليات فرصة للتفاعل المباشر بين الكتاب والجمهور، وبالتالي فإن المكتبات العمومية تساهم في تسليط الضوء على الإبداع المحلي وتعزيز حضور المؤلفين في المشهد الثقافي. هذه الأنشطة تُمثل حوافز معنوية تؤثر بشكل إيجابي على المؤلفين وتدعم رغبتهم على الاستمرار في الإبداع.

أما الإجابة الثانية كانت لمدير المكتبة المركزية وجهة نظر فهي تقدم تصورًا أكثر شمولا حيث تشدد على أن الدعم المادي يأتي من خلال اقتناء الكتب التي تمثل نتاج الفكر المحلي، مما يساهم في توفير موارد مالية مباشرة للمؤلفين. في ذات الوقت، الدعم المعنوي يتجسد في استضافة المؤلفين وتنظيم لقاءات ثقافية، مما يساهم في خلق بيئة من التفاعل الثقافي المستمر. هذه الإجابة توضح أن المكتبات لا تقتصر على شراء الكتب فقط بل تساهم أيضًا في تعزيز الإبداع من خلال الأنشطة الثقافية التي تستهدف المؤلفين والجمهور على حد سواء.

لذلك، يمكن اعتبار الدمج بين الدعم المادي والمعنوي استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق استدامة في دعم الإنتاج الفكري المحلي. كما أن إجابة مدير المكتبة المركزية تلمح إلى

وجود سياسة أو اطار قانوني محتمل يرتبط بالاقتناء المنتظم للكتب المحلية، مما يعكس التزامًا من المكتبات بحماية حقوق المؤلفين. وفي المجمل، كلا الإجابتين تؤكدان على أن المكتبات ليست فقط فضاءات لتخزين الكتب، بل هي مراكز حيوية لدعم الإبداع من خلال ممارسات شاملة تدمج بين التشجيع المعنوي والدعم المادي.

11- سبل تطوير قانون حق المؤلف والنشر لتحفيز الإبداع ودعم حركة النشر:

من خلال الإجابتين المقدمتين توضحان رؤيتين متكاملتين لمقترحات تطوير قانون حق المؤلف والنشر ليكون أكثر دعمًا لحركة النشر والإبداع المحلي. أولى الرؤيتين من خلال إجابة مدير المكتبة المركزية تؤكد على أهمية تضمين جوانب الدعم المالي والتنشيط الثقافي داخل بنود القانون، وذلك من خلال تخصيص مبالغ موجهة للنشر المحلي والوطني، وتنظيم تظاهرات وفعاليات ثقافية مخصصة للكتاب المحلي، وهو ما يعكس وعياً بدور الدولة في تحفيز الإنتاج الفكري لا الاكتفاء بحمايته .هذا التوجه يدعو إلى تحويل القانون من أداة حماية إلى أداة استثمارية في رأس المال الثقافي، تساهم في تخفيف العبء المالي على المؤلف وتوفير فضاءات لعرض أعماله.

أما الإجابة الثانية لمديرة المكتبة العمومية، فتُسلّط الضوء على بعد آخر مكمل يتمثل في ضرورة زيادة الدعم المخصص للمؤلفين المحليين والجدد، وتثمين جهودهم، وهو ما يشير إلى أهمية الاعتراف الرمزي والاجتماعي بالإبداع، لا سيما في المراحل الأولى من المسار المهني للمؤلفين. يشير هذا إلى أن إصلاح القانون يجب أن يشمل أيضًا تدابير تشجيعية ومعنوية تضمن استدامة الإبداع، كإحداث جوائز أدبية، ومنح إنتاج، وآليات ترويج مؤسسية.

كلا الرؤيتين تتقاطعان حول ضرورة أن يكون القانون محفزًا للنشر، لا مجرد صك قانوني لحماية الحقوق، بل ينبغي أن يُعاد تصميمه ليُوفّر بيئة تشريعية وثقافية متكاملة، تُعزز مكانة المؤلف، وتدفع المؤسسات الثقافية إلى الانخراط في دعم الإنتاج المحلي. وهكذا، يصبح القانون عنصرًا فاعلا في الدورة الثقافية الوطنية، لا فقط رديفًا للإجراءات القانونية، بل جزءًا من استراتيجية شاملة لتثمين الإبداع وتوسيع قاعدة النشر.

رابعا: عرض وتحليل بيانات المحور الرابع: اقتناء الكتب والتعاون مع دور النشر والمكتبات

12-العلاقة بين دور النشر والمكتبات الجامعية والمكتبات العمومية في تعزيز التأليف والقراءة في الجزائر:

من خلال الإجابتين تتضح لنا رؤيتين متكاملتين لطبيعة العلاقة القائمة بين دور النشر من جهة، والمكتبات الجامعية والمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من جهة أخرى، في سياق دعم حركة التأليف والقراءة في الجزائر.

فالإجابة الأولى الخاصة بمدير المكتبة المركزية تصف هذه العلاقة بأنها عضوية، ما يعني وجود تداخل وظيفي وثقافي بين الطرفين، حيث تمثل المكتبات السوق الطبيعي للكتاب، سواء من خلال اقتنائه أو عبر ما تنظمه من أنشطة ثقافية وتفاعلية كالمعارض، واللقاءات مع المؤلفين، والندوات الفكرية. في هذا السياق، تبرز المكتبات ليس فقط كمستهلك للكتاب، بل كجهة فاعلة في دعم الإنتاج الفكري وتشجيع الإبداع، وذلك من خلال دورها في تنشيط المشهد الثقافي المحلي والترويج للكتاب الجزائري.

أما الإجابة الثانية، فتعتمد على وصف العلاقة بكونها تكاملية، حيث يتم توضيح الجانب الإداري والإجرائي للعلاقة، خاصة ما يتصل بالاقتناء وفق دفتر شروط، وهي صيغة تنظيمية تعكس التنسيق المؤسسي بين المكتبات ودور النشر. وعلى الرغم من اقتصارها على البعد التقني، فإن هذه العلاقة تسهم بشكل غير مباشر في تحفيز حركة النشر، من خلال توفير مورد اقتصادي منتظم لدور النشر ودعم استمرارية الطباعة والتوزيع. وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين الطرفين تتخذ طابعًا مزدوجًا: إداريًا من جهة، وثقافيًا من جهة أخرى. وإذا ما تم تفعيل هذه العلاقة في اتجاه مزدوج يدمج البعد الإجرائي بالدور الثقافي، فإن ذلك سيُسهم في بناء منظومة نشر وطنية متكاملة، تشجع على التأليف، وتُكرّس ثقافة القراءة، وتعزز من حضور الكتاب الجزائري في الفضاء العمومي.

13- تنظيم التظاهرات الثقافية والعلمية المرتبطة بالكتاب وأثرها على حركة النشر والتأليف:

من خلال الإجابتين يظهر هناك اتفاقًا ضمنيًا حول الأهمية المحورية للتظاهرات والأنشطة الثقافية والعلمية في تعزيز حركة النشر والتأليف في الجزائر، مع اختلاف نسبي في زاوية التركيز بين البعدين المؤسسي والتطبيقي.

فقد أشارت الإجابة الأولى إلى أن تنظيم هذه الفعاليات يتم أساسًا بدعم من الوزارة الوصية، ممثلة في وزارة الثقافة، مما يعكس توجهاً رسمياً ومؤسساتياً في دعم الفعل الثقافي وضمان استمراريته. هذا الدور المؤسسي يتجلى في توفير التمويل والهيكلة، ويكتسب أهمية خاصة في سياق يعاني فيه قطاع النشر من هشاشة السوق وصعوبة الوصول إلى المؤلف المحلي. وتبرز الإجابة في هذا السياق الوظيفة المزدوجة للتظاهرات: أولاً كأداة للتعريف بالإنتاج الفكري الوطني، وثانياً كوسيلة لحصره بما يسمح بدراسة احتياجات الساحة الثقافية.

أما الإجابة الثانية، فتنقلنا إلى بعد أكثر تطبيقا، حيث تُبرز أن هذه الأنشطة تُستخدم فعليًا كقاعدة معلوماتية تُمكّن المؤسسات من وضع برامج اقتناء مدروسة بناءً على المعروض الفكري المتاح. فالتظاهرات هنا لا تُعد فقط واجهة ترويجية للكتاب، بل أيضًا آلية عملية لرسم السياسة الوثائقية للمكتبات، خاصة حين يتعلق الأمر بدعم النشر المحلي والمؤلفين الجدد. ويكشف هذا التوظيف العملي عن وعي مؤسساتي بأهمية المواءمة بين العرض الثقافي وحاجات القراء.

في المجمل تُظهر الإجابتان أن هذه الأنشطة، إذا ما نُظمت بشكل ممنهج وضمن رؤية ثقافية وطنية، فإنها تمثل أحد أهم محركات النشر والتأليف، ليس فقط عبر الترويج للكتاب، وإنما أيضًا من خلال بناء قاعدة بيانات حيوية عن واقع الإنتاج الفكري، ما يُمكّن من بلورة سياسات دعم ثقافي واقتنائي أكثر فعالية واستدامة.

14- أثر تنظيم التظاهرات والمعارض الخاصة بالكتاب على ترقيته: تجليات التأثير على المكتبة والناشر والمؤلف

تعتبر التظاهرات والمعارض الثقافية الخاصة بالكتاب من الفعاليات الأساسية التي تساهم في ترقية حركة النشر والتأليف، حيث تبرز تأثيراتها بشكل واضح على مختلف الفاعلين في المجال الثقافي، خصوصًا على المكتبات، الناشرين، والمؤلفين.

الإجابة الأولى ممثلة في مديرة المكتبة العمومية تبرز أهمية هذه الفعاليات من خلال دعمها المباشر من الوزارة الوصية، حيث يتم تخصيص يوم وطني للكتاب، وهو ما يمثل خطوة استراتيجية نحو رفع الوعي المجتمعي حول أهمية الكتاب في الحياة الثقافية. هذا اليوم يُعتبر مناسبة سنوية تؤكد دور المكتبات العمومية كمراكز حيوية للتفاعل الثقافي والمعرفي، حيث تُنظم أنشطة تهدف إلى تعريف المجتمع بالإنتاج الفكري الوطني .وفي هذا السياق، تعمل هذه الأنشطة على تعزيز الوعي الثقافي ورفع قيمة الكتاب المحلي، مما يساهم في ترسيخ ثقافة القراءة في المجتمع.

من ناحية أخرى، تبرز الإجابة الثانية الدور الفعلي لهذه التظاهرات في تسهيل التواصل المباشر بين المؤلفين والمكتبات، حيث تُسهم هذه الأنشطة في حصر الإنتاج الفكري المحلي بشكل منظم وفعال. هذا الحصر يسهل على المكتبات وضع خطط اقتناء دقيقة وفقًا للاحتياجات الفعلية، مما يضمن تنوعًا ثقافيًا ويسهم في تعزيز حركة التأليف والنشر في الجزائر. كما أن التظاهرات توفر منصة لإشهار الكتاب والمبدعين، حيث يُسهم هذا في تحسين حقوق المؤلفين والترويج لمؤلفاتهم، مما يخلق بيئة محفزة للإبداع الأدبي والفكري.

التأثيرات الإيجابية لا تقتصر على المؤلفين والمكتبات فقط، بل تمتد إلى دور النشر أيضًا، حيث تصبح المعارض والتظاهرات وسيلة فعالة للترويج للكتب الجديدة، وبالتالي ضمان حركية البيع والتوزيع بشكل أكثر كفاءة. من خلال هذه التظاهرات يتم إشراك الجمهور بشكل مباشر في اكتشاف الأعمال الأدبية والفكرية، مما يساهم في تحسين الطلب على الكتب المحلية ويدعم استدامة الصناعة الثقافية . بناءًا على هذه التحليلات يمكن القول إن تنظيم التظاهرات والمعارض الثقافية الخاصة بالكتاب لا يقتصر فقط على ترويج للكتب، بل هو عنصر أساسي في تشجيع التأليف، دعم حق المؤلف، وزيادة الوعي الثقافي العام .وبتوافر هذه المنصات، تنمو حركة النشر بشكل يتناغم مع احتياجات الجمهور، ما يُسهم في خلق بيئة ثقافية معرفية خصبة.

15- الأساليب المتبعة في سياسة اقتناء الكتب وعلاقتها بخياراتكم:

تعد سياسة اقتناء الكتب داخل المكتبات العمومية والمكتبات الجامعية جزءًا محوريًا من المنظومة الثقافية والعلمية، حيث تستند هذه العملية إلى إطار قانوني وتنظيمي مضبوط، يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المتعاملين، ويُسهم في ترقية الإنتاج الفكري المحلي.

تشير الإجابتان إلى أن هذه السياسات تُمارس وفق المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية، الذي يُعد من أهم المرجعيات القانونية التي تنظم عمليات الشراء، وتمنح الأولوية أو النسبة المرجحة للمتعاملين المحليين، دعمًا للإبداع الوطني وتشجيعًا للمؤلفين والناشرين الجزائريين. وهذا ما يجعل من الإنتاج الفكري المحلي عنصرًا مفضلاً في سياسة الاقتناء، ليس فقط من منطلق قانوني، بل أيضًا من منطلق ثقافي استراتيجي. كما توضح الإجابات أن هذه العملية لا تتم بشكل اعتباطي، بل تُنظَّم وفق دفتر شروط يُصادق عليه من قبل الوزارة الوصية، ما يضفي بعدًا رقابيًا وإجرائيًا يضمن سلامة العملية ومصداقيتها.

يرافق هذه الآليات القانونية تخصيص مالي محدد ضمن ميزانيات سنوية، يتم ضبطه وفق القوانين المالية المعمول بها، وبما يتماشى مع حاجات المكتبة وخططها الوثائقية. ويُسهم هذا التنظيم في توجيه الاختيارات نحو كتب ذات قيمة علمية ومعرفية عالية، خاصة تلك التي تنتج محليًا وتُجسد الفكر الوطني المعاصر.

من خلال هذه الآليات، يتضح أن السياسات المعتمدة في اقتناء الكتب تُعزز من التخطيط الثقافي الموجه، وتربط بين مقتضيات القانون وضرورات التنمية الفكرية. وهي بذلك تؤثر بشكل مباشر في خريطة العناوين التي يتم اختيارها، من خلال الانحياز الواعي للإنتاج المحلي، ودعم المؤلفين الجدد، وتحقيق التوازن بين متطلبات الجودة والانتماء الثقافي. وعليه، فإن سياسات الاقتناء، بقدر ما هي تقنية وإدارية، فهي أيضًا أداة لتوجيه الحركة الثقافية وتعزيز السيادة المعرفية في المشهد الوطني.

- **النتائج العامة للدراسة:**

بعد قيامنا بتحليل استمارة الاستبيان وأسئلة المقابلتين مع كل من مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ومدير المكتبة المركزية لجامعة ابن خلدون توصلنا لمجموعة من النتائج العامة جاءت كالآتي:

– أظهرت النتائج المتحصل عليها أن النسبة الكبيرة من الناشرين لهم دراية واسعة بحقوق المؤلف، مما يساعد على ضرورة المساهمة في حركة التأليف وفق رؤية حماية حق المؤلف وضمان العوائد المالية له .

– معظم دور النشر ترى في مدى تطبيق حق المؤلف في الجزائر لا يرقى إلى تطلعاتهم على أرض الواقع من حيث تطبيق قوانينه وعدم إشراكهم في بلورة مواده.

– توافق معظم الناشرين حول قانون المؤلف من توفير الحماية للمؤلفين والناشرين وتشجيعهم على الإبداع مع بعض التحفظات.

– يرى معظم الناشرين أن هناك جملة من التحديات التي تواجههم فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف كالقرصنة بنسبة 27% وضعف آليات الرقابة والتنفيذ من قبل الجهات المعنية والقضائية.

– التوافق مع مسار النشر العام لدار النشر يساهم في قبول أو رفض نشر الكتاب بالإضافة إلى جودة المحتوى الفكري والأدبي يساعد على تشجيع حركة التأليف في الجزائر.

– عدم تأثير قانون حق المؤلف على السياسة التعاقدية لدور النشر مع المؤلفين ، حيث أن ما نسبته 73% من دور النشر يساعدها القانون لنشر الإبداع الفكري.

– توافق سياسة النشر في الجزائر حول حماية حق المؤلف من أجل تشجيع المؤلفين على تقديم أعمال جديدة ومبتكرة.

– ترى أغلبية دور النشر أن الدعم المقدم لها من قبل الجهات الحكومية غير كاف ولا يلبي تطلعاتهم في ميدان نشر الكتاب نظرا للظروف الراهنة.

– نسبة 45% من دور النشر ترى أن هناك قيودا على النشر في الجزائر تحد من حرية التأليف وخاصة الجدد منهم بسبب الرقابة على الكتاب.

– الإقبال المتوسط من قبل المؤلفين على دور النشر المحلية حيث بلغت نسبة 73% وهذا ما يؤكد تأثر هذه الأخيرة بالعوامل الاقتصادية كارتفاع تكاليف الطباعة ونقص المقروئية، إضافة إلى تفضيل معظم المؤلفين لنشر مؤلفاتهم خارج الوطن لدى دور نشر أجنبية نظرا للعوائد المالية الكبيرة مقارنة بنظيرتها المحلية..

– نقص آليات الدعم، التوزيع، ركود سوق الكتاب أثر على تحقيق التوازن بين حقوق المؤلف والناشر وبالتالي صعوبة إيصال الكتاب إلى القارئ.

- تتبع المؤسسات المعنية (المكتبات الجامعية والعمومية) القوانين الرسمية، خاصة المرسوم الرئاسي 15–247، في تنظيم عمليات اقتناء الكتب، بما يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص بين المتعاملين.

- تخصيص نسب محددة لدعم المؤلفات المحلية من خلال إجراءات تفضيلية في الصفقات العمومية، مما يعزز من حضور المؤلفين والناشرين الجزائريين في الساحة الثقافية.

- تُبرمج عمليات الاقتناء وفق دفاتر شروط تُعد مسبقًا وتوافق عليها الوزارة الوصية، ما يعكس انضباطًا إدارياً وتنظيمياً في ضبط العملية.

- تعد المكتبات العمومية والجامعية فاعلا رئيسيًا في تنظيم الأنشطة الثقافية (معارض، لقاءات، أيام وطنية)، ما يعزز علاقتها بالمجتمع ويساهم في ترقية ثقافة القراءة.

– للمكتبات العمومية والجامعية دور رئيسي في تنظيم الأنشطة الثقافية (معارض، لقاءات، أيام وطنية)، مما يساهم في المقروئية في أوساط أفراد المجتمع .

– تمثل التظاهرات الثقافية وسيلة مهمة لحصر الكتب الجديدة، وتسهم في تسهيل التواصل بين المؤلفين والمؤسسات، وتعزز من الترويج للمؤلفات وضمان حق المؤلف.

– هناك اعتراف بوجود قوانين لحماية حقوق المؤلف ودعم النشر، لكنها بحاجة إلى مراجعة وتطوير لتحفيز الإبداع أكثر وضمان استمرارية الإنتاج الثقافي.

– استخدام أساليب اليقظة (مثل متابعة مواقع الناشرين والموردين) لتتبع الإصدارات الجديدة، لكنها تظل محدودة وغير ممنهجة بالكامل.

– هناك علاقة تعاون وتكامل بين دور النشر والمكتبات، حيث تعتمد المكتبات على الناشرين لتوفير الكتب، بينما تُمثّل المكتبات سوقًا رئيسية لهم.

– تُبذل جهود لدعم المؤلفين عبر اقتناء أعمالهم وتنظيم لقاءات معهم، إلا أن هذه الحوافز تحتاج إلى تعزيز لضمان استدامة الإبداع.

- **النتائج على ضوء الفرضيات :**

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها في الدراسة الميدانية ومن خلال تحليل البيانات ، ومقارنة نتائج الدراسة للفرضيات التي سبق لنا طرحها توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

- **النتائج الخاصة بالفرضية الأولى:**

والتي صيغت كما يلي: تساهم سياسة الدعم الحكومي الحالية في تطوير حركة النشر والتأليف في الجزائر، لم تتحقق بحيث ترى معظم دور النشر الخاصة أن سياسة الدعم الحكومي الحالية لا ترقى لطموحاتهم في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تشهد ارتفاع الأسعار في كل المواد التي تدخل في النشر، القيود المفروضة في تصدير واستيراد الكتاب، إضافة إلى عزوف الكثير من المؤلفين على النشر لدى دور النشر المحلية واللجوء إلى دور نشر خارج الوطن لامتيازات مالية عكس ما هو موجود داخل الوطن ،أما النشر الإلكتروني فهو الآخر يعاني من مشاكل متمثلة في القرصنة والانتهاكات لحقوق المؤلف مما يكبد دور النشر خسائر إضافة إلى نقص العوائد المالية للمؤلف .

- **النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:**

والتي تمت صياغتها على النحو التالي: ضعف الوعي بحقوق النشر لدى المؤلفين والناشرين يؤدي إلى تراجع حركة التأليف في الجزائر، تحققت هذه الفرضية بشكل نسبي لأنه يمكن تفسير ضعف الوعي من عدة زوايا : كانعدام الحماية القانونية الفعالة فكثيرون هم لا يدركون ولا يتخذون الخطوات اللازمة لحماية أعمالهم ، كانتشار القرصنة والنسخ غير القانونية دون تعويض للمؤلف ، مما يؤدي إلى العزوف عن النشر المحلي واللجوء إلى دور نشر أجنبية غياب التكوين في حقوق الملكية الفكرية من حقوق الترجمة والنشر الإلكتروني، إضافة إلى عقود النشر العادلة وحقوق المؤلف عند التوزيع ناهيك عن ضعف الأطر الرقابية من خلال الاعتداء على حقوق المؤلف دون رادع، وغياب الثقة بين المؤلف والناشر كلها عوامل تساهم في تراجع حركة التأليف.

- **النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة:**

والتي مفادها أن اعتماد دور النشر على سياسة نشر شفافة وعادلة يحفز المؤلف على الاستمرار في التأليف، أنها تحققت وفق النتائج المتحصل عليها من تحليل البيانات حيث أن تأثير سياسة النشر وحماية حق المؤلف لتقديم أعمال جديدة لمؤلفين جدد بلغت نسبة 46% في ظل قانون حق المؤلف الذي بدوره لا يؤثر على السياسة التعاقدية بين دور النشر والمؤلفين حيث بلغت 73 %، وهذا يعطينا الانطباع بأن انتهاج دور النشر لسياسة نشر شفافة وعادلة قائمة على وضوح الشروط المالية، نسبة الأرباح، مواعيد الدفع، فهم كامل للحقوق المتبادلة على غرار حقوق التوزيع، الترجمة، وفي ظل سياسة نشر واضحة يؤدي إلى تشجيع المواهب الجديدة بحيث يزداد الإقبال على الكتابة والنشر، ويظهر جيل جديد من الكتاب وتنشيط الحركة الأدبية والفكرية في المجتمع. وبالتالي الاستمرارية في التأليف.

- **النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة:**

والتي مفادها أن المكتبات تلعب دورا محدودا في دعم حركة التأليف بسبب غياب التنسيق مع دور النشر، وعند تحليل أجوبة المقابلة، يتبيّن أن الفرضية المقترحة تحققت جزئيا فالمكتبات العمومية والمكتبات الجامعية لا يبدو أنها تلعب دورًا محوريًا ومباشرًا في دعم حركة التأليف، رغم وجود جهود معينة. إذ أظهرت النتائج أن العلاقة مع دور النشر قائمة، لكنها تعتمد أساسًا على إجراءات إدارية منظمة في إطار الصفقات العمومية، مثل تطبيق المرسوم الرئاسي 15-247 ودفتر الشروط المعتمد من الوزارة الوصية. هذا النوع من التنسيق، على الرغم من ضرورته القانونية، لا يرقى إلى مستوى الشراكة الثقافية المستمرة بين الطرفين، وهو ما يحدّ من قدرة المكتبات على التأثير الفعلي في حركة التأليف، خصوصًا على صعيد دعم الإنتاج الجديد والترويج للمؤلفين المحليين. وعلى الرغم من وجود بعض الممارسات الداعمة، مثل تنظيم التظاهرات الثقافية واستضافة المؤلفين المحليين، إلا أن هذه الجهود تظل محدودة في غياب تنسيق استراتيجي مباشر مع دور النشر لتحفيز التأليف أو المشاركة في مراحله الأولى (مثل الطباعة والنشر المشترك). وعليه فإن المكتبات وإن كانت تُسهم في اقتناء الإنتاج المحلي والتعريف به، فإن دورها يظل محصورًا في الاستهلاك الثقافي أكثر من صناعة المحتوى الفكري .لذلك يمكن اعتبار الفرضية صحيحة جزئيًا، مع التأكيد أن ضعف التنسيق الثقافي والمؤسساتي بين المكتبات ودور النشر هو أحد الأسباب التي تحد من مساهمة المكتبات الفعلية في دعم التأليف وتعزيز الإبداع.

الاقتراحات :

- إعادة النظر في القانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب بإشراك كل الفاعلين في صناعة النشر من المؤلف، الناشر ، والهيئات ذات العلاقة
- إعادة النظر في وسائل وأساليب الدعم المقدم للمؤلف ودور النشر على حد سواء بما يضمن حقوق المؤلف وسياسة النشر في الجزائر
- تطوير آليات التنسيق بين المكتبات ودور النشر عبر إنشاء منصات رقمية مشتركة لتبادل البيانات حول العناوين الجديدة، وبرمجة لقاءات دورية لمناقشة الاحتياجات الوثائقية وخطط النشر.
- إطلاق برامج دعم مشترك للتأليف المحلي بالتعاون بين المكتبات، ودور النشر، والوزارة الوصية لتمويل مشاريع نشر مؤلفات المؤلفين الجدد أو الباحثين الأكاديميين.

- توسيع مهام المكتبات لتشمل دعم الإبداع بتحويل المكتبات إلى فضاءات إنتاج معرفي من خلال استضافة ورشات للكتابة والنشر ومرافقة المؤلفين في مراحل تطوير مشاريعهم.
- تعديل بعض بنود الصفقات العمومية بشكل يسمح بمزيد من المرونة في اقتناء الكتب الجديدة ويُعطي الأولوية للإنتاج الوطني حتى خارج الأطر الإدارية التقليدية.
- برمجة تظاهرات دورية مشتركة (مكتبة – ناشر – مؤلف) تهدف إلى التعريف بالعناوين الجديدة وتقييمها وتسهيل إدماجها ضمن الرصيد الوثائقي الوطني.
- وضع آلية يقظة معلوماتية رسمية تعتمدها المكتبات لتتبع النشر الوطني بفعالية من خلال فرق متخصصة في الرصد والتقييم المستمر للإصدارات الجديدة.
- تثمين الإنتاج المحلي داخل سياسة الاقتناء عبر رفع النسبة المخصصة له في دفاتر الشروط وتحفيز الموردين المحليين على الترشح.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للإنتاج الفكري تضم كل العناوين المنشورة في الجزائر، وتُحدث باستمرار بالتنسيق مع الناشرين، لتكون مرجعًا موثوقًا للمكتبات.
- إنشاء شبكات تعاون جهوية بين المكتبات ودور النشر المحلية بهدف دعم المبادرات الثقافية المشتركة وتوحيد الجهود في الترويج للكتاب المحلي على مستوى الولايات والمناطق.
- وضع استراتيجية وطنية لدعم الكتاب المحلي ضمن السياسة الثقافية تُلزم المؤسسات الثقافية، بما فيها المكتبات، بدور فاعل في التعريف بالمؤلفين الوطنيين واقتناء إنتاجهم ضمن خطط سنوية.
- اعتماد نظام تحفيزي خاص للناشرين الذين يلبّون احتياجات المكتبات سواء عبر التسهيلات في التوريد، أو تخفيض الأسعار، أو تخصيص إصدارات موجهة للمكتبات.
- إنشاء لجنة تنسيق وطنية تضم ممثلين عن المكتبات ودور النشر تعنى بمتابعة واقع النشر الوطني واقتراح حلول تنظيمية وتشريعية لتحسين العلاقة بين الطرفين.
- تنظيم جوائز سنوية لأفضل مؤلف وأفضل دار نشر بالتعاون مع المكتبات ما يسهم في خلق منافسة إيجابية ويُحفّز الجودة والإنتاجية في النشر المحلي.

آفاق مستقبلية للدراسات:

يمكن في المستقبل القيام بدراسة على الهياكل المعنية بدعم الكتاب مثل:

- دراسة حول دور المركز الوطني للكتاب في دعم وترقية الكتاب على ضوء سياسة النشر في الجزائر وتأثيره على حركة التأليف.

خاتمة:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية في السياق الثقافي والمعرفي الجزائري، يتمثل في "حق وسياسة نشر الكتاب وأثره على حركة التأليف"، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من دور النشر والمكتبات العاملة في الجزائر. وقد سعت الدراسة إلى فهم العلاقة الجدلية بين البيئة القانونية والتنظيمية للنشر من جهة، وحركة التأليف والإنتاج المعرفي من جهة أخرى، بهدف الوقوف على التحديات والإمكانات التي تحكم هذا القطاع الحيوي، والذي يعكس مستوى تطور الفكر والثقافة في أي مجتمع.

أظهرت نتائج البحث أن سياسة النشر في الجزائر، ورغم بعض التحسينات التشريعية والتنظيمية التي شهدها القطاع، لا تزال تعاني من عدة اختلالات بنيوية، سواء من حيث الإطار القانوني المرتبط بحقوق المؤلف والناشر من خلال الأمر 03-05 المحدد لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، أو من حيث آليات الدعم والمرافقة التي توفرها الدولة لعملية النشر والتوزيع في ظل القانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب . وقد كشفت المعطيات الميدانية التي تم جمعها من خلال مقابلات مع فاعلين في قطاع النشر وأصحاب مكتبات ومؤلفين، أن غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير صناعة الكتاب يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحفيز حركة التأليف والنشر في الجزائر.

من أبرز الإشكالات التي توصلت إليها الدراسة أيضًا، نجد ضعف آليات حماية حقوق الملكية الفكرية، وتفشي ظاهرة القرصنة في البيئة الإلكترونية ، وغياب رقابة فعالة على سوق الكتب، ما ينعكس سلبًا على حماس المؤلفين للإنتاج، ويضعف من مردودية دور النشر خاصة فيما يتعلق بحوافز الدعم . كما أن صعوبة الوصول إلى قنوات توزيع فعالة، تمثل عقبات إضافية تُقيد من نمو هذا القطاع. يُضاف إلى ذلك محدودية السياسات التحفيزية على المستوى الضريبي أو من خلال دعم النشر الموجه، خاصة بالنسبة للمؤلفات الأكاديمية أو ذات الطابع المعرفي التخصصي.

في المقابل، أبرزت الدراسة وجود محاولات فردية وجماعية من بعض دور النشر المستقلة التي تسعى إلى تجاوز هذه التحديات عبر اعتماد سياسات مرنة، واستثمار الوسائط الرقمية، والانخراط في معارض الكتاب الوطنية والدولية. ورغم هذه المبادرات، فإنها تظل غير كافية في ظل غياب تكامل حقيقي بين مختلف الفاعلين في القطاع على غرار القطاع العمومي الممثل في دور

خاتمة:

النشر العمومية كالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية و المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار إضافة إلى الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، وافتقار السوق الوطنية للكتاب إلى هيكل تنظيمي متماسك يمكن أن يوفر بيئة حاضنة للمؤلف والناشر والقارئ على حد سواء.

ولهذا يجب تكاثف الجهود مع كل الفاعلين سواء دور النشر أو المؤلفين إضافة إلى القطاعات الوزارية المعنية وكذلك الهياكل ذات العلاقة المباشرة بالدعم على غرار المركز الوطني للكتاب والخروج برؤية واضحة مستقبلية حول سياسة النشر ودعم الكتاب في الجزائر لجعله في مصاف المنافسة كغيره في المحافل الدولية وخاصة المعارض.

البيبليوغرافية

البيبليوغرافية

أ- القواميس والمعاجم

1. ابن منظور .معجم لسان العرب .ط1. بيروت: دار صادر. مج 14. 406 ص.

القواميس الموسوعية

2. الشامي، أحمد؛ السيد، حسب الله. المعجم الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات .الرياض: دار المريخ للنشر،1988.1209ص.

3. الموسوعة العربية العالمية.ط2. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.مج12 .395 ص

4. الموسوعة العربية العالمية.ط2.الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،1999.مج 25. 638ص

5. عبد المعطى ،ياسر يوسف؛ لشر، تريسا. موسوعة علوم المكتبات والمعلومات. ط 1.القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018. 526 ص.

ب-النصوص القانونية والتنظيمية:

6.الجزائر.الأمر 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة2003 والذي يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 44، مؤرخ في 23 يوليو 2003.

7. الجزائر. الأمر رقم 73-14 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1393 الموافق 10 أبريل سنة 1973 والذي يتعلق بحق المؤلف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، مؤرخ في 03 أبريل سنة 1973.

8.الجزائر. قانون رقم 15-13 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو 2015، يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 39، مؤرخ في 19 يوليو 2015.

البيبليوغرافية:

9.الجزائر. مرسوم تنفيذي رقم 22-271 المؤرخ في 19 ذي الحجة 1443 الموافق 18 يوليو 2022، يحدد كيفيات بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 49 ، مؤرخ في 20 يوليو 2022.

10.الجزائر. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 جمادى الأولى 1431 الموافق 10 مايو 2010، يحدد التنظيم الداخلي للمركز الوطني للكتاب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، مؤرخ في 01 سبتمبر 2010.

11.الجزائر.مرسوم تنفيذي رقم 12-234 مؤرخ في 3 رجب عام 1433 الموافق 24 مايو 2012، يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، مؤرخ في 03 يونيو 2012.

12.الجزائر. مرسوم تنفيذي رقم 16- 191 مؤرخ في 25 رمضان عام 1437 الموافق 30 يونيو 2016، يحدد كيفيات التصريح المسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، مؤرخ في 12 يوليو 2016.

13.الجزائر. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 رجب عام 1433 الموافق 17 يونيو 2012، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، مؤرخ في 05 مايو 2013.

14.الجزائر. مرسوم رئاسي رقم 09- 202 مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 27 مايو 2009، يتضمن إنشاء مركز وطني للكتاب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، مؤرخ في 31 مايو 2009.

15.الجزائر. مرسوم تنفيذي رقم 21- 263 مؤرخ في 02 ذي القعدة عام 1442 الموافق13 يونيو 2021، يحدد شروط وكيفيات منح علامة الجودة لدور نشر الكتاب ومكتبات بيع الكتب وسحبها وكذا النتائج المترتبة عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، مؤرخ في 22 يونيو 2021.

16.الجزائر. مرسوم تنفيذي رقم 13-102 مؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 14 مارس 2013 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-271 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 سبتمبر 2001 والمتضمن إنشاء جامعة تيارت، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، مؤرخ في 17 مارس 2013.

17.الجزائر. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 رجب عام 1425 الموافق 24 أوت 2004، يحدد التنظيم الإدارية لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 62، مؤرخ في 26 سبتمبر 2004.

ت-الكتب

18.عبد الله، بلال محمود. حق المؤلف في القوانين العربية.ط1.لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ،2018. 232 ص.

19.عوض النوايسة، غالب .مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الكتب المرجعية.ط2. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015. 432ص

20. قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي،إيمان. مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، د ط. عمان: دار اليازوردي، 497.2011ص.

21. قنديلجي، عامر إبراهيم؛ عليان، ربحي مصطفى؛ فاضل السامرائي، إيمان. مصادر المعلومات: من عصر المخطوطات إلى عصر الأنترنت.ط1.عمان: در الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000. 358ص.

22. عليان، ربحي مصطفى. المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية .ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010 .496 ص.

23. علي الشهربلي، إنعام؛ أبو رقيقة، إسماعيل محمد. صناعة المعلومات: نظريات وتحديات-تقنيات وتطبيقات. ط1 . عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2013. 372 ص

البيبليوغرافية:

24. سيد، أحمد فايز أحمد. الكتاب الإلكتروني إنتاجه ونشره.الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010. 659 ص

25. داوود، رامي محمد عبود. الكتب الإلكترونية: النشأة والتطور– الخصائص والإمكانات– الإستخدام والإفادة. ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2009. 422 ص

26. لي ، ستوارت؛ بويل ، فرانسيس؛ تر.الشايع، عبد الله بن محمد. تنمية مجموعة المصادر الإلكترونية– دليل عملي . د ط. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009. 309 ص

27.عوض النوايسة، غالب. مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات. ط2.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015. 600 ص

28.فلحي، محمد.النشر الإلكتروني: الطباعة والصحافة الإلكترونية والوسائط المتعددة.عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 193.2015 ص.

29.الدباس، ريا أحمد. المكتبات والنشرالإلكتروني.ط1.عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،2011. 208 ص.

30.عليان ، ربحي مصطفى، فاضل السامرائي، إيمان. المصادر الإلكترونية للمعلومات. د ط. عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، 2014. 245 ص.

31.اسماعيل، الغريب زاهر. التعليم الإلكتروني من التطبيق إلى الاحتراف والجودة. ط 1.القاهرة: عالم الكتب ، 2009. 726ص

32.اللحام، مصطفى علي. المدخل إلى علم المكتبات ومصادر المعلومات . ط1. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016. 329 ص.

33.عليان ، ربحي مصطفى . تنمية مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية .ط 1.عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع ، 2013. 480 ص.

34.غرارمي ، وهيبة سعيدي؛ أعراب، عبد الحميد . تكنولوجيا المعلومات في المكتبات. ط 1. الجزائر: قسم علم المكتبات والتوثيق ، 2008. 345 ص.

35.عليان ، ربحي مصطفى. إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم .ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2019. 480 ص

36.عليان، ربحي مصطفى. البيئة الإلكترونية. ط2. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015. 431 ص.

37.الصرايره، خالد عبده. النشر الإلكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات. ط1. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008. 183ص.

38.المدادحة، أحمد نافع . النشر الإلكتروني وحماية المعلومات. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2011. 207 ص.

39.عليان ، ربحي مصطفى؛ السامرائي، إيمان. النشر الإلكتروني .ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2010. 399 ص.

ث. الكتب باللغة الأجنبية :

40 .Accart.Jean-Philippe, Réthy.Marie-Pierre. Le métier de documentaliste. Electre: cercle de la librairie, Paris, 2008. 463P.

ج. الدوريات

41. سرير عبد الله، فوزية." مصادر البحث الأكاديمي المعاصر ما بين الكتاب الورقي والكتاب الإلكتروني " في مجلة التواصلية، ع 12، د ت، د م ن، .ص.ص94-115

42 . نيمور، عبد القادر" نشر وتوزيع الكتاب في الجزائر: بين متطلبات الواقع وتحديات المستقبل "في مجلة إشارة لعلوم المعلومات، علم الأرشيف وعلم المكتبات ، ع 02 ، 2015 ،مج 02. ص.ص.44-59

43. نيمور، عبد القادر" إدارة المخاطر في مجال النشر : نشر الكتاب في الجزائر" مجلة إشارة لعلوم المعلومات ، علم الأرشيف وعلم المكتبات ،ع 04،2015. د م.ص.ص.74-108

البيبليوغرافية:

44. لعرايش، فاطمة الزهراء؛ غوار، عفيف" استراتيجيات ورهانات اقتصاديات النشر في الجزائر" في مجلة الحوار الثقافي، ع 02، 2024، الجزائر، مج 13. ص.ص.146-167

45. اعبيد، نبيلة؛ رحال، سليمان " استخدام الكتاب الإلكتروني من طرف الطلبة: دراسة ميدانية مع طلبة السنة الثانية ماستر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة المسيلة" في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، 2021، الجزائر، مج 11. ص.ص.971-992

46. حسين محمود، ساهرة" التقنيات الحديثة للكتاب الإلكتروني" في مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، ع 18، 2024، العراق. مج 5. ص. ص. 144- 153

47. محمد المبارك ، حسن الفاتح حسين" دور الكتاب الإلكتروني في تدريس المقررات الجامعية بالجامعات السودانية: دراسة ميدانية بكليات جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم بومد مدني- السودان – 2022" في المجلة العربية للتربية النوعية، ع 25، 2023، السودان، مج 07. ص.ص.85-100 .

48. صبحي عبد الغفور، وصال" استخدام الكتاب الإلكتروني في العملية التعليمية : دراسة مسحية لأعضاء هيئة التدريس في معهد الإدارة/ الرصافة للعام الدراسي 2014/2013" في مجلة كلية التربية الأساسية، ع 89، 2015، الرصافة، مج 21. ص.ص.805- 836

49. حسني، أمينة " الكتاب الإلكتروني ودوره في التحصيل العلمي المعرفي عند طلبة الجامعات" في مجلة العربية، ع 01، 2020، الجزائر، مج 07. ص.ص.432-439

50. عبد الله فرحات ، طاهر؛ عبد المسيح سوريال، زكريا؛ محمد أمد الغول، ريهام" الكتاب الإلكتروني وأثره على الإتجاهات والنية السلوكية لإستخدامه كمصدر لمحتوى المقررات الدراسية لدى طلاب كية التربية جامعة دمياط" في مجلة كلية التربية، د ع، 2022، مصر، مج 88. ص.ص.919- 975

51. عبد الكريم محمد حسن، حنان " التكييف الفقهي لحقوق الإبتكار في الكتاب الإلكتروني" في مجلة الزهراء ، ع 32، 2022، مصر ، د مج. ص. ص. 827-866.

البيبليوغرافية:

52. البدوي بلة، الصديق عبد الصادق " اتجاهات طلاب الدراسات العليا نحو استخدام الكتاب الإلكتروني – دراسة ميدانية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا بجامعة البطانة، السودان 2021" في مجلة افاق للعلوم ، ع 04، 2022، السودان، مج 07. ص.ص.160-175

53. فتحي، عباس "الكتاب الورقي والكتاب الرقمي: دراسة مقارنة " في مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ،ع 02، الجزائر، مج14. ص.ص.365-381.

54. الحويج ، عبد المجيد محمد " النشر الورقي والنشر الإلكتروني في عصر تكنولوجيا المعلومات" في مجلة رواق الحكمة، ع 14، 2023، س5. ص.ص.289-304

55. بوحميدة، محمد صالح أمحمد؛ إبراهيم فرحات، ثناء؛ محمد رمضان، مها " المجلات العلمية بالجامعات الليبية- دراسة تحليلية لمراحل نشرها إلكترونيا" في مجلة بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ع 140، 2024، القاهرة، س 5. ص.ص.303-326

56. محدب، رزيقة" النشر الإلكتروني عبر الشبكة العنكبوتية ودورها في تنمية البحث العلمي لدى طلاب قسم علم النفس المقبلين على التخرج- دراسة ميدانية بجامعة تيزي وزو وجامعة ورقلة (الجزائر) في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع 27،2016، الجزائر، ص.ص.167-176

57. ساحي، علي؛ كتفي، سميرة؛ قرة، عائشة" النشر العلمي الإلكتروني والارتقاء بجودة التعليم العالي في الجزائر – دراسة مسحية لعينة من أساتذة جامعة سطيف 2 نموذجا" في مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 01، 2022، مج 09. ص.ص.407-423

58. فاروق محمد عبد القادر، إيمان" معوقات النشر الإلكتروني في مجال البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والباحثين: دراسة ميدانية" في مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع 11، 2023، مج 17. ص.ص.25-69

59. بن نافلة ، يوسف" النشر الإلكتروني وأهميته في تحقيق البحوث العلمية والتعليمية" في مجلة أدبيات ، ع 01، ، 2019، الجزائر، مج 01. ص.ص.58-74

60. خينش ، دليلة " صعوبات النشر الإلكتروني الجامعي: المنصة الجزائرية للمجلات العلمية أنموذجا" في مجلة دفاتر المخبر، ع 01، 2021، الجزائر، مج 16. ص.ص.167-184

البيبليوغرافية:

61. لقليب، سعد" آليات استغلال الحق المالي للمؤلف في التشريع الجزائري" في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع 01 ، 2023، الجزائر: المركز الجامعي سي الحواس بريكة، مج 12.ص.ص.86-96

62. غافل، محمد جابر" عقد النشر- دراسة مقارنة- " في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، ع 31، 2018، واسط: مديرية تربية واسط، ج 2 .ص.ص.561- 576

63. الحياني ، إبراهيم عنتر فتحي" توازن الحقوق الناشئة عن عقد النشر" في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ع 35، 2020، تكريت: جامعة تكريت/ كلية الحقوق، مج 9. ص.ص.223-256

64. أبوبكر، محمد خليل؛ غزوي، محمد فهمي " عقود النشر ودورها في تشجيع الابتكار للمؤلفين" في مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 05 ، 2020، الأردن: جامعة الزيتونة ، مج 03. ص.ص.01-51.

65. تكركارت، حنان؛ قبايلي، طيب " الحقوق الإستئثارية للمؤلف والقيود الواردة عليها في البيئة الرقمية" في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع 02، 2024، بجاية: مخبر فعلية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمان ميرة، مج 15. ص.ص. 84-101

66. شريف، هنية " تأثير المعلوماتية على عقود استغلال حق المؤلف" حوليات جامعة الجزائر 1، ع 29، 2016، الجزائر: جامعة لونيسي علي البليدة 2، مج 2. ص.ص.10- 34

67. منصوري، المبروك؛ زواقي ، مصطفى" التنازل عن العقد – مفهومه وطبيعته القانونية" في مجلة القانون والعلوم السياسية، ع 01، 2022، الجزائر: مخبر البحث- الموروث العلمي والثقافي لمنطقة تامنغست، مج 08. ص.ص.374-389

68. بوشناق، زينب " الإعتبار الشخصي في التعاقد وآثاره على العملية التعاقدية" في مجلة صوت القانون، ع02، 2022، الجزائر: مخبر القانون البنكي والمالي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، مج 08. ص.ص.1347-1366

69. الغلام، قعنب" الدعم المالي لترقية الكتاب" في مجلة صوت القانون ، ع01، 2020، الجزائر: كلية الحقوق- سعيد حمدين- جامعة الجزائر 1، مج 07. ص.ص.1154-1173

70. قرازم ، رشيد "صناعة النشر في الجزائر: الواقع والتحديات " في مجلة علم المكتبات ، ع 01، 2021، الجزائر: جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، مج 13. ص. ص. 148- 165

71. الغلام، قعنب " أنشطة الكتاب في القانون الجزائري" في مجلة صوت القانون ، ع 02، 2024، الجزائر: كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، مج 10. ص.ص. 316-335.

72. بن عنتر، ليلى " الحماية القانونية للمستهلك في مجال نشاطات وسوق الكتاب في الجزائر" في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع 01، 2021، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، مج 06. ص.ص. 2069-2083.

73. موحوس ، محمد " مشروع قانون الكتاب في الجزائر: قيمة مضافة لترقية القطاع" في مجلة ((إشارة)) مجلة علوم المعلومات ، علم الأرشيف وعلم المكتبات ، ع 06، 2016، الجزائر،[د.مج]. ص23.

ح. الأطروحات والرسائل الجامعية :

74. مرزقلال، إبراهيم. تسويق الكتاب في الوطن العربي من خلال شبكة الأنترنت: دراسة تحليلية تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين العرب. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،2018. 330 ص.

75. تدريست، فطه. حضور الناشرين الجزائريين على الأنترنت. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر 2،2019. 269 ص.

76. جنيح، أمين. استخدامات الأساتذة الجامعيين للكتاب الإلكتروني: دراسة ميدانية ببعض الجامعات الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه.قسم الإتصال والعلاقات العامة، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة -3، 2020. 346 ص.

77. شريف، هنية. النظام القانوني لعقد النشر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة،2009. 356ص.

البيبليوغرافية:

78. بن عياش، حدة. اتجاهات النشر المرجعي في الجزائر من 1962 الى 1982: دراسة إحصائية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر،2009. 422ص.

79. قليل، رحيمة. حركة التأليف في الجزائر أواخر العهد العثماني. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .قسم العلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور– الجلفة، 2021. 297ص.

80. شلواش، قمر كرم. خطوات تطبيق معايير الجودة في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية للشرق الجزائري: مساهمة في صياغة استراتيجية وطنية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2024. 351 ص.

81. زايدي، حسنية. المطالعة بالمكتبات العمومية : المبادرات السياسية والتعامل المهني المكتبات العمومية بالجزائر نموذجا أدرار–بجاية– بسكرة– تلمسان –عنابة– مستغانم. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران– أحمد بن بلة،315.2017ص.

82. يعيش، فاطمة الزهراء. اثر استخدام شبكة الأنترنت على الكتاب المطبوع عند طلبة الدراسات العليا(ماجستير– دكتوراه) بتخصص علم المكتبات والتوثيق وعلم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 بوزريعة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 309.2011ص.

83. مرزقلال ، إبراهيم. إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم علم المكتبات ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010. 186ص

84. بوزارة، أحلام. الأنترنت والتجارة الإلكترونية: حالة تسويق واستيراد الكتاب في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علم المكتبات ، جامعة وهران –2،2019. 330 ص.

85. النجيب الشاطبي، علاء. تطوير الكتاب الإلكتروني لتعليم مهارة الكلام بوسيلة فلبوك Flipbook في معهد بيت المعمور لتحفيظ القرآن مالانج. مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير. قسم تعليم اللغة العربية ، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية ، 2024. 140 ص.

البيبليوغرافية:

86. ريسناواتي ، حسنية. تطوير كتاب تعليم اللغة العربية على شكل الكتاب الإلكتروني – بالتطبيق على مدرسة روضة الطلبة الثانوية الإسلامية كديري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم تعليم اللغة العربية، جامعة مولانا ملك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، 2012. 125ص.

87. زروالي، عماد. النشر العلمي عبر المنصات الذكية والوسائط الرقمية واقع وآفاق: دراسة ميدانية لعينة من الجامعات الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . قسم علوم الإعلام والإتصال وعلم المكتبات. جامعة باتنة1– الحاج لخضر، 2024. 215ص

88. صابي، فاطمة . دور انشر الإلكتروني في تطوير الأداء الصحافي في الصحافة الإلكترونية الجزائرية– دراسة ميدانية للقائمين بالإتصال في المواقع الإلكترونية للصحف الجزائرية(الوطن، الخبر، الشروق اليومي، الشعب). مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم علوم الإعلام ، جامعة الجزائر 3، 2020. 342 ص

89. بوزيدي، أحمد تجاني. حماية حق المؤلف في إطار النشر الإلكتروني – دراسة مقارنة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق ، جامعة الجزائر 1 – يوسف بن خدة، 2019. 318 ص.

90. عميمر، عبد القادر. الحماية الجنائية لحق المؤلف. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013. 106 ص

91. دعماش، عزيزة. الحماية المستحدثة لحقوق المؤلف في ظل البيئة الرقمية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، 2022. 414 ص.

92. طوالبية ، فيصل. الآليات الإجرائية لحماية حق المؤلف في التشريع الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2023. 306ص

93. الزاهي ، عمر. محتوى حق المؤلف في الأمر 05/03 .مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2008. 193 ص.

94. مسعودي، سميرة. الحق المالي للمؤلف في ظل القانون الجزائري والقانون المقارن. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2014. 197 ص.

البيبليوغرافية:

95. مهيدي، سامية. مسؤولية الناشر عن استنساخ المصنف. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر بن عكنون بن يوسف بن خدة ، 2014. 108 ص.

96. فنيش ، بشير. حماية حق المؤلف من الاعتداء . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2012. 157 ص.

97.بومعزة، سمية. حقوق المؤلف في النطاقين التقليدي والرقمي في ظل التشريع الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة باتنة–1، 2016. 94ص.

98.فسيسي، نداء إبراهيم ناجي. التنظيم القانوني لعقد النشر في التشريع الفلسطيني " دراسة مقارنة". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم التجارة، الجامعة العربية الأمريكية– فلسطين، 2021. 107 ص

99. يحي باي، خديجة. مكانة عقد النشر في قانون الملكية الأدبية والفنية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة وهران ، 2013. 202 ص.

100.لروي، حبيب. الحماية القانونية لحقوق المؤلف بين التشريعات المغاربية والإتفاقيات الدولية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الحقوق، جامعة أحمد دراية– أدرار، 2021. 416 ص.

101.عبد الحكيم أبوعيشة، منى.التنظيم القانوني لعقد النشر– دراسة مقارنة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم القانون الخاص، جامعة النجاح الوطنية في نابلس– فلسطين ، 2019. 111ص.

102.ولد موسى، الحسن. حقوق المؤلف في القانون الجزائري والقانون الموريتاني– دراسة مقارنة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم الحقوق، جامعة الجزائر–يوسف بن خدة، 2009. 94 ص.

103.نيمور، عبد القادر. سوق كتاب الطفل في الجزائر القنوات التجارية وقنوات القراءة العمومية بوهران . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران، 2008. 248 ص.

104.كباهم، سامي. المسؤولية القانونية الناجمة عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية _حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .قسم الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة ، 2021. 287ص

105. بن حاوية ، يمينة. جودة خدمات المكتبات العمومية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة دكتوراه . قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2015. 283 ص.

خ- المؤتمرات والملتقيات

106. مقدم، أمال؛ حني، هاجرة" النشر الإلكتروني للدوريات العلمية بجامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي" . جامعة الجلفة. أعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) ، 13/ 14 نوفمبر 2014. ص.ص.298-308

107. خليفة، عبد القادر "النشر الإلكتروني للمجلات والدوريات العلمية ودوره في ترقية الجامعة والبحث العلمي" . أعمال الملتقى الوطني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي ، 05-06 مارس 2014.ص. ص. 55-64

108. فيرم، الطيب؛ النعاس، بورابح؛ قيرع، الطيب "النشر الإلكتروني وأثره في تطوير البحث العلمي". جامعة الجلفة. أعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) ، 13/ 14 نوفمبر 2014. ص.ص.353-361

109. الغلام ، قعنب. صلاحيات وزارة الثقافة ومؤسساتها في حماية حقوق مؤلفي الكتب. الجزائر: جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق سعيد حمدين. ملتقى وطني عن بعد حول: الحماية المؤسساتية للملكية الفكرية، 10 نوفمبر 2021. ص.ص. 01-20

د. الويبوغرافية:

110. لوصيف، آية. التعريف القانوني لعقود المعاوضة وعقود التبرع ، ديسمبر 2017، تم الإطلاع يوم 2025/04/05 (على الخط) http : www.mohamah.ne

111. الموقع دار هومة :https://www.tumblr.com/editionshouma تم الإطلاع يوم: (2025/04/28)

112.الموقع دار بلقيس

https://www.facebook.com/belkeisedition/about_details?locale=ar_AR

تم الإطلاع يوم (2025/04/28)

113.الموقع دار الخلدونية

https://www.facebook.com/khaldounia.edition/about_profile_transparency?locale=ar_AR تم الإطلاع يوم(2025/04/28)

114. الموقع دار المثقف

https://www.facebook.com/elmothakaf/about?locale=ar_AR تم الإطلاع يوم (2025/04/28)

115. الموقع دار دواة https://www.facebook.com/pB9-100064817042945-

تم الإطلاع يوم (2025/04/28)

116.الموقع دار الخليل القاسمي

https://www.facebook.com/share/196CPPYKyj/?mibextid=qi2Omg

تم الإطلاع يوم (2025/04/28)

117.الموقع دار الجزائرية للكتاب https://www.facebook.com/p/Dar-el-Djazairia-B1100063756645753/?locale=ar_AR&_rdr تم الإطلاع يوم (2025/04/28)

118.الموقع دار الموج الأخضر https://www.facebook.com/EditionGreenWave تم الإطلاع يوم (2025/04/28)

119.الوكيل المعتمد بإقامة المعرض بجامعة ابن خلدون بتاريخ:2025/04/21.

120.الموقع دار جسور **https://www.facebook.com/joussourdz/?locale=ar_AR** تم الإطلاع (2025/04/28).

121.الموقع دار الكاتب https://www.facebook.com/profile.php?id=100067548676813&sk=about &locale=ar_AR تم الإطلاع (2025/04/28).

المـــــــلاحق

الملاحق:

الملحق رقم: 01

الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة

تصريح مسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بالكتاب

رقم ..... مؤرخ في .....

(المادة 9 من القانون رقم 15-13 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015 والمتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، والمرسوم التنفيذي رقم 16-191 المؤرخ في 25 رمضان عام 1437 الموافق 30 يونيو سنة 2016 الذي يحدد كيفيات التصريح المسبق لممارسة الأنشطة الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه).

I – معلومات حول الشخص الطبيعي أو المعنوي :

التسمية : .....

الطبيعة القانونية : .....

الرأسمال الاجتماعي [1] : .....

لقب واسم وجنسية المؤسس أو المؤسسين [1] : .....

.....

.....

.....

لقب واسم المسيّر : .....

تاريخ الإنشاء [2] : .....

تاريخ بداية الممارسة الفعلية للنشاط [2] : .....

رقم السجل التجاري : ..... تاريخ التسليم : .....

رقم التعريف الجبائي : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|

عنوان المقر الاجتماعي : .....

الولاية : ..... البلدية : .....

الهاتف : ..... الفاكس : .....

البريد الإلكتروني : ..... موقع الواب : .....

II – معلومات حول النشاط :

النشاط أو الأنشطة الرئيسية :

☐ **ناشر الكتب :**

دعائم النشر : ورقية ☐ رقمية ☐

الملاحق:

عدد العناوين في الدليل : .....

التعداد الإجمالي : .....

النشاط أو الأنشطة الثانوية :

.....

.....

هل تمارس بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا، هل تنوي ممارسته؟ نعم ☐ لا ☐

هل دارك للنشر متخصصة أم متعددة الاختصاصات؟

.....

.....

☐ **مطبعي الكتب :**

مساحة المطبعة : .....

مساحة فضاء التخزين : .....

الآلات والتجهيزات الرئيسية (ما قبل الطبع والطبع والتجليد ...) : .....

.....

التعداد الإجمالي : .....

النشاط أو الأنشطة الثانوية :

.....

.....

☐ **مستورد الكتب :**

هل تستورد كتبا رقمية؟ نعم ☐ لا ☐

التعداد الإجمالي : .....

النشاط أو الأنشطة الثانوية :

.....

.....

☐ **مصدّر الكتب :**

التعداد الإجمالي : .....

النشاط أو الأنشطة الثانوية :

.....

.....

الملاحق:

☐ موزع الكتب :

أماكن ومساحة أماكن التوزيع : .....

.....

.....

وسائل نقل الكتب : .....

.....

التعداد الإجمالي : .....

النشاط أو الأنشطة الثانوية :

.....

.....

☐ بائع الكتاب :

هل تقوم بتسويق كتب رقمية؟ ☐ نعم ☐ لا

هل رصيدك الوثائقي مسيّر آليا؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بـ نعم، ماهو برنامج التسيير الذي تستعمله؟ .....

.....

مكتبة عامة لبيع الكتب : ..... مكتبة خاصة لبيع الكتب : .....

مساحة مكتبة بيع الكتب : .....

التعداد الإجمالي : .....

النشاط أو أنشطة ثانوية :

.....

.....

أصرح أنني على علم بالأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال، وأشهد أنّ المعلومات المذكورة في هذا التصريح صحيحة.

حرر بـ ..... بتاريخ .....

اسم وختم وإمضاء المصرّح

ختم وإمضاء مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة

---

1 – بالنسبة للأشخاص المعنويين.

2 – لاستعلامه، عند الاقتضاء، من طرف الأشخاص الممارسين قبل سريان مفعول القانون رقم 15-13 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015 والمتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.

الملحق رقم 02:

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم الإعلام و الاتصال و علم المكتبات

استمارة استبيان

نتشرف بوضع هذا الاستبيان بين أيديكم و ذلك ضمن متطلبات مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات تخصص تكنولوجيا و هندسة المعلومات

تحت عنوان :

حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على حركة التأليف: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات

واستكمالا للبيانات نرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على هذا الاستبيان و ذلك بوضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة لكي نتمكن من إجراء التحليل المطلوب و نتعهد لكم بأن لا تستخدم هذه المعلومات إلا لأغراض البحث العلمي

و لكم منا خالص الشكر و الامتنان .

من إعداد الطالب:

- بوسبعين جمال

تحت إشراف الأستاذة:

- سوالمي أسماء

السنة الجامعية: 2025/2024

الملاحق:

المحور الأول: بيانات خاصة بالناشر:

1-بيانات خاصة بالناشر:

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

السن : من 25 إلى 35 ☐ من 35 إلى 45 ☐ من 45 فما فوق ☐

2- المستوى التعليمي.....

3-التخصص:.....

4- بيانات خاصة بدار النشر:

5- إسم المؤسسة أو دار النشر:.....

6- مقرها:.....

7- تاريخ بداية النشاط :.....

8- نوع المؤسسة:

☐ **دار نشر تقليدية**

☐ **دار نشر إلكترونية**

☐ **دار هجينة (تفليدية وإلكترونية)**

9- الموقع الإلكتروني إن وجد:.....

10- الموقع على شبكات التواصل الاجتماعي إن وجد:.....

المحور الثاني: تصورات حول حقوق المؤلف وتطبيقها

11- هل لكم إحاطة قانونية بحق المؤلف؟

☐ **إحاطة واسعة**

☐ إحاطة متوسطة

☐ إحاطة قليلة

☐ لا أعرف شيئا عنه

12- ما هو تقييمكم لمدى فعالية تطبيق قانون حق المؤلف في الجزائر على أرض الواقع؟

☐ فعال

☐ غير فعال

☐ إلى حد ما

☐ لا أستطيع التقييم

في حالة لا أستطيع

لماذا:.....

.....

13- هل تعتقدون أن قانون حق المؤلف الحالي يوفر حماية كافية للمؤلفين والناشرين ويشجع على الإبداع؟

☐ نعم

☐ لا

☐ إلى حد ما

☐ لا أعرف

في حالة لا أعرف

لماذا:.....

14- ما هي أبرز التحديات التي تواجهونها فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف في الجزائر وتأثيرها على النشر ؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- ☐ ضعف آليات الرقابة والتنفيذ
- ☐ عدم وعي الجمهور بأهمية حق المؤلف
- ☐ عدم توفير الكتب بأسعار معقولة
- ☐ تكلفة الإجراءات القانونية لحماية الحقوق
- ☐ القرصنة
- ☐ صعوبة تتبع الإنتهاكات على شبكة الأنترنت

تحديات أخرى

أذكرها:.....

.....

المحور الثالث: سياسات نشر الكتاب في الجزائر وتأثيرها على حركة التأليف

15- ماهي أهم المعايير التي تعتمدونها في دار النشر لقبول أو رفض الكتاب ؟

(يمكن اختيار أكثر من خيار)

- ☐ جودة المحتوى الفكري والأدبي المخطوط
- ☐ أهمية الموضوع وجديته
- ☐ سمعة المؤلف وتاريخه
- ☐ التوافق مع مسار النشر العام لدار النشر
- ☐ وضوح حقوق الملكية الفكرية

☐ تزكية الهيئات العلمية(مجلس خاص بدار النشر أو بالمؤسسات الجامعية أو التربوية)

☐ عوامل أخرى

في حالة عوامل أخرى أذكرها:.....

.....

16-هل يؤثر قانون حق المؤلف على سياساتكم التعاقدية مع المؤلفين(مثل بنود الترخيص، عقد النشر، الحقوق الممنوحة، مدة الحماية) ؟

☐ نعم

☐ لا

☐ إلى حد ما

17- كيف تقيمون تأثير سياسات النشر الحالية وحماية حق المؤلف على تشجيع المؤلفين على تقديم أعمال جديدة ومبتكرة؟

☐ بشكل كبير

☐ بشكل كاف

☐ إلى حد ما

☐ تعيق في بعض الأحيان (يرجى التوضيح)

.....

18- كيف تقيمون مستوى الدعم المقدم لدور النشر من قبل الجهات الحكومية أو المؤسسات الثقافية في الجزائر؟

☐ كاف وفعال

☐ غير كاف

☐ لا يوجد دعم

19- هل تعتقدون أن هناك قيودا أو صعوبات تؤثر سلبا على حرية النشر في الجزائر؟

☐ نعم قيود كبيرة

☐ لا توجد

☐ بعض القيود

20- كيف تقيمون مستوى إقبال المؤلفين الجزائريين على النشر في دور النشر المحلية؟

☐ كبير ومتزايد

☐ متوسط ومستقر

☐ ضعيف ومتناقص

21- ماهي التحديات التي تواجهونها من أجل تحقيق التوازن بين حماية حقوقكم وحقوق المؤلفين وتسهيل وصول القارئ إلى الكتاب؟

.....

.....

المحور الرابع : آراء عامة واقتراحات

22- في رأيكم ، كيف يمكن تطوير قانون حق المؤلف وسياسات النشر في الجزائر لدعم حركة التأليف بشكل أفضل؟

.....

.....

23- ماهي الإجراءات أو المبادرات التي ترونها ضرورية لتعزيز ثقافة احترام حقوق المؤلف وتشجيع النشر والإبداع في الجزائر؟

.....

.....

24- ما هي مقترحاتكم لتطوير قطاع النشر والكتاب في الجزائر بشكل عام؟

.....

.....

شاكرين تعاونكم معنا خدمة للبحث العلمي

الملحق رقم 03:

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

مقابلة مقدمة في إطار تحضير المذكرة بعنوان:

حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على حركة التأليف: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات

إعداد الطالب:

بوسبعين جمال

تحت إشراف الأستاذة:

سوالمي اسماء

السنة الجامعية : 2024-2025

فصل الدراسة الميدانية

المقابلة مع

مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية تيارت

تستهدف هذه المقابلة إلى التعرف أكثر على دور المكتبات في النهوض بسياسة النشر والتأليف من خلال الأنشطة التي تقوم بها هذه الأخيرة من أجل ترقية الكتاب.

- أيضا الوقوف على العلاقة بين المكتبات ودور النشر في المساهمة في الدفع بعجلة التأليف ومساعدة المؤلفين الجدد في نشر إبداعاتهم الفكرية .

المحور الأول: سياسات النشر والقوانين المنظمة

1- هل تعزز سياسات النشر في الجزائر على تنوع وجودة الكتب المتوفرة في المكتبة؟

2- هل تعتبرون القوانين المسيرة لسياسات نشر الكتاب وترقيته عائقا امام انتشار الكتاب أم العكس؟

3- هل في نظركم دور ايجابي لقانون حق المؤلف وسياسات النشر في تعزيز حركة التأليف والقراءة في الجزائر؟

4- من خلال تطور اساليب النشر فيما يعد انتقالا طبيعيا من خلال التطور التكنولوجي، هل ترون ان سياسة النشر و حق التأليف سيتعزز او بالعكس تعتبرونه تهديدا للإبداع ؟

المحور الثاني: التحديات والصعوبات في النشر

5- هل تواجهون صعوبات في توفير الكتاب مع الإلتزام بقانون حق المؤلف وسياسات النشر؟

6- هل تواجهون صعوبات في الحصول على الكتب المنشورة حديثا في الجزائر؟

7- ماهي الاليات المتبعة للحصول على العناوين الجديدة المنشورة في الجزائر ؟

8- هل تعتمدون على طرق اليقظة في عملية تتبع النشر ؟

المحور الثالث: دعم حقوق المؤلف والنشر

9- ما هي الحوافز المادية و المعنوية التي توفرونها و التي يمكن من خلالها دعم حقوق المؤلف و دعم سياسة النشر ؟

10- كيف للمكتبات الرئيسية دعم الانتاج الفكري و الابداع المحليين ؟ وهل هناك اطار قانوني لذلك ؟

11- من وجهة نظركم و من خلال تجاربكم ، ما هي سبل تطوير قانون حق المؤلف و النشر ليصبح داعما للنشر و محفزا للمؤلف ليواصل الابداع؟

المحور الرابع: إقتناء الكتب والتعاون مع دور النشر والمكتبات

12- ماهي وجهة نظركم حول العلاقة بين دور النشر والمكتبات العمومية في تعزيز حركة التأليف والقراءة في الجزائر؟

13- كيف يتم تنظيم التظاهرات والأنشطة الثقافية والعلمية المرتبطة بالكتاب؟ ومدى تأثيرها على حركة النشر والتأليف؟

14- ما اثر تنظيم التظاهرات والمعارض الخاصة بالكتاب على ترقيته؟ وما هي تجليات ذلك على المكتبة والناشر والمؤلف؟

15- ما هي الاساليب المتبعة في سياستكم لاقتناء الكتب؟ و ما علاقة هذه السياسات على خياراتكم ؟

الملحق رقم 04:

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم علوم الإعلام والإتصال وعلم المكتبات

مقابلة مقدمة في إطار تحضير المذكرة بعنوان:

حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على حركة التأليف: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات

إعداد الطالب:

بوسبعين جمال

تحت إشراف الأستاذة:

سوالمي اسماء

السنة الجامعية : 2024-2025

فصل الدراسة الميدانية

المقابلة مع

مدير المكتبة المركزية لجامعة ابن خلدون تيارت

تستهدف هذه المقابلة إلى التعرف أكثر على دور المكتبات في النهوض بسياسة النشر والتأليف من خلال الأنشطة التي تقوم بها هذه الأخيرة من أجل ترقية الكتاب.

- أيضا الوقوف على العلاقة بين المكتبات ودور النشر في المساهمة في الدفع بعجلة التأليف ومساعدة المؤلفين الجدد في نشر إبداعاتهم الفكرية .

المحور الأول: سياسات النشر والقوانين المنظمة

1- هل تعزز سياسات النشر في الجزائر على تنوع وجودة الكتب المتوفرة في المكتبة؟

2- هل تعتبرون القوانين المسيرة لسياسات نشر الكتاب وترقيته عائقا امام انتشار الكتاب أم العكس؟

3- هل في نظركم دور ايجابي لقانون حق المؤلف وسياسات النشر في تعزيز حركة التأليف والقراءة في الجزائر؟

4- من خلال تطور أساليب النشر فيما يعد انتقالا طبيعيا من خلال التطور التكنولوجي، هل ترون ان سياسة النشر و حق التأليف سيتعزز او بالعكس تعتبرونه تهديدا للإبداع ؟

المحور الثاني: التحديات والصعوبات في النشر

5- هل تواجهون صعوبات في توفير الكتاب مع الإلتزام بقانون حق المؤلف وسياسات النشر؟

6- هل تواجهون صعوبات في الحصول على الكتب المنشورة حديثا في الجزائر؟

7- ماهي الاليات المتبعة للحصول على العناوين الجديدة المنشورة في الجزائر ؟

8- هل تعتمدون على طرق اليقظة في عملية تتبع النشر ؟

المحور الثالث: دعم حقوق المؤلف والنشر

9- ما هي الحوافز المادية و المعنوية التي توفرونها و التي يمكن من خلالها دعم حقوق المؤلف و دعم سياسة النشر ؟

10- كيف للمكتبات الجامعية المركزية دعم الانتاج الفكري و الابداع المحليين ؟ وهل هناك اطار قانوني لذلك ؟

11- من وجهة نظركم و من خلال تجاربكم ، ما هي سبل تطوير قانون حق المؤلف و النشر ليصبح داعما للنشر و محفزا للمؤلف ليواصل الابداع؟

المحور الرابع: إقتناء الكتب والتعاون مع دور النشر والمكتبات

12- ماهي وجهة نظركم حول العلاقة بين دور النشر والمكتبات الجامعية المركزية في تعزيز حركة التأليف والقراءة في الجزائر؟

13- كيف يتم تنظيم التظاهرات والأنشطة الثقافية والعلمية المرتبطة بالكتاب؟ ومدى تأثيرها على حركة النشر والتأليف؟

14- ما اثر تنظيم التظاهرات والمعارض الخاصة بالكتاب على ترقيته؟ وما هي تجليات ذلك على المكتبة والناشر والمؤلف؟

15- ما هي الاساليب المتبعة في سياستكم لاقتناء الكتب؟ و ما علاقة هذه السياسات على خياراتكم؟

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وعولجت من جوانب عدة، سواء من الناحية القانونية والتنظيمية ، فالجانب القانوني متمثل في حماية حق المؤلف ممثلة في الجوانب المادية على غرار حق النشر وما يترتب عليه من عقود ملزمة للطرفين المؤلف والناشر على ضوء الأمر 03-05 ومن الجانب الآخر سياسة نشر الكتاب وعلاقتها بدور النشر والمكتبات.

توصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بأنشطة وسوق الكتاب من خلال تخفيض الضرائب على نشاط النشر ، وتوفير تحفيزات مادية للناشرين، كما تدعو إلى تعزيز نشاط المركز الوطني للكتاب وتفعيل دوره من أجل ترقية صناعة الكتاب والنهوض بالمقروئية دعما لدور مكتبات المطالعة العمومية من خلال دعم الإنتاج الفكري المحلي .

الكلمات المفتاحية: حق النشر، سياسة النشر، الكتاب، المكتبات العمومية ، المكتبات الجامعية، دور النشر.

Abstract:

This study addresses the issue of copyright and book publishing policy in Algeria, examining it from multiple perspectives, particularly the legal and regulatory dimensions. The legal aspect focuses on the protection of authors' rights, especially the economic rights such as publishing rights and the resulting contractual obligations between the author and the publisher, as outlined in Ordinance 03-05. On the other hand, the study explores book publishing policy and its relationship with publishing houses and libraries.

The study recommends a critical review of the legal texts related to the book market and publishing activities, including the reduction of taxes on publishing and the provision of financial incentives to publishers. It also calls for the reinforcement of the role of the National Book Center in promoting the book industry and improving readership, particularly through supporting public reading libraries and fostering local intellectual production.

Keywords: Copyright, publishing policy, books, public libraries, university libraries, publishing houses.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
الاعلام والاتصال وعلم المكتبات

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد التصريح العلمية لإنجاز بحث

(ملحق بالقرار رقم 1082 المؤرخ في ديسمبر 2020)

نحن الموقعون ادناه كل من:

الطالب(ة) جوحيشي جمال الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200537789

الصادرة في الدهموني بتاريخ 11-05-2016

الطالب (ة) ..... الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم .....

الصادرة في ..... بتاريخ: .....

الطالب (ة) ..... الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم .....

الصادرة في ..... بتاريخ: .....

المسجلين بقسم الإعلام والإتصال وعلم المكتبات تخصص: تكنولوجيا وهندسة المعلومات

والمكلفين بإنجاز مذكرة ماستر موسومة ب: حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على كل المتأثرات: دراسة ميدانية من دور النشر والمكتبات في الجزائر

.....

نصرح بشرفنا أننا التزمنا بمراعاة المعايير العلمية، المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

توقيع الطالب الأول

توقيع الطالب الثاني

توقيع الطالب الثالث

رئيس المصلحة

رئيس القسم

جامعة ابن خلدون - تيارت

جوحيشي جمال
200537789
2016/05/11
دهموني
2025 ماي 25

Scanné avec CamScanner

الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون. تيارت

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم الاعلام و الاتصال و علم المكتبات

استمارة الاذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): بلوالي أيمن .....

أرخص للطلبة الاتية اسماؤهم بإيداع المذكرة.

الاسم و اللقب: بن حسين جمال .....

الاسم و اللقب: .....

الاسم و اللقب: .....

التخصص: تكنولوجيا وهندسة المعلومات .....

عنوان المذكرة: حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على حركة التأليف: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات في الجزائر .....

تيارت: 25 ماي 2025 ....

امضاء الاستاذ(ة) المشرف:

Scanné avec CamScanner

جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم الإعلام و الإتصال و علم المكتبات

إستمارة تصحيح مذكرة ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): حسو المية أسماء .....

أرخص للطلبة الآتية أسماءهم بتسليم المذكرة إلى المكتبة بعد تصحيحها

1- الإسم و اللقب : جي حسين جمال .....

2- الإسم و اللقب : ....

3- الإسم و اللقب : ....

عنوان المذكرة : حق وسياسة نشر الكتاب في الجزائر وأثره على حرية التأليف: دراسة على عينة من دور النشر والمكتبات .....

تيارت في: 19 جوان 2025

إمضاء المشرف